جامعة زيان عاشور -الجلفة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

اشكالية الامن المتوسطي في ظل الرهانات الامنية الجديدة 2011-2016

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: تحليل السياسة الخارجية

اعــداد الطــالبة:
كلال شهيناز

السنة الجامعية: 2017/2016

جامعة زيان عاشور -الجلفة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

اشكالية الامن المتوسطي في ظل الرهانات الامنية الجديدة 2011-2016

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تحليل السياسة الخارجية

اعداد الطالبة:

❖ كلال شهيناز

اشراف الدكتور:

معمري خالد

السنة الجامعية: 2017/2016

جامعة زيان عاشور -الجلفة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

اشكالية الامن المتوسطي في ظل الرهانات الامنية الجديدة 2011-2016

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: تحليل السياسة الخارجية

اعداد الطالبة:
❖ كلال شهيناز

اشراف الدكتور:
معمري خالد

أعضاء لجنة المناقشة

د.....رئيسا
د. معمري خالد مشرفا ومقرر
د.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

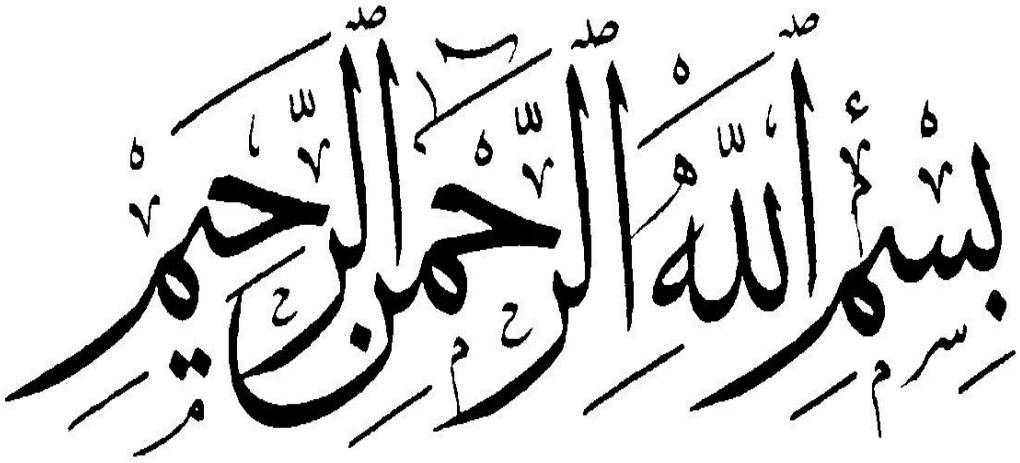

﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم

والذين أوتوا العلم درجات والله بما

تعملون خبير﴾

الأية 11 من سورة المجادلة

شكـــــر و تقديـــر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، والدي الكريمين أدامهم الله لي، ونخص بالذكر أيضا الأستاذ المشرف

الدكتور" معمري خالد" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.

اضافة الى الأستاذ الفاضل الدكتور: نوري النعاس.

و الى كل كان له الفضل في نجاح مساري الدراسي وانجاز هذا البحث العلمي المتواضع.

شكرا...

الإهداء

والدي العزيز إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان و التفاني ..

أبي العزيز: كمال غالم

إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة إلى من رافقتني منذ أن حملنا حقائب صغيرة ومعك سرت الدرب خطوة بخطوة وما تزال ترافقني حتى الآن..

أمي الغالية: ونوغي عمورة

.. إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي..

الى أخواتي : منال و خولة و تينهينان إلى أخوتي: لخير و شريف

معكم أكون أنا وبدونكم أكون مثل أي شيء، إلى من أرى التفاؤل بأعينهم والسعادة في ضحكتهم.. ، إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم.

الى خطيبي و زوجي المستقبلي: عبد السلام محمد أيوب، أدامه الله لي وجعله سندي مدى الحياة

..الى كل صديقاتي اللاتي كن بمثابة خير اخوات لي..

..الى كل أقاربي و قريباتي: أعمامي و عماتي، أخوالي و خالاتي و أزواجهم..

مقدمـــــة

مقدمة

تتسم العلاقات الدولية بالتنافس تارة والتحالف والتعاون تارة أخرى وذلك لطبيعتها الديناميكية المتسارعة الناتجة عن التحولات المتتالية التي شهدها النظام الدولي، وما لحقه من تغير وتطور في المفاهيم والمقاربات والنظريات بما يتلاءم والوضع الجديد .

إن النظام الدولي الحالي الذي أفرزه انهيار الاتحاد السوفياتي معلنا عن النهاية الحرب الباردة لم يمش التغيير في الهيكل وشبكة تفاعلاته فقط. بل أيضا عكس تحولا في نمط القيم وقواعد السلوك وكذا التغيير في المنظومة المفاهيمية. هذا التغيير الذي شمل المنظومة المفاهيمية السائدة في الفترة السابقة طرح مجموعة من الإشكاليات الناتجة عن بروز متغيرات دولية أثرت واحد ما على مكانة هذه المفاهيم ، الذي مثل الأمن جانبا منها.

لذا كان الانهيار المعسكر الشيوعي ونهاية الحرب الباردة الأثر الواضح في قلب الموازين السياسية العالمية سواء من حيث المفاهيم أو من حيث العلاقات الدول ببعضها البعض، فنهاية نظام الثنائية القطبية القي بظلاله على الحقل المعرفي والسياسي والأمني للعلاقات الدولية ودفع الباحثين والمهتمين بالدراسات الأمنية والعلاقات الدولية إلى مراجع تحليلاتهم التي كانت سائدة أيان الحرب الباردة .

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أصبحت مسألة الأمن قضية مركزية في العلاقات الدولية مما جعل الدراسات الأمنية لما بعد الحرب الباردة تعيد النظر في الكثير من المفاهيم فبالنسبة لمفهوم الأمن والدراسات الأمنية اعتبرت المرحلة الجديدة بالثورة في هذا الحقل المعرفي نتيجة تغير مضمون الأمن من الطابع العسكري التقليدي الذي يقتصر على الدفاع عن الأراضي وسيادة الدولة ضد الغزو الخارجي، إلى الطابع الموسع الشامل الذي يمس كيان الفرد البشري ويشمل عدة قطاعات سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وبيئية .

هذا التحول في مضمون الأمن ارتبط أساسا بتحول طبيعة ومدركات التهديد ضد أمن الدول والتي ظهرت بعد الحرب الباردة والتي أخذت طابع العالمية وكونها عابرة

للحدود والقارات كالإرهاب ، الهجرة الغير شرعية، الجريمة المنظمة من تجارة في الأسلحة والمخدرات التي كانت سائد خلال فترة الصراع بين قطبي الزعامة العالمية آنذاك تماشيا مع الرهانات والتحديات الجديدة.

ويعتبر الفضاء المتوسطي معنيا بهذا السياق الجديد باعتباره ذو طبيعة جيوسياسية وإستراتيجية متفردة في العلاقات الدولية تجعله يحضى بالاهتمام من طرف القوى الكبرى التي تتنافس دول وشعوبه المطلة عليه وبالتالي لم يكن البحر المتوسط بمنأى عن تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة حيث تتنافس القوى الكبرى لإعادة الانتشار الإستراتيجي في المنطقة خاصة القوى التقليدية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في صراع اقتصادي محتدم نتيجة التراجع الصراع العسكري بعد الحرب الباردة ، كل هذه المتغيرات السالفة الذكر جعلت من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تترك لاحتواء المخاطر من جهة وللتموقع استراتيجيا في المنطقة من أجل المصالح والنفوذ منم جهة الأخرى، وباعتبارها قوتين تملك الإمكانيات السياسية والعسكرية والاقتصادية لهذا الغرض جعلها تطرح مبادرات تجاه المنطقة المتوسطية لتكيف مع الوضع الجديد، ونتيجة لسياق دول جنوب المتوسط التي تتميز شهدها السياسي بالشمولة والانغلاق وواقعها الاقتصادي بالتردي والتخلف، وخاصة ما شاهدته اليوم من أوضاع تمثلت في الحراك الشعبي وموجة ثورية منذ نهاية 2010 في كل من تونس، مصر ليبيا وسوريا حيث أفرز هذا اضطرابات اجتماعية وسياسية بين دول المنطقة إذ جاء من شأنها تهديد الأمن المحلي والإقليمي والدولي .

ونتيجة للصعود المتسارع للتهديدات المختلفة على أكثر من صعيد محلي، إقليمي ودولي كان لا بد من الاستفادة من الأطر التحليلية والنظرية لبناء سياسات استراتيجيات لمواجهة واحتواء هذه التهديدات كونها أصبحت قضية دولية تتطلب التنسيق بين أعضاء المجتمع الدولي عن طريق التعاون والحوار بين الفواعل الدوليين إقليميا ودوليا .

أهمية الموضوع:

يندرج البحث ضمن الدراسات الأمنية التي برزت أهميتها كموضوع مركزي في السياسة العالمية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة لما عرفه هذا الحقل من نقاشات لتوسيع مفهوم الأمن وإخراجه من المفهوم العسكري التقليدي إلى قضايا ومجالات متعددة: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية... وفي نفس هذا السياق تتعرض الدراسة للتهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط والترتيبات الأمنية الأوروبية والأمريكية في المتوسط ضمن سلسلة مبادرات وحوارات أمنية لمواجهة هذه التهديدات .

ولعل أهمية الموضوع يتبرز في الموقع الإستراتيجي للبحر المتوسط .

أسباب اختيار الموضوع :

1- ذاتية: تمثلت هذه الأسباب في :

الرغبة الشخصية في البحث في ميدان الدراسات الأمنية خاصة في المجال المتعلق بالقضاء المتوسطي حيث تشكل التهديدات الأمنية في هذه المنطقة تحديا كبيرا أمام الباحثين والدارسين ومن هنا تولدت الرغبة في محاولة فهم خصوصية هذه المنطقة من الناحية الأمنية .

2- الموضوعية: حيث يكتسي موضوع الأمن في المتوسط أهمية بالغة لما يمثله من رهانا بحثي على الاعتبار أن هذه المنطقة محورية ضمن استراتيجيات التنافس والصراع الدوليين .

أهداف الدراسة: تمثلت أهداف الدراسة في محاولة الوصول إلى غايات التالية:

- محاولة فحص المقاربات النظرية للأمن المتوسطي .
- توصيف البيئة الأمنية المتوسطية من خلال استيعاب حجم التهديدات القائمة

– إدراك حجم تأثير السياسات الأمنية في الفضاء المتوسطي اعتمادا إلى كل التهديدات الراهنة في المنطقة .

أدبيات الدراسة: هناك العديد من الدراسات في مجال الدراسات الأمنية في المتوسط إلا أن كل دراسة منها تشمل بعد معين فجاءت :

– دراسة عبد النور بن عنتر، حول البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي سنة 2005 ركز من خلالها على العلاقات الأمنية بين الجزائر والإتحاد الاوروبي وتوصل التباين الترتيبات الأمنية للدول الأوروبية واجزائر على غرار باقي الدول المغرب العربي بالتركيز على الحوار المتوسطي والأطلسي الذي يتشكل من خلال الحوارات والمبادرات الأمنية.

– دراسة مصطفى بخوش حول حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة : دراسة في الرهانات والأهدافا، سنة2006 وتناول التحولات الدولية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها علة الحوض البحر المتوسط ومشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية.

– دراسة فيليب مارشيسان Philippe Marchesin المعنونة بـ :

Les les nouvelles menaces: les relation nord – sud des années 1980 a nos jours

في سنة 2001 ركز فيها على التأثير المخاطر الأمنية على الدول الواقعة في الشمالي والجنوبي للكرة الأرضية منها خطر المخدرات، الهجرة، الإرهاب، الأسلحة وتوصل إلى أن الفجوة بين الطرفين شاسعة من حيث اختلاف الأوضاع الأمنية وبالتالي أنتجت مصالح متناقضة بين الطرفين في معالجة هذه المخاطر

– دراسة بيترلادلوpeterludlowالمعنونةبـ:

Europe and the Mediterranean

أوروبا البحر المتوسط سنة 1994 ركز فيها على الدراسة الاقتصاد المتوسطي وتأثير ديمغرافية شعوب المغرب العربي، كما تطرق الإسلام وتداعياته السياسية على أوروبا ودرس العلاقات الأمنية للجماعة الأوروبية مع كل من دول المغرب العربي وأطراف أخرى في الشرق الأوسط.

فهذه الدراسات لن تتطرق للموضوع من جميع الزوايا، منا أنها تناولته في إطار فترات زمنية ماضية .

إشكالية الدراسة :

أفرزت نهاية الحرب الباردة العديد من التغيرات في طبيعة لنظام الدولي ما أدى إلى قلب موازيين السياسة العالمية من حيث المفاهيم أو من حيث العلاقات الدول ببعضها البعض أو من حيث الفواعل والقضايا الدولية وتعتبر منطقة المتوسط دو طبيعة جيو سياسية وإستراتيجية مما يجعلها منطقة التنافس والصراع الولايات المتحدة الأمريكية والتحاد الأوروبي، فبهذا تتأثر منطقة المتوسط أيضا بالتهديدات الأمنية المختلفة ما يدفعها التبني سياسات أمنية لمواجهة هذه التهديدات، ومن خلال ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية :

الى أي مدى تكيفت السياسات الأمنية المتوسطية مع الهندسة الأمنية الجديدة في المنطقة ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية العديد من التساؤلات الفرعية التي نحاول من خلالها الاقتراب من الموضوع:

1- كيف تشكل مفهوم الأمن استنادا للمقاربات النظرية؟

2- ما هي محاور التهديدات الجديدة في المتوسط ؟

3- كيف تطورت المداخل الأمنية في التعامل مع التهديدات الجديدة؟

فرضيات الدراسة :للإجابة على هذه الإشكالية توجب علينا وضع الفرضيات التالية:

1- تعكس السياسات الأمنية المتوسطية إدراك عميق لحجم التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة .

2- تظل السياسات الأمنية في منطقة المتوسط تتعاطى بمنهج تقليدي مع الرهانات الأمنية الجديدة .

حدود الدراسة : لقد حددنا في هذه المسألة:

المجال الجغرافي : منطقة المتوسط والتي تضم ثلاث قارات منها :قارة أوروبا: (اسبانيا، إيطاليا،سلوفينيا،كرواتيا، البوسنةوالهرسك ، جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية، ألبانيا واليونان ..)، قارة إفريقيا: (مصر، ليبيا، الجزائر، تونس، المغرب..) وقارة آسيا : (تركيا، سوريا، لبنان، إسرائيل وفلسطين)

المجال الزماني : وينحصر بين سنتي (2011-2016) وهي الفترة التي شهدت بروز تهديدات أمنية جديدة في منطقة المتوسط .

مصطلحات الدراسة :

الأمن: هو غياب التهديد على القيم السياسية في المجتمع.

المتوسط: هو منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهو بحر يتوسط ثلاث قارات (أوروبا، إفريقيا، آسيا)

التهديد: يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل فرد أو دولة.... ويشترط في التهديد أن يسبب ويثير خوف الطرف المهدد

السياسة الأمنية: هي الآلية التي من خلالها تضع الدولة أو مجموعة من الدول مقاربات واضحة تمكن لها تحقيق الأمن والاستقرار في محيطها الداخلي، الإقليمي وحتى الدولي الذي يتميز بالفوضى والتحول المستمر.

مناهج الدراسة: الموضوع الذي هو محل الدراسة يتطلب الاستعانة بعدة مناهج نستعين بها منها:

- المنهج الوصفي: واعتمدنا على هذا المنهج لوصف التهديدات الأمنية الجديدة في حو ض المتوسط ووصف الأبعاد الأمنية السياسية الأوروبية والأمريكية في المتوسط

- المنهج التاريخي: وقد تم اعتماده هنا لكونه يدرس المسار التاريخي لثورات الربيع العربي والتهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط المسار التاريخي للحوارات الأمنية في المتوسط

-المنهج المقارن: تتطلب الدراسة إبراز الاختلافات، الاتفاقات والتدخلات بين السياستين الأوربية والأمريكية في تعاملهما مع قضايا المنطقة المتوسطية وإبراز الاختلافات ما بين ثورات الربيع العربي

تفصيل الدراسة :

وتتضمن الدراسة فصل فافصل الأول المعنون بالإطار النظري لدراسة وذلك عبر مبحثين المبحث الأول مفهوم الأمن وذلك يعرف تعريفاته لأنه كغيره من المفاهيم في العلوم الاجتماعية والإنسانية يعاني من الغموض والاختلاف وعدم الاتفاق على تعريفه، وعرض مستوياته وعلاقة الأمن بالتهديد، أما المبحث الثاني مفهوم المتوسط حيث ناول تعريف بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وإبراز الأهمية الجيوسياسية والأهمية الاقتصادية والحضارية، أما المبحث الثالث التفسيرات النظرية للأمن منها النظرية

الواقعية، الليبرالية والنقدية ، أما الفصل الثاني وهو الرهانات الأمنية الجديدة في المتوسط ففي المبحث الأول تطرقنا إلى ثورات الربيع العربي: المسار والتداعيات لكل من تونس مصر ليبيا وأهم العوامل والنظريات المفسرة للتحول لسياسي وفي المبحث الثاني التهديدات الإرهابية: تنظيم داعش بما فيها من مفهوم الإرهاب والنسق العقائدي للتنظيمات الإرهابية إلى البنية التطورية لتنظيم داعش وفي المبحث الثالث الحرب السورية: المسارات والمراحل والتداعيات التي مرت بها هذه الحرب وما شاهدته من تدخلات ومواقف دولية وإقليمية.

أما الفصل الثالث والذي أدرج تحت عنوان انعكاسات البيئة الأمنية الجديدة على الأمن المتوسطي ويضم بدوره ثلاث مباحث، المبحث الأول السياسات الأوروبية في المتوسط والذي كان الغرض منها احتواء التهديدات الأمنية القادمة من الجنوب وذلك عبر مسار برشلونة ومبادرة 5+5 إلى الاتحاد من أجل المتوسط والمبحث الثاني السياسات الأمريكية في المتوسط من المهام الأمنية للأسطول الأمريكي السادس في المتوسط والسياسة الأمنية الجديدة لحف شمالي ألأطلسيي في المتوسط والإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001 أما المبحث الثالث الأثر الرهانات الأمنية الجديدة على السياسات الإقليمية المتوسطية وذلك ضمن مطلبين الأول حول حدود السياسات الإقليمية في المتوسط والثاني حول إشكالية المبادرات الأمنية في المتوسط.

الفصل الأول

الاطار النظري للدراسة

تمهيد :

يثير مفهوم الأمن المتوسطي الكثير من الغموض والتعقيد ولهذا عند الحديث عنه يدفعنا إلى التمعن في مكونات هذا المفهوم، فالشق الأول منه المتمثل في الأمن يعتبر من بين مفاهيم العلاقات الدولية التي تتميز بالغموض وغياب الإجماع بين المختصين حول معناه، وأثار الكثير من النقاشات حول مفهومه وأبعاده ومستوياته ، فإذا كان مفهوم الأمن في فترة الحرب الباردة ارتبط بمدى محافظة الدولة على كيانها عسكري لكن أدت نهاة الحرب الباردة إلى إعادة النظر في مرتكزات الأمن، أما الشق الثاني من المفهوم فو المتوسط فيراد به منطقة البحر الأبيض المتوسط فهو لا يختلف عن المفهوم الأول"الأمن" من حيث الغموض والاختلاف حول تحديد مفهومه، فالمتوسط يفتقر لتعريف محدد متفق عليه رغم استخدامه بكثرة في الأدبيات والدراسات المختلفة لكن تبقى الأهمية الجيو سياسية والاقتصادية لمنطقة المتوسط الشيء المتفق عليه ولا جدال فيه.

فمن خلال هذا التقديم سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى جانب النظري ولمفاهيمي لمسألة الأمن المتوسطي.

المبحث الأول : مفهوم الامن

إن مفهوم (الأمن) من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب، وذو أبعاد عدة ومستويات منوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجتهاوأنواعهاوأبعادها وتوقيتها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليميأو الدولي. فهوأحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية، الذي اتسم بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى.ولقد احتلت القضية الأمنية وضعا مركزيا في السياسات الخارجية لبعض الدول. التي عادةما تتخذ (الأمن) هدفا من أهدافها يتم تحقيقه بإتباعإجراءات وقائية وأخرى علاجية، وهي تهدف من ورائه إلى تغيير البيئة المحيطة، أو حسب ما أطلق عليه "أرنو لد ولفرز" (أهداف البيئة). ولم يعد(الأمن) يقتصر على الفهم التقليدي المعني بحماية الحدود الإقليمية، أو بمعناه العسكري، وإنما اتخذ أبعادا اشمل من ذلك، تنطوي على تطور المجتمع باتجاه تحقيق أهدافه التي تضمن له مصالحه.

المطلب الأول: تعريف الأمن

الأمن حاجة إنسانية ومن حاجات البشر الأساسية، لذا يؤثر الإحساس بفقده أو بنقصه على كيان الفرد،والمجتمع والدولة، وبالتالي غيابه سيؤثر حتما على نمط العلاقات بين

الأفراد، المجتمعات والدول.و الأمن هو إحساسالأفراد والجماعات التي يتشكل منها المجتمع بالطمأنينة والاستقرار، مما يمكنهم من العمل والإنتاجأكثر[1] .

وأدق تعريف للأمن هو ما ورد في القران الكريم في قوله سبحانه وتعالى : " فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوعوآمنهم من خوف [2]"، والأمن في اللغة العربية هو نقيض الخوف، فهو حالة يوجد بها الإنسان لا تستثار فيها دوافعه الغريزية للدفاع أو الهرب أو العدوان وهذه الحلة* كما توجد في الفرد توجد في الجماعات .

عموما يمكن القول أنه من أحداث تعريفات الأمن التي تأخذ من الحسبان المشهد الأمني لما بعد الحرب الباردة والأكثر تداولا في الأدبياتالأمنية المتخصصة تعريف **باريبوزان (barry buzan)**، أهم مفكري مدرسة كوبنهاجن واحد ابرز المتخصصين في الدراسات الأمنية. يعرف الأمنبأنه " العمل على تحرير من التهديد "، وفي سياق النظام الدولي فانه الأمن هو " قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوة التعبير التي تعتبرها معادية ".في سعيها للحفاظ على الأمن، فان الدول والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض لكن يتعرضان لحيانا أخرى، أساسالأمن هو البقاء "لكنه يحتوي أيضا على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود،[3]فالعمل على التحرير من التهديد لايعني أن تكون بمنأى عنه كليا وإما يمكن أن يكون نسبيا فقط ، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في حقل الدارساتالأمنيةإلاأنها انقسمت إلىتصويريين مختلفين لمفهوم الأمن ، تصور ضيق يحصر الأمن في المجال السياسي والعسكري وتصور أخرأكثر شمولية يوسع معنى الأمن الى مجالات أخرى فضلا على المجال السياسي والعسكري .

---

[1]– حسن، درويش عبد الحميد. الإستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة، القاهرة : دار الكتاب المصري، 1999 ، ص 25 .

[2]– القران الكريم، سورة قريش، الآية " 04 "

[3] – عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للامن الجزائري، أوروبا والحلف الاطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005، ص 13 .

يشير المعنى السياسي الضيق للأمن إلى أن هذا الأخير هو سلامة الدولة من التهديد الخارجي[1]، الذي يستهدف استقلالها و استقرار وحدتها الترابية، أما التصور الموسع للأمن فهو أكثر عمومية ويشمل إضافة إلى الإبعاد السياسية والعسكرية سلامة الإفراد من العنف والجرائم وتحقيق مستوى معيشي مقبول، كما يعكس مفهوم الأمن في معناه السياسي والعسكري الضيق التصورات التقليدية له التي برزت أثناء ممارسة السياسة الدولية لما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تم ربط مفهوم الأمن بالدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، ليشير إلى حماية وسلامة الدولة من الأخطار والتهديدات الخارجية ذات الطبيعة السياسية والعسكرية التي يمكن إن تؤثر على الدولة تأثيرا ماديا يمس كيانها السياسي والقانوني و وحدتها الترابية.

لذالك عادة مايطلق على هذا المعنىمصطلح الأمن الوطني (national Security) فامن الدولة هو المعنى السائد في خطاب السياسات الخارجية للدول وفي ممارسات السياسات الدولية ، ونادرا ما يتم التحدث عن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لأمن وكانت النتيجة أن انحصر الاهتمام الرئيسي لكل الاكاديمين ورجال الدولة بالقدرات العسكرية التي يتعين على دولهم تطورها من اجل التصدي للتهديدات التي تواجهها[2] .

وقد تطور هذا المعنى الضيق للأمن في سياق نظام دولي قائم على الدولة الأمة(nation state)، كوحدة أساسيةومهيمنة في العلاقات الدولية، حيث كانت القوة، المصلحة الوطنية وميزان القوى هي النظريات المهيمنة على السياسات الخارجية للدول وكان يعتقد أنهاأكثر الوسائل فاعلية في تحقيق الاستقرار والأمن في العلاقات الدولية .

وبالرجوع إلى تعريف الذي اقترحه **باري بوزان** يبدو واضحا في تعريفه للأمن " في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرير من التهديد، إماإذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي"، فان الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة

[1]– جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 412 .

[2] – جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق،ص 412 .

وتماسكها العلمي "،[1]وهو الأمر نفسه الذي أشار اليه " **ارنولد والفرز** " في تعريفه للأمن والذي يعتبر أقدم صياغة نالت نوعا من الإجماع بين الدارسين لاسيما فيما يتعلق بالجانب الموضوعي والذاتي ومسألة القيم، حيث عرف **ولفرز** " الأمن من الناحية الموضوعية بقيس غياب التهديدات ضد القيم المركزية، ويقصد بالمعنى الذاتي غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل الهجوم". [2]

إضافة لتعريفي **بوزان والفرز** سنستعرض مجموعة من المحاولات لباحثين للوقوف على حقيقة المفهوم منها : [3]

-**وولتر ليبمان (walter lippmann)"**أنالأمةتبقى في وضع امن إلى الحد الذي تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيمالأساسية اذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه".

- **بوث وويلر(booth wheeler)** "لايمكن للإفراد والمجموعات تحقيق الامن المستقر الا اذا امتنعو عن حرمان الاخرين منه ويتحقق ذالك اذا نظر الأمن على انه عملية تحرير".

- **جاكبسون (jakobson)** "يعرف الأمن بانه عدم الخوف الانسان في الوسط الذي يعيش فيه من التعرض للأذى الحسي مع شعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية "[4]

- **كيجلي ويتكوبف(kayglyandwittkopf)** "الأمنالوطني شعور بالاطمئنان توفره البرامجوالأهداف التي تسعى الحكومة من خلالها إلى ضمان امن الأمة وبقائها في بيئة دولية من المحتمل جدا إن تحتضن عناصر معادية"[1]

---

[1] – عبد النور بن عنتر، مرجع سابق ، ص 14 .

[2] – المرجع نفسه

[3] – جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 414 .

[4]– فهد بن محمد الشقحاء ، الأمن الوطني : تصور شامب، الرياض : جامع نايف العربية لعلوم الامنية، مركز الدراسات والبحوث 2004، ص 14

-كمنجز و وايز (cummings and wise) " هذا التعريف يدل على رؤيتين : الأولى مفادها أنالأمن الوطني يتحقق بتحرر الدولة من الخوف الناجم عن التهديدات العناصر المعادية لها في الساحة الدولية، أما الثانية فتوحي بان الشعور بالأمن الوطني يعتمد على مدى توافق قيم الدولة ومصالحها الحقيقية من صيغة النظام الدولي القائم " [2]

– **هنري كسنجر** يعرف الأمنبأنه : " إي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء "[3]

– من جانب أخر نجد من الباحثين العرب والمفكرين الذين قدموا تعريفات مختلفة للأمن فنتوقف عند بعضها :

– يعرفه **بطرس غالي:** (الأمن لايقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية ، وإنما يمس ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي و الاجتماعي لان الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ماهو مرتبط بالعنوان الخارجي.[4] في هذا التعريف اشارة الى أهميةالإبعادالأخرى حيث لايتوقف عن البعد العسكري فهو يشمل كذالك البعد السياسي ، الاقتصادي والاجتماعي.

– يتبنى يزيد صايغ صيغة موسعة للأمن : يشمل الدافع عن القيم الوطنية والوحدة الترابية، وبقاء الدولة وضمان سلامة السكان وإيجاد ظروف اقتصادية برخاء والحفاظ على انسجام الاجتماعي والبناء الوطني .

---

[1] – المرجع السابق الذكر، ص 15

[2]– المرجع نفسه، ص 16، 15

[3]– رفعت سيد احمد، " الامن القومي العربي بعد حرب لبنان : دراسة في تطور المفهوم " ، مجلة الشؤون عربية، العدد35، 1984، ص 80 .

[4]– بوز ناده معمر، المنظمات الاقليمية ونظام الامن الجماعي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 16

– يعرفه عبد الوهاب الكيالي :(الأمن بمنظوره التقليدي تامين سلامة الدولة من أخطار داخلية قد تؤدي بها الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي)[1].

– لقد ورد مفهوم الأمن في القران الكريم في أكثر من موضوع :

–قوله تعالى : (فلما دخلوا على يوسف أوىإليهأبويه وقال ادخلوا مصر إنشاء الله امنين)(سورة يوسف، الآية 99)

–وقال تعالى: (وضرب الله مثلا قرية كانت أمنة مطمئنة يأتيها رزقها رفدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون) (سورة النحل، الآية 122).نستخلص من هذه الآية الكريمة إنا هناك مقابلة بين الأمن والخوف والفزع والأمن والطمأنينة، وفيها إشارةإلىالأمن على انه اطمئنان على مستوى الفرد والجماعة.

زمن سمات التي يتصف بها مفهوم (الأمن) سمة التغير، فهو حقيقة متغيرة تبعا لظروف الزمان والمكان، وفقا لاعتبارات داخلية وخارجية، فمفهوم (الأمن) ليس مفهوما جامدا، بل هو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف، ويرتبك ارتباكا وثيقا بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والاقليمية والدولية. فالأمن حالة حركية (ديناميكية) مركبة ولا تتصف بالجمود (الاستاتيكية).

الأمن كذالك حقيقة نسبية وليت مطلقة، فالنسبية هنا تنشأ من السعي المستمر للدول إلى زيادة قواها، الأمرالذي يزيدشعورها بعدم الأمن بدلا من أن يكون مدعاة إلى مزيد من شعور بالأمن.

ومن جانب أخر، هنالك مفهوم الأمن الخشن (Hard Security)، والأمن الناعم (Soft Security)،فالخشن هو ذالك المفهوم الذي يميزه الطابع العسكريللأمن (الأمن

[1]– عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية ..

التقليدي)، والذي عادة ما يتبلور من اختلال موازين القوى بين الدول، لعدم حيازتها على أسباب القوى المتمثلة في قدرتها الدفاعية غير القادرة على التعامل مع التهديدات البيئة الأمنية غير الآمنة التي توجد فيها، إذا ما اقترنت بصراعات حدودية أو منافسات إقليمية على الهيمنة والنفوذ في المناطق الحيوية من العالم.فالأمن الخشن يمكن إرجاعهإلى الشئون الدفاعية والعسكرية، حيث تكون لتهديدات فيه مباشرة على وجه التحديد .

أماالأمن الناعم فهو مفهوم يندرج في كل التحديات غير العسكرية، التي تواجهه الدول ن مثل التحديات الصحية، والجرائم المدنية (غسيلالأموال–القتل–تهريبالمخدرات)،واللاجئين، والمشاكل العرقية، والعمالة السلبية، والتطرف والإرهاب. وهي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة مركبة، يتداخل فيها امن الأفرادبأمن الدولة والمجتمع.وهذه الظاهرة قد تكون ممتدة جغرافيا وعابرة للحدود، يتعدى تأثيرهاإلىأقاليمأخرى، بل قد تكون ظاهرة عالمية. كما يمكن أن يتحول مفهوم (الأمن الناعم) إلى مفهوم خشن، إذا عولج بأدوات عسكرية، مثل تفاقم تلك التحديات الى تهديدات تستخدم من خلالها القوة العسكرية للسيطرة عليها ن وكذالك قد يتحول المفهوم الخشن للأمنإلى امن ناعم، اذا تدخلت فيه الأدوات الدبلوماسية والمفاوضات لمعالجة هذا الأمر. وإجمالا ، فان هذين المفهومين يعبران عن قضايا مترابطة، يجب النظر إليها من خلال الطرح الكلي، الذي يراعي بها التشابك بين المحددين الداخلي والخارجي للأمن .

وفي هذه السياق، فقد حددت دراسة بحثية قام بها المركز بحثية قام بها المركز الفنلندي للدراسات الروسية والأوربية، خمسة أنواع من التهديدات لـ (الأمن الناعم)، تأتي تبعا بشكل تصاعدي على النحو التالي[1]:

[1] – ابراهيم عرفات، الامن في المناطق الرخوة: حالة اسيا الوسطى،في : هدى ميتيكس والسيد صدقي عابدين، محرران، قضايا الامن في اسيا (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الادراسات الاسيوية ،2007)، ص 222.

– المخاطر الفردية (individual ricks) : مثل تعرض عدد محدد من الأفراد الى التهديد الجرائم والأمراض .

– المخاطر المجتمعية (community risks) : مثل اتساع رقعة الضحايا لتشمل قطاعات أوسع داخل المجتمع الواحد، مثل انتشار الأوبئة والمشاكل البيئية في الدوال ذاتها .

– تهديدات عابرة للحدود (cross–borderthreats) : مثل مشكلات الهجرة غير الشرعية واللاجئين.

– الأزمات الزاحفة (creeping crises) : اتساع نطاق الخطر ليصبح أزمة اقليمية تهدد الأفراد في عدة دول، مثل انتشارالأوبئة المعدية القاتلة.

– الكوارث المحتملة (potential catastrophes) : تحول الأزمات الزاحفة الى نكبات تصاحبها خسائر فادحة تمتد الى عدة أقاليم مثل : الأعاصير والكوارث النووية والمشاكل البيئية الكبرى[1].

المطلب الثاني : مستويات الأمــن

– وعن الحديث عن " الأمن " يمكننا أن نورد خمس مستويات بارزة له وهي كالتالي:

أ) **الأمنالفردي**:والذي يعبر عن شعور الفرد بالأمن والاستقرار، وإحساسالإفرادبالأمن هو الإحساس اجتماعي عام مرتبط بالأمن الوطني. كما يتوقف الأمن الفردي على الشعور الفرد بغياب التهديد على حياته وممتلكاته أو حرياته، وتعتبر هذه من أهم الحريات الأساسية الواجب حمايتها من التهديد الخارج والداخلي.[2] وحسب بعض الدول ككندا مثلا، فسلم الترتيب الأولويات والسياسات الأمنية تغيرت وتطورت منذ 1990 حيث أصبح الاهتمام

[1] – richard n.rasecrance. International relations : peace

[2] – د. عبد المنعم المشاط، " تحليل ظاهرة الامن القومي" استراتيجيا، بيروت : ع. 52 ، 1988، ص .39.

بالأمن الفردي يسبق امن الدولة إلاأن الحديث عن امن الأفراد حسب البعض لامعنى له بمعزل عن المجتمع، إذ لابد من السلطة تنظم شؤون المجتمع وتضمن للإفرادأمنهم وامن ممتلكاتهم [1].

ب)**الأمن الوطني** : هو امن الدولة بالمعنى الضيق، فالدولة ذات سيادة هي التي تنضم شعبا وسلطة وإقليما . وأي سياسة أمنية تتخذها تهدف بالضرورة الى الحفاظ على استقلال وسيادة كل وحدة دولية من وحدات النظام الدولي ، ويرى الباحث صباح محمود محمد إن المراد من الأمن الوطن هو تامين الدولة من الداخل ودفع التهديدات الخارجية عنها مما يحقق الحياة المستقرة لشعبها،ويسمح لها الاستفادة من طاقاتها لتحقيق نهوضها وتقدمها[2]وأمين هويدي يرى أن

"الأمن" عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة للحفاظ على كيانها ومصالحها حاضرا ومستقبلا، مراعية في ذالك المتغيرات الدولية، كما ينبع الأمن القومي من إدراك الدولة لمصادر قوتها والعمل على تنمية هذه القدرات[3] وحسب "م.بورنس" الأمن الوطني هو عملية المحافظة على الكيان الدولة من جهة وعلى منشأتها الحيوية من جهة أخرى[4] و " ميخايل لوف " يرى من جهته أنالأمن الوطني شبيه بالمثلث الهندسي الذي تتشكل زواياه الثلاث من : السياسة الخارجية، السياسة العسكرية والسياسة الداخلية [5].

ج)-الأمن الإقليمي

[1]– mayriam Gervais et Stéphane Roussei , de la sécuruté de l'état a celle de l'individu: l4l'évolution du concept de la s"curité au canada (1990–1996), études internationales,volume XXIX, n° 1,(Québec : institut des hautes études internationales, mars 1998),p26.

[2]– إبراهيم مصطفى ، المعجم الوسيط، معجم اللغة العربية، القاهرة،: ددسن ،1969 ، ص .27

[3]– د. صباح محمود محمد ، " الامن القومي العربي " ، بغداد : جامعة بغداد، 1981 ،ص 7.

[4] – عفاف محمد البار، الترابط بين مفهوم الأمن القومي والأمن العربي والمصالح القومية العربية، الندوة العلمية عن المضمون السياسي للحوار العربي الاوروبي، القاهرة : 1977، ص 25.

[5] –قسم الدراسات بمجلة استراليا،" مدخل الى نظرية العسكرية "، استراتيجيا ، ع .41 ، (جويلية 195)، ص 68 .

الأمن الإقليمي لايعود أن يكون مستوي من مستويات الأمن المتعددة، ولقد تعددت تفسيراتأبعاد هذا المفهوم بالتركيز على عملية التنسيق العسكري لردع أي تهديد، فلقد اعتبره البعض (اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى التنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولاإلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على التقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها)[1].وكذلك هناك من يراه (سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلىإقليم واحد تسعى إلى دخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التداخل في هذا الإقليم)[2]ووفقا لذلك، فان الأمن القومي يعمل على تامين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمنإذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذالك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، حيث لايرتبط برغبةبعض الأطراف فحسب، وإنما بتوافق أرادات تنطلق أساسا من مصالح ذاتية بكل دولة، ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام .

فالأمن الإقليمي يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف، بدءا من الدفاع عن الوحدات المشكلة لهذا الإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية، ومرورا بالقبول الطوعي للانخراط ضمن هذا التقليم عبر توحيد الإرادة في مواجهة وحدة الخطر، وانتهاء ببناء الذات وتنمية موارد الإقليم كمنطقة لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي. وإيجاد منظومة مركبة تعمل على تحقيق هذا الأمن وتنظيمه، مع إيجاد مناخ عام يكفل الحفاظ على تماسك النظام وحيويته وقدرته على تكيف مع مستجدات بيئته الداخلية والخارجية.

وتأسيسا على ذالك، فان الأمنالإقليمي في ابسم معانيه، هو ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها ببعض، والذي يتعذر تحقيق امن اي عضو فيه خارج إطار النظام

[1] – حسن ابو طالب، (نظم التعاون الفرعية في الأمن بين الدول العربية وإحياء النظام العربي ،) ورقة قدمت الى :أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الاوسط وتاثيرها على الوطن العربي، تحرير سمعان بطرس فرج الله (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية 1998)، ص 495.

[2] – محمد صالح سالم، العراق ماذا جرى .. واحتمالات المستقبل(القاهرة : عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ، 2003،ص 140 .

الإقليمي[1]ولقد باري بوزان الى التوجه نفسه في استخدامه المصطلح المجمع الأمني(security comple)لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم، حيث اعتبره (يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنيةالأساسية مع بعضها بدرجة البعض)[2].

ويرى بوزان أغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمي، وحتى وان تعاملت مع القضايا العلمية، فإنها تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظورإقليمي، فالإقليم بالتالي يسيطر على منظور الأمن، دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفعالة والقوى العظمى في التأثير في المجمع الأمني، وعلى هذا، فان مصطلح (المجمع الأمني) في فكرته الرئيسية هو بمثابة دعوة إلى اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلال القضايا الأمنية.

د)- الأمن القومي: يعبر عن المعنى الشامل لأمن الدولة المرتبط بأمن عدة دول يربطها مثلا الانتماء القومي والولاء المشترك كمثال الأمة العربية. ويعرف صباح محمود محمد الأمن القومي على انه تلك الحالة من الاستقرار الذي يجب أن يشمل مطلقة ما بعيدا عن أي تهديد سواء داخلي أو خارجي[3].وتعرفه موسوعة العلوم الاجتماعية بأنهإجراء يستهدف تامين سلامة منطقة من تهديدات داخلية وخارجية قد توقعها تحت سيطرة أجنبية نتيجة انهيار داخلي أو ضغوط خارجية[4]

هـ)- الأمن الدولي : ويعني انه من الأفضل الانتقال بالنظام الدولي من مستوى تنافسي إلى مستوى أكثرتعاوني، ويعتبر مسؤولية جماعية تتقاسمها جميع الأمم والشعوب والمنظمات الدولية. ولهذا لابد من انتهاج سبيل التركيز على حل النزاعات الدولية بطرق

---

[1]– جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط6 بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية، 1999، ص 269.

[2]– للمزيد حول هذا المصطلح، انظر: buzan, peopole,states,and fear The national security,problem in internationalrelations.

[3] – د. صباح محمود محمد، مرجع سابق، ص 7.

[4] –Enctclopedi Des Ssciences Sociales,volume – z, 1988, P 140

سليمة. ويعتبر الأمن الدولي نظام يعمل به ولأجله بين الدول الأعضاء في الأممالمتحدة التزاما بميثاقها وبهدف الوصول الى تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين[1].

ونجد ان نظرية " الأمن الدولي " هي نقطة وسط ما بين العالم الغير المنظم والحكومة العالمية، ومفادها صعوبة انتصار المعتدي أمام تكتل جميع قوى هذه الدول. إلاأن النظامالأمن الدولي لا يلغي التناقضات بين مصالح الدول وسياستها، إنما يرفض العنفالمسلح كأداة لحلها ويستبدله بالوسائل السلمية. فنظامالأمن الدولي يقوم أساسا على ردع العدوان ومواجهة مصادره. وهو يطبق تدابر القمع في مواجهة أي دولة أو مجموعة دول تلجأ إلى استعمال الغير المشروع للقوة في العلاقات الدولية .[2]

يكننا تلخيص ماسبق وفي النقاط التالية كمايلي :

الأمن ذو طابع محلي تسعى إليه كدولة من اجل الحفاظ على كيانها السياسي.

إنالأمن ذو طابع إقليمي يرتبط بسيادة وامن منطقة جغرافية معينة تسعى إلى توفير السلم والاستقرار.

إنالأمنذو طابع دولي، تسعى إلى تحقيقه كل الدول لهدف توفير السلم والاستقرار العالمي.

المطلب الثالث: علاقة الأمن بالتهديد

إن العلاقة بين مفهومي (الأمن)، علاقة تأثير متبادل وان أي محاولة لتفسير مفهوم الأمن لابد من أن تبدأ بتحديد مصادر التهديد، على شعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن، تلك الإجراءات التي من الطبيعي أن تكون متوافقة مع المخاطر أو التهديدات الفعلية او المحتملة. ولقد ركزت الدراسات الأمنية

[1] – د . عبد الوهاب الكيلاني ، الامن الجماعي :، اليساسة الدولية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1988، ص 54.

[2]–قسم الدراسات، " مدخل الى النظرية العسكرية ".استراتيجيا، بيروت، ع. 41 ،(جويلية 1989) ،ص. 68

في السابق على خطر الغزو العسكري، لاعتباره أهم مصادر تهديد الأمن، إن لم يكن مصدرها الوحيد يبد أن الدراسات الحديثة ذهبت إلى وجود المصادر أخرى لا تقل أهمية عن البعد العسكري للتهديد، تتمثل في التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ببعديها الداخلي والخارجي، حيث يوجد ترابط وثيق بين هذين المستويين (الداخلي والخارجي).فعملية تقسيم مصادر التهديد لا تصلح كأداة للتحليل العلمي[1].

حيث يستحيل عزل تلك المصادر، فالعلاقة بين هذين البعدين علاقة تفاعليؤثر كل منهما في الأخر بشكل مباشر أو غير مباشر وذالك الارتباط المصادر الداخلية والخارجية إلى الدرجة التي قد نكون فيها المصادر الداخلية خالقة لبيئة بنشط فيها التهديد الخارجي ، وقد نجد هذه التهديدات الخارجية ذرائع لها في مصادر الداخلية. يبدوأن العديد من الدراسات التي تتناول مصادر التهديد الأمني، تلجأ إلى تقسيم تلك التهديدات إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية. ليس كأداة للتفسير ، بل كوسيلة لتبسيط الطبيعة المعقدة لهذا الموضوع.

- (التهديد) في مفهومه الاستراتيجي هو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يضطر الإطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوى العسكرية، معرضة الأمن القومي لأطرافأخرى لخطر[2]. فدراسة التهديد ينبغي معها التمييز بين عدد من العناصر بدءا من مستوى وحدة التحليل الرئيسية للتهديد (الفردي – الجماعي – القومي – الإقليمي)، مرورا بمصادر التهديد (الداخلي ن الخارجي)، ووصولا بالسياسات ولإجراءاتالأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر للتهديدات وطبيعتها وأنواعها، وبين الاستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذا التهديدات والتعامل معها ن التي تختلف باختلاف طبيعة ومصادر تلك التهديدات . في اختيار عدد من الصيغ الأمنية التي تعتمد على توازن القوى أو

[1]– سمعان بطرس فرح الله ،الرؤية الكونية لامن الخليج، امن الخليج العربي: دراسة في الادراك والسياسات ، ص 79.
[2]– احمد عبد الحليم، امن الخليج: الى اين ؟ . اوراق: الشرق الاوسط (تشرين الثاني /نوفمبر).

الردع. مثل (الدفاع الجماعي – المن الجماعي – الأمن المشترك .. الخ) أو المزج بين تلك الصيغ في ظل الإستراتيجية مرنة ومتعددة الإبعاد لمواجهة تلك التهديدات المتغيرة.

إن تحليل مفهوم (التهديدات) ينطلق من فهم حقيقة التحولات الدولية والإقليمية، وانعكاسها على صعيد الأمن، فتلك التحولات قد أدتإلى تحولات مماثلة لمصادر التهديد من بروز إشكالية عدم اليقين، وهي انعدام القدرة على تحديد الدقيق لمصادر التهديد، مما أدىإلى تعدد الرؤى حول أساليب ووسائل واستراتيجيات تحقيق الأمن. وفي ضوء تلك التحولات الجديدة في البيئة الأمنية، ركز التفكير الأمني الحديث على محاولات توسيع التصور المعهود الضيق للأمنمن بعده العسكري ، ليشمل مجموعة أوسع من التهديدات المحتملة. من تهديد الأمن الإنساني، وصولا إلى تهديد الأمن العالمي. وكذالك التحول من التركيز على التهديد الدول إلى تقييم أشكال مختلفة متعددة الإطراف من التعاون الأمني بين الدول (الأمن الجماعي أو المشترك أو التعاوني)[1].

وفي هذا السياق، تبرز لدينا إشكالية التفريق بين مفهومي (التهديد) و (التحديات) فالتحديات هي (المشاكل أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحد أو تعوق من تقدمها. وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارهاومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنبها او تجاهلها)[2] وقد تبدأ وتنتهي بزوال أسباب بلوغ المفروض عليه التحدي مستوى التحدي نفسه، دون الوصول الى مستوى التهديدات، حيث يصبح هناك توازن بين الطرفين. يبدوأن الوصول الى مرحلة التوازن تلك تستغرق وقتا زمنيا أكبر من ذالك الوقت الذي يستغرقه التهديدان والتحديات يمكن أن تتخذ صورا عديدة تدخل في نذاق الأمن الناعم، أما التهديدات فإنها تدخل ضمن نطاق الأمن الخشن، أي الفرق بين الاثنين يكمن في ان التهديد يكون مباشرا باستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها، ويكون تأثيره

[1]– بيون هاغلين واليزابيث سكوتز ، القطاع العسكري في محيط متغير في : التسلح ونزع السلاح ولامن الدولي : الكتاب السنوي 2003 ، ص 446

[2]– جمال سندي السويدي، قمة ابو ظبي والتغيرات الاقليمية، في جمال سند السويدين محرر، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعسرين (ابو ظبي مركز الامرات للدراسات ولاستراتيجيات ، 1999)، ص 3.

تأثيرا مباشرا في الأمن. اما التحدي فانه يؤدي على المدى المتوسط أو البعيد الى أضرار مباشرة على الأمن القومي او الإقليمي .

وتختلف درجة التهديدات وصورها، حيث يمكن ان تتخذ التهديدات عدة أنواع : أولها التهديدات (الفعلية). وهي تعرض الدولة لخطر نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل او التهديد الجاد باستخدامها،وثانيها التهديدات (المحتملة)، وهي وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة للتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع; وثالثها التهديدات (الكامنة)، وهي وجود أسباب للخلاف بين دوليتين او تكثر دون وجود اي مظاهر لها في المرحلة الآتية.بيد ان النظرة المستقبلية لشكل وطبيعة التحولات والمستندات الدولية والإقليمية قد تشير الى احتمالات ظهورها على سطح الأحداث بدرجات متفاوتة، ووفقل لتلك المفاهيم السابقة الأشكالأو صور التهديدات، فانه يمكن تحديد القدرات المطلوبة وحجمها، لكل نوع من انواع تلك التهديدات وطبيعة المتكلفات الواجب استعمالها تباعا لجداول زمنية معينة.

إن دراسة أبعاد ومصادر وأنواع التهديدات ضرورة لابد منها لتحديد العمل الاستراتيجي الجماعي لدرء تلك التهديدات، وادراك أبعادها ومصادرها لصياغة رؤية مشتركة مواجهتها، أو التقليل من مخاطرها، فالتحديات والتهديدات التي تواجه النظم الإقليمية يمكن ان تكون دافعا الى تطويرهذا النظم نحو درجة عالية من التكامل، أو قد تؤدي الى مزيد من التفكيك الإقليمي، وهذا يتوقف على ثلاثة عوامل: أولها مدى قوة التهديد وفعاليته، وثانيها مدى استجابة النظام لهذا التهديد، سواء في جدية الاستجابة او ستحوى الإجماع، اما العامل الأخير فهو وجود قوى خارجية تقوم بالمساعدة على تحفيز وتشجيع التكامل في مواجهة التهديدات الخارجية.

وبشكل عام فان هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في تحديد التهديدات التي تواجه الأمن بمستواه العام على المستوى الإقليمي، نورد منها مايلي[1] :

أ- طبيعة التهديد: ويقصد به أنواعهوأبعاده، سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية او الجغرافية.

ب- مكان التهديد: اتجاهاته، ومدى قربه او بعده الجغرافي او الديمغرافي، سواء كان مباشرا او غير مباشرا، ومدى انتشاره وتأثيره الشامل لعدة دول، او محدد في دولة معينة.

ج- زمان التهديد : تأثره الحالي او المستقبلي، ومدى استمراريته (مؤقت-مستمر)، وهل هو ثابت او متغير.

د- درجة التهديد : قوته وخطورته، حيث كلما زادت درجة القوة التهديد وخطورته تكلي ذالك تعبئة شاملة للقوة الإقليمية للحد من تأثيره .

ه- تعبئة الموارد : ترتبط بحجم وخطورة التهديد، ومدى كثافته، الأمر الذي يتم في ضوئه اتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حيث حشد الموارد والجهود للحد من تأثيره وأبعاده .

إذن نهاية الحرب الباردة، وبشكل ملحوظ، لى نشوء نظام عالمي جديد، فخلال الحرب الباردة برزت القوتان العظيمان، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وأثرتا في مسار العلاقات الدولية لأزيد عن أربعين عاما. وقد كان الهدف الاستراتيجي لكليهما حماية أقاليمها من اي تهديد نووي ، الا أن نهاية الحرب الباردة أجبرتهما على إدخال تغيرات في تصوراتهما الامنية والإستراتيجية.

نهاية الحرب الباردة، بالنسبة لـ" فرانسيس فوكوياما "، كانت بمثابة انتصار للديمقراطية والرأسمالية، وهي بذالك تعبر عن نهاية التاريخ. بمعنى أن التاريخ دخل مرحلته النهائية كنتيجة لانتصار الولايات المتحدة وحلفائها وسقوط الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية الأخرى. وطالما أنالأمن العالمي على المحك،فانه كان على العالم إن يتعامل مع

[1]- المصدر نفسه ، من 27-28

وضع شبيه ببداية التاريخ. وباختصار، فقد تتوجب على باحثي العلاقات الدولية أن يعيدوا النظر في تصوراتهم النظرية حول الأمن.ماحدى بـ " ستيفن وولت " الى وسم هذه المرحلة بمرحلة " النهضة للدراسات الأمنية "، في اشارة منه الى ما تمثله من تطور في حقل العلاقات الدولية، ومن خلال النقاشات التي أثرت حول مفهوم الأمن، يمكن الخلوص الى ان المقاربة النقدية يمكنها التعامل مع اي تهديد في العلاقات الدولية.

وسوف يتم عرض بعض محاور التصور النقدي للامن، ولكن سيتم في المقام الأول استعراض التصور الواقعي الذي هيمن علة هذا الحقل المعرفي، ليتبع بتصور الأمن الجماعي ونظرية السلام الديمقراطي، واخيرا سيتم تحديد مقتضيات الأمن النقدي في الوقت الحالي.

المبحث الثاني : مفهوم المتوسط

كان حوض البحر المتوسط منذ القديم، مهدا لحضارات إنسانية عديدة ظهرت غرب العالمين الهندي والصيني في الشرق الأسيوي كمصر، بابل وبلاد ما بين الرافدين، فارس، فينيقيا، بلاد الإغريق، قرطاجة ونوميديا في الشمال الإفريقي، روما وبيزنطة، الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الأوروبية المسيحية .

وكان من نتائج هذا التنوع الحضاري ان قامت بين هذه الأمم والحضارات بين مختلف المراحل التاريخية، علاقات صراعية– عدائية قائمة على الغزو والاحتلال تارة، وعلاقات سلمية– تعاونية قائمة على التجارة والمصالح المشتركة تارة أخرى .

هذا أدى إلى بروز منطقة حوض البحر المتوسط كمنطقة بالغة الأهمية لا على المستوى الجيوسياسي فحسب، وإنما على المستويين الاقتصادي والحضاري كذالك، مما جعلها محط أنظار وأطماع القوى الاستعمارية الأوروبية– بالنسبة للضفة الجنوبية منه– خلال القرنين الماضيين، ومنطقة ذات وزن كبير أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي (السابق). فالبحر المتوسط إذن " مركز الثقل في جزيرة العالم طبقا لأراء السير هاتفورد كاميندر.

ولا يمثل هذا البحر الملتقى الجغرافي فحسب، بل الجيوبوليتيكي" والاقتصادي والعسكري والسياسي فهو بحق محور رئيسي في محاور الإستراتيجية العالمية المعاصرة"[1]

المطلب الأول : تعريف منطقة المتوسط وأهميته الجيوسياسية

البحر الأبيض المتوسط (la Méditerranée) هو البحر الذي يتوسط القارات الثلاث : افريقيا، أوروبا واسيا أو البحر الذي يتوسط الأرض (في العالم القديم). و قد اطلق عليه الرومان عندما كانوا في أوج قوتهم اسم ماري نوسترووم (mare nostrom) ويعني بحرنا، والاسم المعروف بيه الآن مشتق من كلمتين لاتينيتين هما ميدياس (medius) إي المتوسط، و تيرا (Terra) أي الأرض[2].

وفي الفترة الفاصلة بين القرن 18م والقرن 19م أطلق الأوروبيون اسم (la Méditerranée) باللغة الفرنسية (la Méditerrane) باللغة الانجليزية على هذا البحر بعدما كان بعرف باسم (la mer méditerranée). هذا التحول في التسمية جاء بعد اكتشاف أوروبا من جديد الأهمية التي أصبحت يكتسبها البحر الأبيض المتوسط خاصة بعد شق قناة السويس سنة 1869م .

هذا عن الأهمية التي اكتسبها البحر الأبيض المتوسط، ولا يزال، في سياسات الدول التي تشاطته والدول الكبرى الفاعلة على الساحة الدولية، فالموقع الجغرافي – توسطته ثلاث قارات– و تفاعلات السياسية والاقتصادية الدوليين يجعلانه يتبوأ الصدارة في الاهتمامات الإستراتيجية لمختلف الدول ، سواء في علاقاتها السلمية من خلال التعاون والتجارة أو في العلاقات الصراعية من خلال التنافس والحروب.

---

[1]– الجيوبولوتيك او الجيوسياسية هي " الميدان الذي يتمحور حول التساؤل عن المجموعة العلاقات القائمة بين الفضاء والسياسة، وباي طريقة تئثر الحقائق الجغرافية (الموقع، التضاريس، المناخ،...) على التنظيمات الاجتماعية والخيارات السياسية ؟ وبالعكس، كيف يغي الانسان هذه الحقائق او يئثر عليها لبلوغ غايته وتطبيق سياسته ؟ " انظر :
Philippe Moreeau de
وفي دراستنا هذه، فضلنا استعمال مصطلح جيوسياسية وجيوسياسي بدلا من جيوبوليتك وجيوبوليتيكي.
احمد ازهر سعيد السماك،" الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر المتوسط العربية ومستقبله ". المستقبل العربي، السنة 15.العدد 162،اوت1992، ص، 25.

[2]– البحار والمحيطات ، سلسلة كتاب المعرفة، جينيف : نشر شركة ترانكسرم،ت ،ص .22.

في هذا المطلي نحاول لتعرض الى مختلف الخصائص الجغرافية والسياسية وتفاعلها للبحث في الأهمية الجيوسياسية للبحر الأبيض المتوسط .

أولا : الخصائص الجغرافية للبحر المتوسط

البحر الأبيض المتوسط بحر متاخم للمحيط الأطلسي ، يقع بين جنوب أوروبا، شمال إفريقيا و غرب أسيا، مشكلا شبه مستطيل بين خطي عرض 46 و 30 درجة شمالا و خطي طول5.50غربا و 36 شرقا، وتبلغ مساحته 2966000 كلم²، هذا ويمكن أن تضيف الى الحوض المتوسط كل من البحر الأسود الذي تبلغ مساحته 508000كلم² الذي يعتبر امتدادا له، وبالتالي بحر مرمرة الرابط بينهما الذي تبلغ مساحته 1400 كلم² ، فتصبح المساحة الكلية للبحر المتوسط 3475400 كلم² .

ويبلغ طول البحر الأبيض المتوسط من الشرق الى الغرب حوالي 337 ميلا بحريا مشكلا الخط المستقيم جبل طارق – بيروت، أما عرضه فهو متفاوت يتراوح بين 814 ميلا بحريا بيم مضيق الدار دانيال التركي وميناء بور يعيد المصري، و 410 أميال بحرية بين ميناء مرسيليا الفرنسي وميناء بجاية في الجزائر. هذه المسافات الطويلة تعطينا نظرة عن الطول الإجمالي للسواحل المتوسطية التي تبلغ نحو 9767 ميلا يصل الى 10011 ميلا إذا أضفنا سواحل جزيرتي قبرص ومالطا [1].

ويحكم الطبيعة الجغرافية للبحر الأبيض المتوسط ، فانه يكاد يكون بحرا مغلقا لولا وجود منفذين رئيسين هما مضيق جبل طارق غربا الذي يصله بالمحيط الأطلسي وقناة السويس شرقا التيتشكا منفذا إلى البحر الأحمر الذي يتصل بدوره عبر مضيق باب المندب بالمحيط الهندي. وإذا كان مضيق جبل طارق هو المنفذ الرئيسي للمتوسط فانه يفصل بين قارتي أوروبا وإفريقيا في اقرب نقطة بينهما (14300 متر). أما بالنسبة إلى قناة السويس فهي منفذ اصطناعي بين البحرين المتوسط والأحمر تم خرقه سنة 1869 م تحت إشراف رجل

[1] –Claude LIAUZU, L'Europe et l'Afrique Méditerranéenne: de Suez (1869) a nos Jours .bruxelles:Editions Complexe,1994,p.17 .

الأعمال الفرنسيس فرديناند دي ليسيبس (Ferdinand de Lesseps) من احل فتح طريق جديدة نحو الهند والشرق الاقصى ويبلغ طول هذه القناة 164 كلم.

إضافة الى هذين المنفذين يمكن اعتبار المنافذ التركية نقطة عبور ثالثة بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود حيث يتصل الاثنان عبر مضيق الردنيل الذي يتراوح عرضه بين 5.6 و13 كلم، فبحر مرمره ثم مضيق البوسفور الذي يبلغ طوله حوالي 26 كلم.

كما ينقسم البحر الأبيض المتوسط الى حوضين غربي وشرقي بفعل الخناق الموجود وبين جزيرة صقيلة وتونس (140 كلم مدينة مرسالا الايطالية والرأس الطيب في اقصى الطرف الشمالي الشرقي لتونس) .

حوض المتوسط الغربي الذي يشمل المسطح المائي بين مضيق جبل طارق والخناق الصقلي- التونسي بدوره الى أحواض ثانوية هي الحوض البلياري الذي يقع بين جزر البليار والساحل الاسباني، بحر البوران (mer d'Alboran) بين السواحل الجزائرية والاسبانية، وهو ما سماه المؤرخ الفرنسي فرنان بروديل(Ferand braudel) بـ "القنال " (le channel) نسبة الى القنال الانجليزي، وهذا راجع إلى ضيق المسافة بين سواحل إفريقيا و أوروبا بداية من الخط الرابط بين رأس كاكسين (le cap caxine) قرب الجزائر العاصمة ورأس ناو(cap de la nao) قرب مدينة فالدسيا الاسبانية انتهاء إلى مضيق جبل طارق [1].

ويقع البحر التيراني بين سواحل ايطاليا القارية وجزر صقيلة، سردينيا و كورسيكا. بينما يعرف الحوض الاسط في المتوسط الغربي بالحوض الجزائري – البروفلسي (la bassin algéro-provençal) الذي يمتد في جزئه الشمالي الشرقي تحت تسمية الحوض الليجوري بين سواحل فرنسا، ايطاليا و كوريسكا [2].

[1] -Femand BRAUDEI. «Les Espagnols et l'Afrique du Nord de 1492 a1577». Revue Afri-caine. N 69, année 1928. P .198.

[2] -F.Doumenge.J.aubouin. M.Durand-Ddelga et U.e.op.cit.p.871.

في يخص حوض المتوسط الشرقي، فيمتاز بكونه "**اكثر استقامة واكثر امتدادا للجنوب** "مقارنة بحوض المتوسط الغربي [1] .ويتكون الحوض الشرقي من عدة احواض وبحار ثانوية هي : البحر الأيوني بين سواحل كلابريا levanrin) (la bassin بين سواحل جزر كريت وردس اليونانية و السواحل التركية شمالا وسواحل دول الشرق الأوسط المتوسطية جنوبا، بينما يمتد البحر الادرياتيكي كالذراع بين ايطاليا والسواحل الغربية لشبه جزيرة البلقان، وينحصر بحر ايجه بين الأرخبيلات اليونانية وسواحل تركيا .

يتميز البحر الأبيض المتوسط كذالك بخاصية جيولوجية لها تأثير على أهميته الجيواستراتيجية، وتتمثل هذه الخاصية في وجود نقط الخانق التي تسمح بمراقبة الممرات البحرية و الجوية مما يكسبها أهمية عند الرجال الإستراتيجية البحرية. وذا كان مضيق جبل طارق غربا و المضائق التركية (البوسفور والدردنيل) شرقا وقناة السويس جنوبا تمثل أهم نقاط في البحر الأبيض المتوسط، فإذ ثمة نقاطا أخرى لا تقل أهمية عن الأولى تتموضع في وسط الحوض لتشكل الفاصل الطبيعي بين الحوضين الغربي والشرقي للمتوسط. هذه النقاط هي : مضيق صقيلة بين الجزيرة صقيلة شمالا وتونس جنوبا، مضيق مسينا (Messine) بين شبه الجزيرة الايطالية وصقيلة، ومضيق اوترانتو (otrante) بين ايطاليا وألبانيا،ويعتبر هذا المضيق بوابة البحر الادرياتيكي .

ثانيا : الخصائص السياسية والإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط

حسب المعيار الجغرافي، تطل على حوض البحر الأبيض المتوسط مجموعة من الدول القارية يصل عددها إلى 19 دولة ودولتين جزيرتين. في قارة إفريقيا وتوجد كل من مصر، ليبيا، تونس، الجزائر والمغرب، بينما في قارة أوروبا فهنالك كل من اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، جمهورية يوغوسلافيا الفدرالية، ألبانيا واليونان، أما في قارة أسيا، فهناك تركيا،سوريا، إسرائيل وفلسطين. بينما الدولتان

[1]– محمد صفي الدين أبو العز، مرجع سبق ذكره، ص .10.

الجزيرتان فيهما قبرص وماطا. بالتالي توجد21 وحدة سياسية في الحوض البحر الأبيض المتوسط .

لكن الأشكال القائم يدور حول مدى متوسطية بعض الدول التي لا تستوفي شروط المعيار الجغرافي لكن الجوار او المصالح الحيوية جعلتها تدخل ضمن نطاق الدول المتوسطية.

لكن الأشكال القائم يدور حول مدى متوسطية بعض الدول التي لا تستوفي شروط العيار الجغرافي لكن الجوار او المصالح الحيوية جعلتها تدخل ضمن نطاق الدول المتوسطية .

في هذا الصدد اختلف الباحثون في درج الدول المطلة على البحر الأبيض الأسود ضمن الدول المتوسطية. فإذا كانت هذه الدول (بلغاريا، رومانيا، أوكرانيا، روسيا و جيورجيا) غير متوسطية بالمعيار الجغرافي – باستثناء تركيا ذات الوجهتين الأسود والمتوسط، فان بعض الباحثين كمحمد صابر عنتر يعتقدون أنها دول متوسطية " **كون البحر الأسود جزءا من البحر الأبيض المتوسط** "[1]. إضافة إلى هذا ، يمكننا إدماج الدول الأخرى لها صلة ودية بدول البحر الأسود و دول البحر الأبيض المتوسط على السواء كإيران، أذربيجانوأرمينيا التي ترتبط اقتصاديا وسياسيا وحضاريا بدولة واحدة أو مجموعة من الدول المذكورة أعلاه.

على نقيض هذا الرأي، يرجح الباحث المصري أسامة فاروق مخيمر القول بان دول البحر الأسود ليست دولا متوسطية بالرغم من كون البحر الاسود يعتبر، من الناحية الجغرافية، امتدادا للبحر الأبيض المتوسط " لكنه نظرا لكبر مساحته يعتبر مستقلا بذاته، كما انه ينفصل عن البحر المتوسط بمضيقي البوسفور والدردنيل مما يرجح استقلاليته" [2].

لكن عند الأخذ بالمعيار الاستراتيجي لتعريف الدولة المتوسطية والذي يقول بـ " وجود مجموعة من العلاقات والارتباطات ذات النمط التعاوني في النواحي السياسية والاقتصادية المختلفة تجعل مجموعة من العلاقات والارتباطات ذات النمط التعاوني في

[1]–خير الدين العايب، " الأمن في الحوض الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة". رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية . الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، السنة الجامعية 1994–1995،ص.22. عن محمد صابر عنتر، " الأمن العربي والبحر المتوسط. تحييد البحر المتوسط إضافة إلى للأمن العربي؟" . قضايا عربية، العدد 4، أفريل1980،ص.149

[2] - محمد فاروق مخيمر، مرجع سبق ذكره، ص.46.

النواحي السياسية والاقتصادية المختلفة تجعل مجموعة من الدول ترتبط على المدى الطول بالدول المتوسطية (بتعريفها الجغرافي) وتعمل على التعزيز التعاون معها في منطقة المتوسط[1]، يمكننا ان نشمل ليس فقط دول البحر الأسودوإيران صمن الدول المتوسطية بالمعيار الاستراتيجي، وإنما نضيف إليها دولا أخرى كالأردن الذي لا تفصله عن البحر المتوسط سوى 40 كلم هي عرض الترابيين الإسرائيلي والفلسطيني، السودان الذي تربطه بمصر علاقات خاصة تجعله يعتمد عليها في تبادلاته التجارية، إضافةإلى منفذه على البحر الأحمر– بورسودان– الذي يتصل بالبحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس، موريتانيا بحكم انتمائها لاتحاد المغرب العربي وعلاقاتها الخاصة مع كل من الجزائر، المغرب وفرنسا، وكذالك البرتغال الذي بالرغم من واجهته الأطلسية فان جل مصالحه سواء كانت سياسية، اقتصادية أو ثقافية هي صوب القارة الأوروبية شرقا والبحر الأبيض المتوسط جنوبا .

المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية

إلى جانب الموقع الجغرافي الخاص بالبحر الأبيض المتوسط وأهميته الجيوسياسية فانه يحتوي كذالك على ثروات إستراتيجية تعد حيوية بالنسبة الاقتصاد الدول الغربية الصناعية. وتتمثل هذه الثروات خاصة في النفط والغاز اللذان تؤرخ بها المنطقة المغربية (ليبيا والجزائر) والخليج العربي (العراق والدول مجلس التعاون الخليجي)، وهذا يبرز دور البحر الأبيض المتوسط كمعبر رئيسي للسفن وحاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة مرورا عبر قناة السويس ومضيق جبل

[1]- نفس المرجع السابق، ص.46

طارق، كونه قناة واصلة بين المحيطات العالمية الثلاث: الأطلسي، الهندي والهادي. يمكن القول ان البحر الابيض المتوسط هو " **بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية** "[1].

ومن هنا ندرك أن أهمية المتوسط من الناحية الاقتصادية تمكن في انه يعتبر كمعبر او مورد هام للثروات والطاقات .

أولا :بالنسبة لأهميته كمعبر

إن الحركة الاستعمارية والديناميكية التي ولدتها بداية من أوائل القرن 19 م أدت إلى عودت اهتمام الدول الكبرى بحوض البحر الأبيض المتوسط كونه الطريق الأقرب إلى المستعمرات فرنسا وبريطانيا وإفريقيا واسيا، هذا التنافس الاستعماري كان من وراء شق قناة السويس في 169 م التي تربط البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وهذا يعني اختصار الطريق الذي كان يدور حول القارة الإفريقية في رأس الرجاء الصالح واستعادة البحر الأبيض المتوسط لأهميته كمنطقة عبور ، خاصة من اختراع السفن البخارية والزيادة في كمية وحجم وسائل النقل البحرية، ويسبب النشاط التجاري العالمي بحلول القرن العشرين زادت أهمية المتوسط في التجارة الدولية، فعلى سبيل المثال نجد ان إغلاق قناة السويس يؤدي الى ارتفاع تكاليف الشحن، ففي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الإسرائيلية 1967 تكبدت الدول الأوروبية والدول الأسيوية والدول صاحبة القناة وكذالك عدد غير قليل من الدول الإفريقية خسائر جد معتبرة وارتفعت تكاليف الشحن بم يزيد عن 500 مرة عما كانت عليه . [2]

أما ماكيندر فهو ينظر إلى العالم القديم بوصفه قارة واحدة ذات أقسام، متوسطها البحر الأبيض المتوسط وتضم ثنائي مساحة اليابسة ولقد أطلق عليها الجزيرة العالمية، وعلى ذالك فقد وضع تحليله بان البحر المتوسط هو المعبر المائي العام الذي يتوسط

[1]– محمد أزهر سعيد السماك،" الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر المتوسط العربية ومستقبله ". المستقبل العربي، العدد 162،(أوت1992)،ص،25.

[2]– Mohamed boukhabza. Guerre du golf: enjex stratégiques et conséquences a long terme prospective et stratégie, alger : institut national des études de strégie globale, n1 1991,p 85 .

الجزيرة العالمية وبالتالي فالمسيطر عليه يحكم العالم من الناحية الأمنية والسياسية والاقتصادية .[1]

مع اكتشاف البترول في السنوات الأولى من القرن 20 م في إيران والعراق، ثم في الثلاثينيات في شبه الجزيرة العربية، وأخيرا في شمال إفريقيا في الخمسينيات، تدافعت القوى الكبرى (الولايات المتحدة، بريطانيا، وفرنسا) إلى المنطقة للتنقيب عن النفذ وتكريره وتامين نقله نحو بلدانها وكذالك بيعه بأسعار ملائمة لمصالحها، ومنذ بداية استخراج هذه المادة الأولية الهامة حتى الخمسينيات وبداية الستينات من القرن 20 م، قامت الشركات النفطية الانجلوكسونية والهولندية المعروفة بـ الأخوات السبع (les sept sœurs)أو الكبريات السبع (les sept majors)[2] المتحكمة في 90% من الإنتاج العالمي باحتكار نقلها وتسويقها على حساب مصالح الدول المعنية وشعوبها، مما أدى الى ارتفاع حركة السفن التجارية الناقلة للنفط إلى الأسواق الاورو أمريكية وبذالك أصبح المتوسط نقطة ارتكاز لنشاط هذه الشركات حيث يشهد المتوسط نقل حوالي خمسة مليون طن يوميا.[3] ومن بين الموئشرات ذات الدلالة على أهمية (المتوسط) في ذالك، نجد أنأكثر من 2500 سفينة تجارية التي تزيد حمولتها 100 ألف كن تعبر يوميا البحر المتوسط حاملة ما مقداره 3/1 من التجارة النفطية العالمية. [4]

ثانيا: بالنسبة لأهميته كمورد هام للثروات والطاقة :

وفي هذا الصدد حول الأهمية الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط، فقد ذهب الباحث الأمريكي مورتون كابلان (Morton Kaplen)إلى القول بان مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقود القادمة على التطور المنطقة المحيط البحر الأبيض المتوسط فالربع الشمالي منها (أوروبا الغربية) في اكبر تركيزا للقوى البشرية الماهرة في العالم

[1]– وفاء سعد الشربيلي، مرجع سابق،ص7.

[2] –Alain GRESH,Dominique VIDAI.Golfe clefs pour une Guerre annoncée.Paris : le monde editions, 1991,p73

[3]– محمد مرسي،دراسات جغرافية السياسية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998،ص 453.

[4]– وفاء سعد الشربيلي، مرجع سابق، ص .

التي تقارب مثليتها في الولايات المتحدة الأمريكية، أما الربع الجنوبي الشرقي من تلك المنطقة فهو يمتلك مصادر واسعة ورخيصة للطاقة .[1] والذي يعد تدفقها في العصور القادمة ضروريا للصحة الاقتصادية والسياسية للربع الشمالي الغربي.

وبالحديث عن الثروة النفطية فان الجنوب المتوسط غني بها ، وبالتحديد في الجزائر وليبيا، حيث يقد احتياطهما حسب تقديرات 2013 ب 12.20مليارر برميل و 34.66 مليار برميل على التوالي[2]. أماالإنتاج فهو في حدود 1.6 مليون برميل يوميا بالنسبة لليبيا و 1.2 مليون برميل بالنسبة للجرائر. أما بخصوص الغاز الطبيعي فيقدر إنتاج الجزائر حسب تقرير صادر عن المجموعة الدولية " بريتيش بتروليوم " لسنة 2012 بـ 78 مليار متر مكعب، أما احتياطاتها فتقدر بـ 4.5 ألف مليار متر مكعب اي ما يعادل 2.2% من الاحتياطي العالمي [3]. وتصنف بذالك الثامنة (8) عالميا والرابعة (4) عالميا فيما يخص التصدير.[4] كما يقدر حجم الاحتياطي الليبي من الغاز الطبيعي بـ 1.419 تريليون متر مكعب[5]. وتشير البحوث في هذا السياق إلى أن (75%) من التراب الليبي غير مستغل حاليا، وانه من المحتمل جدا حسب الدراسات المسيحية ان ينطوي على الثروة ضخمة من الموارد الطاقة . [6]

إلى جانب أن الضفة الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط تعتبر من بين أهم المصادر للموارد الطاقوية وموارد أولية كالفوسفات والحديد من المغرب والجزائر، ومن ناحية أخرى تشكل دول جنوب شرق حوض البحر الأبيض المتوسط وخاصة دول الاتحاد المغاربي

---

[1]– المرجع السابق الذكر، ص7.

[2]– ملحق: " قائمة الدول حسب الاحتياط النفطي المؤكد" على الموقع الإلكتروني : http://ar.wikipedia.org/wiki

[3]– حفيظ صواليلي،:" أخر تقرير لبريتش بتروليوم يكشف تراجع إنتاج الغاز الجزائري وجمود في الاحتياطات" جريدة الخبر الجزائرية بتاريخ 2012/07/11 العدد 6772،على الموقع الإلكتروني : http://www.elkhabar.com/ar/economie/26955196.html

[4]– عبد النور جحنين،" الجزائر مرشحة بقيادة سوق الغاز الطبيعي المسال خلال 2013"، على الموقع الإلكتروني: . http://www.djazairess.com/altadjr/156634

[5]–" ملحق: قائمة الدول حسب احتياطي الغاز المؤكد"، على الموقع الإلكتروني: http//:ar.wikipedia.org/wiki

[6]– بوزيد اعمر، البعد المتوسطي في ساسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي الخارجية. في إطار التكامل(غرب المتوسط نموذجا)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في العلو السيايسة والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية،ص 108،109.

سوق استيراد متزايدة الأهمية بالنسبة للدول الأوروبية. فإذا كان ارتفاع أسعار النفط منذ سنة 1973 قد سجى عجزا في الموازين التجارية للدول الأوروبية، فان هذه الدول تمكنت من تقليص حجم هذا العجز بفضل رفع الأسعار على جميع السلع المصنعة التي تستوردها منها البلدان العربية، هذا الأمر الذي يزيد من الاعتماد المتبادل بين ضفتي حوض المتوسط، ويعترفوا في هذا الشأن علماء الجغرافيا الطبيعية والبشرية ان حوض البحر الأبيض المتوسط يمثل بحيرة حقيقية تربط ولا تفصل .

المطلب الثالث: الأهمية الحضارية

لقد كانت منطقة البحر الأبيض المتوسط، منذ الأزمنة العابرة، مركزا للإشعاع الحضاري غرب العالمين الصيني والهندي. فقد *** عدة حضارات كان لها اثر على التطور الإنساني كالحضارة المصرية الفرعونية، الحضارة البابلية- الرومانية، (بغض النظر عن الحضارات الحديثة، الفارسية و الصينية اللاتي كان لها تأثير واضح وملموس على الحضارات المتوسطية). وهنالك حضارتان هما الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الأوروبية المسيحية.

و منطقة البحر الأبيض المتوسط هي مهد التوحيد، أي أنها مهبط الوحي وارض الأنبياء. فيها أوحي موسى عليه السلام بأرض سيناء، وفيها ولد عيسى عليه السلام بفلسطين، وكانت ارض الحجاز شاهد على ميلاد وانتشار الرسالة المحمدية. اليهودية و المسيحية والإسلام والديانات السماوية الثلاث ظاهرت في المنطقة الشرقية من البحر الأبيض المتوسط ومنها انتشرت عبر أنحاء العالم. ليس من الغريب إذن أن يكون للمنطقة ثقل ديني وحضور وجداني عند الملايير من مؤمني الديانات الثلاث عبر العالم .

لكن الحضارتان اللتان تركتا بصماتهما في منطقة البحر الأبيض المتوسط هما الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الأوروبية المسيحية، هذا يرى المؤرخ الفرنسي **فرنان بوردي** لان ليس الحضارتان السالفتان الذكر هما اللتان تؤثران فقط في الفضاء المتوسطي بل يصيف إليهما حضارة ثالثة هي الحضارة المسيحية الارندوكسية. إذن هناك ثلاث حضارات هي أولا**المسيحية الرومانية الكاثولكية .**

ومقرها روما، مع امتدادها الى أمريكا اللاتينية والعالم البروتستانتي المشتق عنها في القرن 16م ، ثانيا الإسلام وقبلته مكة المكرمة، وامتدا من السنغال الى اندونيسيا ومن الورتل الى جزر القمر، ثالثا المسيحية الشرقية الارثذوكسية ذات الصبغة الإغريقية والتي انتقل مركزها من القسطنطينية عند فتحها بيد الأتراك سنة 1453 م إلى موسكو ، روما الثالثة [1]. والملاحظ من خلال هذا التصنيف الحضاري ان كلا من الحضارات الثلاث جمعت في طياتها رواسب الحضارات التي سبقتها : فروما الكاثولكية هي وريثة الإغريق والحضارة الاتريكسية و تراثها الإمبراطوري اللاتيني، أما الحضارة العربية فتأثرت بالحضارات الفارسية والسبئية والهندية إضافة إلى التركيبة السامية (sémite) للذهنية العربية– التي تقارب الذهنية الفينيقية وتعاليم الدين الإسلامي، أما الارثذوكسية فهي وريثة الحضارة الهيلينية والإمبراطورية البيزنطية وكذا الثقافة السلافية .

لهذا التقسيم الحضاري اثر على الجيوسياسية المتوسطية. فمنذ القديم والحروب التي نشبت بين الدول كانت في نفس الوقت صراعا بين الحضارات المختلفة، وكان البحر الأبيض المتوسط مسرحا لهذا الصراع الدولي. الحروب بين الفارس والإغريق كانت ذروتها معركة مارثون (MARATHON) سنة 490 ق م، الحروب البونيقية الثلاثة بين الرومان والقرطاجيين (من 264 ق م إلى 146 ق م)، الحروب الصليبية بين المسلمين والمسيحيين

من كل أنحاءأوروبا في الشرق العربي والأندلس (من 1069م إلى

1492 م)، التنافس العثماني– الاسباني في البحر الأبيض المتوسط الذي بلغ قمته في معركة ليبانت (Lépante) سنة 1571م و 1801 م واحتلال فرنسا الجزائر سنة 1830 م إلى استقلال هذه الدولة في منتصف القرن 20 م، انتهاء إلى حرب البلقان في البوسنة والهرسك بين الصرب والكروات من جهة والمسلمون من جهة أخرى (1992م–1995م)،

[1]– Fernand BRAUDEL,La méditerranée, L'espace et l'Histoire. Paris: Flammarion. 1986.pp158.160.

كل هذه الحروب التي تبدو ذات طابع سياسي أو اقتصادي كانت حروبا حضارية طبعت تاريخ المنطقة وأضفت عليا الصيغة السياسية الحالية .

كما كان حوض البحر الأبيض المتوسط مسرحا لحروب و صراعات لم تكون الدول المشاطلة ** له إطرافا فيها، كالصراع بين دول المحور (ألمانيا وايطاليا والحلفاء الولايات المتحدة، بريطانيا و فرنسا)أثناء الحرب العالمية الثانية، والصراع بين الولايات المتحد والاتحاد السوفيتي (السابق) أيان الحرب الباردة.

أدت هذه الصراعات إلى نمو واتساع هوة الخلاف بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط: دول الضفة الشمالية تحاول البقاء هيمنت على دول الضفة الجنوبية، بينما تحاول هذي الخيرة صيانة وحماية سيادتها ومصالحها من مطامع الدول الأوروبية والولايات المتحدة، كما تحاول دول الضفة الجنوبية جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط بعيدة عن مطامع الدول الكبرى .

المبحث الثالث: التفسيرات النظرية للأمن

المطلب الأول : النظرية الواقعية

سيتم استعراض التصور وفحص نظرته للأمن في العلاقات الدولية، الواقعية هي الطريقة التي يتم وفقها النظر إلى العلاقات الدولية كعلاقات قوة، ويتعين علينا الرجوع الى اليونان القديمة والصين إذاأردنا تتبع جذور هذه النظرية، اذ أسس " توسيديدس " للواقعية ولعلاقات القوة التي تقوم عليها عبر تأريخه للحرب التي دارت رحاها بين اثينا واسبرطا، والتي عرفت بـ " الحرب البيلونيزية"، وقد قال في هذا الصدد أن : " إرساء معايير العدالة يعتمد علة نوهت القوة التي تسندها. وفي الواقع، فان القوى يفعل ما تمكنه قوته بالفعل، اما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع رفضه " ، وبدوره أسدى " سان تسو "، الاستراتيجي الصيني الذل عاش في زمن " مو تي "، النصح للحاكم وكيفية صيانة بقائه، واستعمال قوى لتعزيز مصالحه خلال زمن الحرب، وهذا لأول في التاريخ، وبعدها بقرون، في ايطاليا عصر النهضة، كتب الفيلسوف الايطالي " نيكولا ميكيافيلي" حول القوة وصيانة

الدول لوجودها وهذا في معرض استشارته للامير الذي كان يعيش وضعا مماثلا لوضع الصين القديمة زمن سان تسو ، وفي كتابته "الأمير" نصح ميكيافيلي الحاكم بجعل القوى والحالة الأمنية فوق كل اعتبار، ونحن اليوم نستعمل مصطلح الميكيافيلية لوسم استخدامات القوة بشكل مفرط بهدف التحكم في الأمور. وفي عام 1700، اوجد الفيلسوف السياسي ولانجليزي"توماس هوبز" تصور"حالة الفطرة"و"الليفياتان" وأظهر أن الحروب والنزاعات بين الدول شيء لايمكن تجنبه. ويعني

" الليفياتان" مانحتاجه لـ "إقرار النظام وإنهاء الفوضى المميزة لحالة الفطرة"، ويمكن ان يلعب هذا الدور "حاكما أعلى" أو " السلطة الدولة "، ويرثنيهويز إنالإنسان الذي يعيش "حالة الفطرة "، إنما يعيش وضعا يقاتل فيه الكل بعضهم لبعض.

هذه الرؤية أثرت في التصور الواقعي للعلاقات الدولية، وهذه الصورة حول الفرد تنطبق على علاقات بين الدول، لأنه لا يوجد لـ" الليفياتان " او القوة الفوقية، وبهذا فان النظام العالمي الذل تتفاعل فيه الدولة بدون سلطة فوقية يمكن ان يصبح فوضويا تتصارع فيه الدول من اجل القوة وفق منطق " الكل ضد البعض".إذن، وبحسب هويز، فان الدول، كفاعلين في العلاقات الدولية، تبدوا في حالة صراع دائم فيها بينها من اجل القوة، وهذا مايجعل من الفاعلين من غير الدول كالأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات الغير الحكومية وغيرها لاتعتبر فاعلين من المنظور الواقعي، ونسمي هذه الحالة بالافتراض دولتي–التمركز (أيتتمحور حول الدولة)، إن دور الدولة في هذه الوضعية يتمثل في حماية نفسها من الدول الأخرى، وذالك مرادف للأمن " القومي"، الذي يتمحور حول امتلاك القوة الكفيلة بحماية مصالح الدولة معينة من أعدائها وهذا ما يجعل من الواقعية صراعا حول القوة في العلاقات الدولية، إذأن النزاعات الدولية، من وجهة النظر هذه، رافقت التاريخ البشري، فعندما تحاول الدول الصراع من اجل القوة لحماية نفسها ومصالحها المحددة بزيادة مستويات القوة لديها، فهي بحاجة في ذالك إلى قرارات عقلانية حول الأمن، والهدف من ذالك هو سعيها الدائم لتعزيز مصالحها، فالدول كفاعل في العلاقات الدول يجب أن تكون عقلانية، ويمك اختصار كل ذالك في خمس نقاط :

1- استفتيت الرؤى الواقعية من الكتابات القديمة لمفكرين مثل : سان تسو، ثوسيديديسن وهويز.

2- الواقعية صراع من اجل القوة في العلاقات الدولية لأنه لا وجود لقوة فوقية.

3- تعتبر الدول، من المنظور الواقعي، أهم الفاعلين على الإطلاق.

4- تحتاج الدول للأمن (القومي) لحماية مصالحاها الوطنية ويدخل ضمن هذا الإطار سعيها لاكتساب القوة [1].

5- الدول فواعل عقلانيون يسعون لتعظيم الفوائد وتقليص التكاليف المتلازمة مع سعيها لتحقيق أهدافها .

المطلب الثاني : النظرية الليبرالية

ـ الأمن الجماعي والإسلام الديمقراطي

الليبرالية هي من المنظورات التي تمتلك تصورا امنيا مخالفا للواقع. هذا الاتجاه يعتبر الأمن القومي والتحالفات نتاجا لتطبيق المنظور الواقعي، لكن الليبراليين يمتلكون تصورا بديلا يتمثل في الأمن الجماعي وهو، وفقا لي قولدستين، يتمثل في تشكيل تحالف موسع يضم اغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة اي فاعل آخر، وقد وضع الفيلسوف الألماني ليمانويل كانط أسس هذا التصور قبل قرنين من الزمن، عندما اقترح إنشاءفيدرالية تضم دول العالم، حيث تكتل غالية الدولالأعضاء لمعاقبة أية دولة أخرى، وهذا يعني ان دول الأعضاء لمعاقبة أية دولة تعتدي على دولة أخرى، وهذا يعني أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاون معا بعضها البعض ضد أية دولة تسعى لتحقيق مصالح ضيقة، وهي الفكرة التي استند اليها الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون في تصوره لعالم يسوده السلام، وهو الذي قرر بعد نهاية الحرب العالمية الأولىإنشاء عصبة الأمم لتعزيز السلام في العالم في ظل الصور المروعة لضحايا الحرب. وقد صرح في

[1]- تاكايوكي ياما ترجمة عادل زقاغ

جانفي 1918 بضرورة أن تقوم هذه العصبة على 14 ركيزة ستقود الى نظام عالمي مستقر لما بعد الحرب، بما فيها ضمان حق الاستقلال للبلدان الصغيرة التي كانت ضحية لنظام توازن القوى،وإضافةإلىإنشاء منظمة دولية تسهر على إقرارالأمن كبديل لنظام توازن القوى، لكن و لسوء الحظ، فقد أدتالفاشية في كل من ألمانيا واليابان إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية، ومنذ ذالك الحين لم يتمكن نظام الأمنالجماعي من فرض نفسه تاركا المجال للأمن القومي والتحالفات التي ميزت العالم خلال فترة الحرب الباردة.على ان العديدمن البلدان عملت في هذه الفترة على إنشاء منظمات للأمن الجماعيفي مواجهة منظور الأمن القومي، وهذا ليس بهدف تعزيز امنها العسكري فحسب بل الاقتصادي والثقافي ايضا، ومن بينها الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية وغيرها، بل ان الامم المتحدة في حد ذاتها انشات في المقام الأول للعب دور منظمة امن جماعي وذالك على الرغم من هيمنة الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن*ومما سبق فان الأمن الجماعي يؤدي نظرياأربعة وظائف :

1-الرد على أي عدوان او أي محاولة لفرض الهيمنة. ولا يتعلق الأمر فقط بالافعال التي تستهدف بلدانا معينها.

2- يتم اشتراك كل الدول الأعضاء وليس ما يكفي من الأعضاء لصد المعتدي.

3- تنظيم رد عسكري – ولا يترك للدول منفردة تحديد ماتراه اجرتءات مناسبة تخصها وحدها.

ورغم وجود الكثير من العقبات في وجه تجسيد الأمن الجماعي، إلاأن هذا التصور الكانطي لا يزال قائما، وقد ثارت العديد من النقاشات حول هذه المسالة، والتي تصاعدت حدتها مع " نظرية السلام الوسطي الجديد " الذي أبرزته سياسات ما بعد الحرب الباردة. لكن ومهما اختلفت التسميات إلاأن هذه التصورات تشترك في نقطة واحدة وهي إن البلدان الديمقراطية لا تلجأ الى الحرب ضد بعضها البعض ...

– مع نهاية الحرب الباردة انساقت الدولة–الأمة تدريجيا بعيدا عن تبني الصيغةالقديمة للأمن القومي ساعية إلىإيجاد صيغ أخرىللأمن، لأنهأصبح يتعين على هذا المفهوم أن يكون

مجهزا للتعامل مع الأزماتالإقليمية، وأزمة الغذاء، وأزمة الطاقة، وأزمة التلوث البيئي وغيرها من الأزمات ....

المطلب الثالث : النظرية النقدية

احتدام النقاش بين التصويريين الواقعي والليبرالي للأمن والتحولات الحديثة أثارتإلحاحو إلىإعادة النظر في مفهوم الأمن في ايطار الأمن النقدي، هذا المفهوم يجد جذوره في النظرية النقدية في وضع أسسهامنظور ومدروسة فرانكفورت من أمثال ،تركز هذه النظرية على إمكانية التعاون وبالتالي توقير الأمنإذا ما لجأت الدول إلىأسلوب الاعتماد المتبادل المنافع والمصالح في ميدان الاقتصاد السياسي الدولي (التجارة، المال، الاستثمار، التكنولوجيا). ففكرت الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي هي ركيزة أساسية من ركائز التحليل الليبرالي الذي يؤمن بالحرية الدولية وبضرورة وجود امن وحرية في التعامل ما بين الدول . [1] "ماكس هوركهاير"، و "تيودور ادورنو" و " يورقن هابرماس". وتقدم المقاربات النقدية نفسها على أنهاأكثر اهتماما بعرض أزمة استعراض الظواهر في الفكر الغربي (التنويري) وبالخصوص القضايا المتعلقة بالأسس، والنهايات، والاختلاف، والسلم المعرفة والرأي، والروايات الكبرى وغيرها، كما تدعي ان لديها الأدوات التحليلية الكفيلة بتوضيح المسار الذي أخذه النقاش حول مفهوم الأمن ليأخذ شكله النهائي من خلال الأمن النقدي[2]

يعتبر تعريف كين بوث احد رواد النظرية النقدية ملخصا له حيث يقول: " تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها ومن بين هذه القيود: الحرب، الفقر، الاضطهاد ونقص التحكيم وغيرها كثير"[3] .

---

[1]– ناكايومي ياماموراً ، الاستراتيجية الامنية الامريكية في منطقة شمال شرق اسيا: دراسة المرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم السياسية، تخصص علاقاتن دولية، جامعة الحاج لخضر: باتنة،2009،2010،ص 48

[2]– نفس المرجع، تاكايكو ياماموراً ، ص 3،4

[3]– ناكايومي ياماموراً ، مرجع سابق .

الأمن النقدي إذيتعامل مع أي من التهديدات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار في النقاشات السابقة للأمن مثل الكوارث الطبيعية/ الفقر والبيئة، كما يرتبط مفهوم الأمن النقدي بخمس مظاهر أساسية وهي :

1- كلما ازدادت شدة الاعتماد المتبادل الدولي في مسار إنتاجي متقدم، كلما أصبحت هذه المسارات معرضة للاضطرابات.

2- التنوع الدولي للسكان الناتج عم هجرة سكان الجنوب إلى الشمال.

إن كان الواقعيون قد ركزوا على الدولة كوحدة تحليل أساسيةأثناء مناقشتهم لمعضلة الأمن فالنقديون اتخذوا الفرد وحدة أساسية لذالك وبذلك فقد تركزت الدراسات الأمنية النقدية في حماية الفرد والجماعةالإنسانية بصورة شاملة[1] .

وكان هدفهم الأساسي هو إيجاد السبل لضمان الأمن العالمي global securty والأمنالإنسانيhuman security .

[1]- السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، سنة 2002، ص 57.

الفصل الثاني

الرهانات الأمنية الجديدة في المتوسط

تمهيد:

شهدت منطقة المتوسط رهانات وتهديدات أمنية جديدة منذ جانفي 2001 فمن تونس انطلق حرا التغيير في إطار ما بات يعرف بالربيع العربي حيث اندلعت منها الشرارة الأولى التي أطاحت بعدد من الأنظمة الاستبدادية منها (مصر وليبيا) التي سادت على الضفاف الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط طيلة أكثر من خمسة عقود وهناك أنظمة أخرى في طريقها إلى سقوط او تواجه زعزعة أسس حكمها الطويل (سوريا) وهذا الواقع لم يكن ليهل العمليات انتقال ديمقراطي سلسلة سلمية ودن عنف فكل من ليبيا وسوريا تحولت إلى مستنقعات للتطرف والعنف وظهور وسيطرت التنظيمات الإرهابية (داعش) على أراضيها مما أصبح هذا يمثل تهديدا امنيا في المنطقة ومن خلال هذا القديم سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى ثورات الربيع العربي وتنظيم داعش.

المبحث الأول : ثورات الربيع العربي المسار والتداعيات

يثير مفهوم ثورات الربيع العربي الكثير من الغموض والتعقيد ولهذا عند الحديث عنه بدفعنا إلى التمعن في مكونات هذا المفهوم من تعريف بالثورة والربيع العربي وأهم العوامل والنظريات المفسرة للتحول السياسي في كل من (تونس، مصر، ليبيا)

المطلب الأول : التعريف بالثورة والنظريات المفسرة للتحول السياسي

1- تعريف الثورة:

تعرف الثورة في الأدبيات السياسية والاجتماعية بأنها : حركية سياسية يحاول من خلالها الشعب أو أدواته الجيش أوالأحزاب السياسية ... الخروج على الوضع السياسي الراهن بهدف تغييره باندفاع يحركه الغضب وعدم الرضا والتطلع نحو الأفضل، أو هي الفعل الذي يحدث تغييرا شاملا وجذريا في المجتمع، على مستوى الحكم والفلسفة الفكرية ويؤسس لبناء مؤسسي وسياسي واقتصادي واجتماعي جديد يستجيب إلىأهداف التي من اجلها قام الشعب بثورته.[1]

عرف صمويل وهنتنتيجون الثورة بأنها : (تغيير داخلي عنيف وسريع في النظام القيم السائد والمؤسسات السياسية، والأبنية الاجتماعية، والنشاط الحكومي والقيادات)، كما عرفتها عالمة الاجتماع ثيدا سكوكبول بأنها: (تحول سريع وأساسي في حالة مجتمع ما وهياكله الطبقية، وهو يتوافق مع تمردات طبقية من أعلى المستويات، وهي تنجز جزئيا هذا التحول)، وعرفها آخرينبأنها : (انتقال للسلطة السياسية من فئة قليلة إلى جماهير الشعب، نتيجة لحركة اجتماعية عنيفة تنمو بفضل توترات تحدث داخل النظام السياسي)

وقد اختلفت المداخل المستخدمة في تعريف مصطلح الثورة باختلاف المدارس الفكرية، فقد ركز بعضهم على انهيار النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الموجود وسط محاولات بناء بديل أخر جديد، بينما ركز آخرون على ضرورة امتلاك الجماعة الثورية التي حازت السلطة بالقوة برنامجا للتغيير يعطي الشرعية لعملية نقل القوة، وهناك

[1]–خالد عليوي العرداوي، الربيع العربي : ثورات لم تكتمل،للمشاركة في الندوة:الدولية تداعيات ما بعد الديكتاتورية في دول الربيع العربي، وحدة أبحاث القانون والدراسات الدولية في كلية القانون جامعة كربلاء، مارس 2013

من ركز على الثورة من حيث أنها عملية تطير لازمة، بالإضافةإلى التيارات التي اهتمت بضرورة ارتباط الثورة بالتغيير في توزيع هيكل القوى داخل الدولة أو المجتمع المدني.[1]

2- **الربيع العربي** : أو مابات يعرف بالثورات العربية، أو الربيع العربي أو الاثنان معا ثورات الربيع العربي فهو مفهوم يطلق على الأحداث التي جرت في المنطقة العربية وفجرها الشباب بدءا بتونس خلال أواخر عام 2010م ومطلع 2011م، رافعة الشراع " ارحل " و" الشعب يريد إسقاط النظام"[2]، ونهجها " ثورتنا سلمية".

وعرفتها موسوعة وكيبيديا بأنها :

الثورة العربية، أو الربيع العربي أو ثورات الربيع العربي هي حركة احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في كل البلدان العربية خلال أواخر عام 2010ومطلع 2011،متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه ونجحت في الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علين ولا زالت هذه الحركة مستمرة حتى هذه اللحظة– تاريخ كتابة هذه الدراسة– وقد نجحت هذه الثورات بالإطاحة بأربعة أنظمة حتى الآن، فبعد الثورة التونسية نجحت ثورة 25 يناير المصرية بإسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك، ثم ثورة 17 فبراير الليبية بقتل معمر القذافي وبإسقاط نظامه، فالثورة اليمنية التي أجبرت على عبد الله صالح على التنحي والتنازل على صلاحياته لنائبة لموجب المبادرة الخليجية. وأما الحركات الاحتجاجية فقد بلغت جميع أنحاء الوطن العربي، وكانت أكبرها هي حركة الاحتجاجات في سوريا. وتميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربي لصبح شهيرا في كل الدول العربية وهو: "الشعب يريد إسقاط النظام ".

---

[1] – جون فوران، مستقبل الثورات بيروت، دار الفارابي، الطبعة الأولى ،2007،ص312

[2]–جبران صالح على حرمل، ثورات الربيع العربي، رؤية تحليلية : قروض نظرية الثورات (الواقع وسيناريوهات المستقبل)، الحوار المتمدن، العدد4068،20/04/2013 على الرابط:
www.henear.org/debat/show.art.asp?aid=355286

المطلب الثاني : العوامل المفسرة لثورات الربيع العربي(تونس/ مصر/ ليبيا)

المقاربات النظرية لتفسير التحول السياسي:

هناك مقاربات نظرية تسعى لتفسير حدوث التحول السياسي– سواء بلغ مرحلة الثورة أو دونها–... منها (النظرية البنيوية) التي تزعم أن التنمية الرأسمالية هي التي تتسبب في التحول السياسي، وليس مبادرات النخبة الحاكمة، وان هذه التنمية تؤدي إلى تنامي الطبقة المتوسطة، وتضخم طموحاتها وتطلعاتها للمشاركة في السياسة، والسعي لتقاسم السلطة، والحراك الذي تمارسه هذه النخبة هو الذي يحفز التحول السياسي، لكن هذا التغير يستغرق فترة زمنية طويلة، ولايشترط أن ينتج عنه تحول إلى الديمقراطية، فقد ينتهي المسار الى نماذج أخرى للحكم.

ومنها، نظرية النخبة، وهي على العكس;إذ تقول : إن قرارات التحول تتخذها نخبة سياسية تصل الحكم، وتؤمن بمبادئ التعدد والحريات.

ومنها، نظرية (سيكولوجية الجماهير) التي تفسر التحول السياسي على انه ناتج عن(سيكولوجية) خاصة للشعب الثائر، ناتجة عن تراكمات تاريخية وتحولات بيئية تنشئ لديه أنماطا من السلوك الاجتماعي تجعله مختلفا عن الشعوب الأخرى، وأكثر جاهزية للثورة.

ومنها، الاتجاه الجيوبولوتيكي، الذي يفسر التحول السياسي على انه نتيجة للوضع الإقليمي، فعندما تنتشر النزاعات حول الدولة، فان النظام التسلطي يعمل على الترويج لفكرة (الخطر الخارجي): لتأمين جبهته الداخلية، بعكس الدولة التي تقع بالشؤون الداخلية وتنامي الرغبة في التغيير[1].

[1]– أحمد فهمي، التحول السياسي في مصر: مراحلها ، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل، مركز البحوث والدراسات، الطبقة الأولى،2012،ص ص 18. 19

أولا: العوامل الداخلية و الخارجية لقيام ثورات الربيع العربي

أ/ الأسباب الداخلية :

ولها دور مفصل وحاسم في تفجير الأحداث واندلاع الثورات وهي عديدة منها أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وتعليمية وثقافية :

1- **الأسباب الاجتماعية والاقتصادية**:حيث يعيش معظم سكان المناطق العربية في ظل نظلم اجتماعي مختلف يعتمد على العلاقات القرابة ونواتها الأساسية عي القبيلة والذي يتحرك بدافع العرف والعادات والتقاليد القديمة... وهناك عاملين وراء تخلف الدول العربية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية هما:

- **الاقتصاد** : حيث تعاني معظم دول الشرق الأوسط من التخلف الاقتصاد خاصة الدول العربية فهي غالبا تعتمد على واردات النفط أو السياحةو المعنويات الخارجية في حين تغيب التنمية الحقيقية بسبب صعوبات تتمثل في ارتفاع معدل تزايد السكان في الدول العربية، التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي انخفاض مستوى الادخار وفي ظل هذا الوضع المتدني فان دخل الفرد سيكون متدني.

- **التربية والتعليم:** حيث وصل عدد السكان العالم العربي عام 2009م نحو 335 مليون نسمة بينهم 100 مليون نسمة من الأميين وتبلغ نسبة الأمية حوالي 30 % وارتفاع نسبة الأمية بشكل فجوة عميقة تؤثر على التطور المجتمع العربي وتترتب عليها نتائج سياسة واجتماعية خطيرة، كما ان السياسة التعليمية في العالم العربي تنير بشكل تقليدي في التلقين كما ان هناك تخلف عربي عن ركب الحضارة والنهضة العلمية.

2- **الأسباب السياسية :**

معظم البلدان العربية هي ذات نظم تسلطية واستبدادية وبالتالي في ظل هذه الأنظمة تنعدم مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والإعلام وبالتالي كلها أسباب أدت إلى اندلاع ثورات الربيع العربي .

ب/الأسباب الخارجية:

بجانب الأسباب والعوامل الداخلية التي أدتإلى قيام الثورات العربية هنالك عوامل مؤثرة خارج حدود الدول التيقانت بها الثورات وهذه العوامل الخارجية لها دور لايمكن إغفاله بصورة عامة في أحداث التغيير في الشرق الأوسط لكنها لايظهر لها تأثير فعال في حال الربيع العربي في البلدان العربية.

وحول مدى تأثير العوامل والأسباب الخارجية هنالك اتجاهان:

- اتجاه يرى أن الثورات العربية والاحتجاجات هي صناعة داخلية خالصة لم يكن فيها أي دور خارجي ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى ابعد من ذالك ويعتقدون بان الغرب وخاصة الولايات المتحدة ليست سعيدة بالثورات العربية وأنها يتم معها كأمر واقع.
- اتجاه يرى دور العوامل الخارجية له قوة مؤثرة في تحريك الشارع العربي وإحداث تغيرات فيه، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه استنادا إلى وثائق سرية كشفها موقع وكيليك سان الولايات المتحدة دفعت الملايين الدولارات الى منظمات تدعيم الديمقراطية في مصر والبعض يرى أن هذه الوثائق والموقع نفسه كان له دور فاعل بما حدث في العالم العربي لان هذه الوثائق كشفت أمور سرية عديدة حولالحكام وحاشيتهم وعن حجم الفساد الموجود في هذه الدول.

ثانيا: ثورات الربيع العربي

1- الثورة التونسية :

ثورة شعبية اندلعت في تونس أواخر عام 2010 أطلق شراراتها الأولى الشاب محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في جسده، حادث تضامن معه التونسيون، وسريعا اتسعت رقعة الاحتجاجات التي توجت بسقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي وفراره من البلاد، وألهمت تلك الثورة حركات الاحتجاج التي بدت ثورات شعبة سلمية في بقية الدول الربيع العربي.

لم يكن الشاب محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في جسده تعبيرا عن غضبه على معاناته الباطلة، ومصادرة الشرطية البلدية فادية حمدي عربة الخضار التي يقتات

منها، يدري ان ذالك سيشعل ثورة شعبية تطيح بالرئيس زين العابدين بن علي بغد 27 يوما فقط من اندلاعها.

فقد فجر البوعزيزي مخزون الغضب عند جموع التونسيين الرافضين لتردي أوضاع بلدهم الذي يعاني شعبة البطالة وغياب وجود العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم، فضلا عن كبت الحريات وانتهاك حقوق الإنسان .

اتساع نطاق التظاهرات وشملت مدنا عديدة في تونس، وسقوط فيها338 قتيلا إلى جانب مئات الجرحى، نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن، ولم تفلح العبارة الشهيرة التي خاطب بها بن علي شعبه " فهم تكوا" في احتواء المظاهرات والاحتجاجات.

أجبرت الاحتجاجات بن علي على إقالة عدد من الوزراء بينهم وزير الداخلية وتقديم وعود لمعالجة المشاكل التي أنادى المتظاهرون بحلها، لكن الاحتجاجات التي توسعت وازدادت شدتها اضطرت بن علي إلى ترك السلطة ومغادرة البلاد فجأة، عشية يوم الجمعة14 يناير/كانون الثاني بعد حكم دام 23 عاما، كما فر العديد من أفراد عائلته وعائلته زوجته المتهمين بممارسة الفساد على نطاق واسع.

ولخصت عبارة الموطن التونسي الذي نزل الى احد الشوارع العاصمة فرحا " بن علي هرب" الحالة . وبعد فراربن علي أعلن الوزير الأول محمد اللغنوشي في اليوم نفسه توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة، وذالك بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه وفقا للفصل 56 من الدستور القديم مع إعلان حالة الطوارئ وحظر التجول.

وبعد يوم واحد قرر المجلس الدستوري اللجوء للفصل 57 من الدستور وإعلان شغور منصب الرئيس، وبناء على ذالك اعن في يوم السبت 15 يناير–كانون الثاني2011 تولي فؤاد المبزع رئيس مجلس النواب منصب رئيس الجمهورية مؤقتا، الى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال فترة من 45 الى 60 يوما.

غير أنالأحداث اتخذت منحى أخر، حيث تظاهر يوم 25 فبراير/ شباط2011 أكثر من 100 ألف شخص في تونس، ضد حكومة الوزير الاول غي عهد بن علي، محمد الغنوشي، وطلبوا بانتخاب مجلس تأسسي لوضع دستور جديد لتونس، فخلف الباجي قايد السبسي الغنوشي.[1]

الرئاسة:

توالت مجموعة من الأحداث الفارقة في مسار تونس ما بعد الثورة أبرزها انتخاب المجلس التأسيسي في 12 سبتمبر/ كانون الأول 2011 المنصب المرزوقي، رئيسا للجمهورية، بعد مصادقته على القانون التأسيسي للتنظيم المؤقت للسلطة العامة، كما كلف حمادي الجبالي الرجل الثاني في النهضة حينها بتشكيل الحكومة.

عنف :

في 11 يونيو/حزيران 2012 شهدت مدن تونسية هجمات راح ضحيتها قتيل ومئات الجرحى، وفي 6 فبراير/شباط 2013 اغتيل المعارض اليساري شكري بلعيد رميا بالرصاص في تونس العاصمة، وادي ذالك إلى مظاهرات احتجاج عنيفة في عدد من المدن، والى أزمة سياسية أفضت إلى استقالة الحكومة وتعيين علي العريض _ الذي ينتمي الى حزب حركة النهضة_رئيسا جديدا للوزراء.

وفي 25 يوليو/تموز2013، اغتيل المعارض اليساري محمد البراهيمي أمام منزله في العاصمة تونس، مافجر أزمة سياسية جديدة، وبعد مرور أربعة أيام على مقتله، اقي ثمانية جنود تونسيين مصرعهم جبل الشعانبي على الحدود مع الجزائر، حيث كانت سلطات الأمن تلاحق مجموعة مرتبطة بتنظيم القاعدة منذ 2012.

الدستور والانتخابات:

[1]– أمحمد المالكي وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، الدوحة، قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2012،ص 163

بعد شهر من المفاوضات الصعبة والصاخبة للخروج من الأزمة السياسية، وقع القادة التونسيون الدستور في 26 يناير/ كانون الثاني 2014، بعد تأخير استمر أكثر من عام، وبعد ثلاث أيام من توقيع الدستور شكلت الحكومة تكون قرناط بقيادة مهدي جمعة، وتخلت حركة النهضة عن السلطة للتحضير لانتخابات تشريعية ورئاسة في نفس العام.

وفي 26 أكتوبر/ تشرين الأول 2014 فاز حزب نداء تونس الذي يقوده الباجي قايد السبسي، في أول انتخابات تشريعية منذ الثورة، وحصل على 86 من مقاعد البرلمان البالغ عددها 2017 مقعدا، متقدما على حزب حركة النهضة الذي حصل على 69 مقعدا، وفي 23 نوفمبر/تشرين الثاني من نفس العام فاز السبسي بمنصب الرئيس الجمهورية قبل ان يشهد حزب نداء تونس خلافات داخلية.[1]

2- الثورة في مصر

جاءت الانتفاضية الشبابية التي بدأت يوم 25 كانون الثاني/ يناير 2011، والثورة الشعبية التي تلتها، حلقة جديدة من حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية في مصرن بدءا من حركة عرابي في القرن التاسع عشر، مرورا بثورة 1917، وثورة 23 يوليو 1952. وقد قامت تلك الانتفاضية بعد نحو 40 عاما من الموت والركود السياسي، منذ انتفاضية الطلبة في الجامعات المصرية في كانون الثاني/ يناير 1971. لذا كانت تلك الانتفاضة بمنزلة (عودة الروح) الى الشعب المصري بعد طول السبات.

وكان شعار تلك الانتفاضة التي قادها شباب 25 يناير : (الحرية والعدالة والكرامة والإنسانية)، وهو شعر يلخص تلك مطالب الشعب المصري بالحياة الحرة والكريمة والعدالة في توزيع الدخول والثورات. والجيل الذي قاد الانتفاضة، جيل ليس له لون سياسي محدد، بل تكون وترابط بأدوات التواصل الحديثة: الانترنت والفيسبوك (facebook) والتويتر (twitter) . ولعل ذالك الوعي الشبابي الجديد كان واضحا في

[1]– نفس المرجع السابق، ص 277.

كتابات مجموعات كبيرة من المدونات في الفضاء الالكتروني، تلك المدونات التي تحمل الكثير من بذور التمرد والاحتجاج العنيف الذي شاهدناه.

وقد جاءت تلك الانتفاضة على خلفية الاحتقان الشديد الذي عاشه المجتمع المصري غداة تزوير الانتخابات النيابية عام 2010 وإخراج برلمان صوري خالي من المعرضة، وبالتالي اغلاث كلسبل الانتقال السلمي للسلطة. وقد تصور كل من حبيب العادلي وزير الداخلية، واحمد عز أمين التنظيم السابق في الحرب الوطني، ان عملية تزوير إرادة الشعب المصري يمكن ان تمر من دون مساءلة او احتجاج،من هنا كانت الانتفاضة المجيدة لشباب مصر ، لتعبر عن حجم الغضب الذي يعتمل في صدور الشباب، الذي شعر بإهانة لتاريخ هذا البلد وكرامته.

وما ساعد على تردي الأوضاع قبل الانتفاضة، تلك المعادلة التي طبقها حبيب العادلي وزير الداخلية، القائمة على أن الأولوية للأمن السياسي لا للأمن الجنائي. أي باختصار، الأهم هو الحفاظ على امن النظام على حساب امن الوطن. وقد أسفر ذالك–عبر السنين– عن تنامي مايمكن تسميته جيش البلطجية الاحتياطي، الذي أدى دور بارزا في الأحداث الأخيرة.[1]

لعل من أهم نتائج الانتفاضة كسر حاجز الخوف لدى كل فئات الشعب، تلك التي خرجت لتعبر عن نفسها من خلال تنظيميها وتسييرها التظاهرات الحاشدة في طول البلاد وعرضها، غير مكترثة لعبارات الأمن المركزي الجرارة والقنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي . هذا المشهد الذي تبور جليا في مواجهات يوم الجمعة الغضب 28 كانون الثاني/ يناير، وذالك بعدان ظل النظام يعتمد في محاصرة أي تحرك ديمقراطي، على الحلول الأمنية من دون الاستجابة لمطالب الناس ومعالجة قضاياهم بأساليب ديمقراطية.

ولعل المجتمع المصري بأسرة كان شاهدا على الإبداع التنظيمي للشباب الذي نجح في خلق فضاء جديد للحرية في ميدان التحرير، بعد سنوات طويلة من الكبت السياسي. وقد

[1]– أحمد فهمي، التحول السياسي في مصر، ص7.

تجسد ذالك الإبداع في الطابع السلمي والحضاري للتظاهر، حيث قدمت خدمات (إعاشة)، وخدمات (إغاثة طبية)، وأديرتإذاعة داخلية في الميدان، وأقيمت لجان تفتيش على مداخل الميدان، وبرز الحرص على نظافته، على الرغم من اكتظاظه بمئات الألوف من المتظاهرين والمحتجين.

ولا شك في ان تلك الانتفاضة الشعبية قد حققت بعض الانجازات التي :

– أسقطت دعاة الفكر الجديد المزيف.

– أسقطت مؤامرة (الفراغ الأمني) باللجان الشعبية للدفاع عن الأحياء السكنية والممتلكات.

– فتحت الباب أمامإجراء تغيرات أساسية في بنية السلطة المصرية، على رأسها كسر احتكار (الحزب الوطني الديمقراطي) للسلطة.

– كما فتحت الطريق أمام تغيرات دستورية وتشريعية أساسية، ووقف سريان مفعول قانون غريشام المعروف والمشهور لدى الاقتصاديين، الذي مفاده أن
(النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة).

وكانت مصرتدار في أثناء حكم مبارك بواسطة المؤسسة الأمنية، والتنظيم المسمي (الحزب الوطني الديمقراطي). وكان من يمارس السلطة الحقيقية– على وجه الدقة– جهاز مباحث امن الدولة، ولجنة السياسات بقيادة جمال مبارك، التي أدرت معركة انتخابات عام 2010 لمجلس الشعب، وقامت بأعمال التزوير والبلطجة لإخراج مجلس نيابي منور لايمثل الشعب، ويمهد لعملية التوريث.

ولعله كان واضحا–قبل الثورة –أن السلطة العسكرية في مصر غير راضية عن ثلاث قضايا تبلورت في السنواتالأخيرة من حكم مبارك، هي :

– مشروع توريث الحكم لجمال مبارك.

– توغل الأمن والشرطة في إدارة شؤون البلاد والمجتمع وتجاوزاتها الخطيرة في حق المواطنين.

– سيطرة رجال الأعمال على الحكم، وخصوصا المجموعة المكونة من كبار رجال الأعمال الملتفين حول جمال مبارك، الذين اتسموا بالفساد واحتكار فروع مهمة في النشاط الاقتصادي، وهي المجموعة التي دخلت حكومة نظيف الثانية.

وكانت إرهاصات هذا الصراع قد بدأت لدى بيع بنك القاهرة، الذي عارضة المشير طنطاوي في مجلس الوزراء ضد رغبة جمال مبارك ووزير المالية يوسف بطرس غالي والمجموعة الاقتصادية. كذالك كان موضوع تخصيص الأراضي لكبار رجال الأعمال بملايين الأمتار وبأسعار بخسة، ما أثار حفيظة رجال القوات المسلحة وقياداتها.[1]

لهذا، عندما قامت ثورة 25 يناير، كانت نقطة التوافق الرئيسية بين الثوار والمجلس الشعب المزور، ووضع حد لسيطرة رأس المال على الحكم ولهيمنة جهاز أمن الدولة على الحياة اليومية للمواطنين وجميع أجهزة الدولة بلا حسيب ولا رقيب .

وكان هذا الالتقاء على الحد الأدنى من الأهداف، هو الذي دفع الجيش وقياداته إلى حماية الثوار ومناصرتهم والسعي لعزل مبارك وإجباره على التنحي. وكان القضاء على سطوة جهاز امن الدولة وأباطرة قيادات الداخلية(حبيب العادلي وزير الداخلية، حسن عبد الرحمن مدير جهاز امن الدولة، احمد محمد رمزي مدير الأمن المركزي، عدلي فابد مساعد الوزير للأمنالعام، إسماعيل الشاعر مدير امن القاهرة)، والقيادات الرئيسة في الحزب الوطني(صفوت الشريف، احمد عز، جمال مبارك، زكريا عزمي)، يحتاج الى قوة مركزية ومتماسكة متجسدة في القوات المسلحة.

منا هنا، لم يكن الجيش وكيل الثوار بل شريكا في صنع الثورة، وسوف ينكشف هذا بوضوح عند إزاحة الستار عن أسرار ما جرى في الكواليس بين 28 كانون الثاني/ يناير و11 شباط/ فبراير2011.

[1]– نعيمة الرباحي، الثورات العربية والإستراتيجية السياسية الراهنة، تونس: دار نقوش عربية، الكبعة الأولى، 2013، ص61،62

من هنا أيضا نشا التناقض الرئيسي في مسار الثورة بين ثوار ميدان التحرير(من ائتلافات شبابية وقوى سياسية) من ناحية، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يدير شؤون البلاد، من ناحية أخرى. حيث أصبح هناك سرعتان : سرعة متعجلة تبنتها ائتلافات الشباب تريد انجاز مطالب الثورة في ستة أشهر، وسرعة متأنية تتفق مع طبيعة قيادات القوة المسلحة وتركيبتها. وقد دفع البعض هذا التناقض إلى مدى غير مقبول، وهو ما أدى إلى الكثير من التوترات على أجندة التغيير المطلوب وسرعته .

وإحقاقا للحق، اتخذ المجلس العسكري تدريجا مجموعة من الإجراءات لتفكيك مقاومات نظام مبارك وركائزه، على رأسها الإجراءات التالية :

– إلقاء القبض في 3 شباط / فبراير 2011 على الرؤوس الكبيرة من رجال الأعمال، التي عاثت في الأرض الفاسدة، وسيطرت على مقدرات رجال الأعمال، التي عاثت في الأرض فسادا،وسيطرت على مقدرات الاقتصاد المصري (احمد عز، احمد المغربي، زهير جرانة)، وفتح قضايا الفساد وإهدار المال العام بحق حسين سالم، ورشيد محمد رشيد، ويوسف بطرس غالي.

– حل مجلس الشعب وتعطيل العمل بالدستور، في 13 شباط/ فبراير 2011.

– إقالة حكومة الفريق احمد شفيق (المعدلة) في 13 آذار/مارس 2011- واختيار عصام شرف رئيسا للوزراء بمباركة ثوار ميدان التحرير، ثم قبول استقالة حكومته بضغط من الثوار أنفسهم.

– حل جهاز امن الدولة وهجوم الجماهير على المقار في المحافظات في أثناءحرق المستندات في 15 آذار/ مارس 2011 .

– حل الحزب الوطني الديمقراطي في 16 نيسان/ ابريل2011.

– قرار حل المجلس المحلية في الريف والمدينةفي 28 حزيران/ يونيو 2011 (بناء على حكم المحكمة)، التي كانت مركزا للفساد ولنفوذ الحزب الوطني المنحل.

– إجراء محاكمات علنية لشخصيات النظام السابق في 3 آب/ أغسطس 2011، وعلى رأسهم الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك، ونجلاه علاء وجمال، وزير الداخلية حبيب العادلي، وقيادات الشرطة المتهمة بإصدار الأوامر لقتل الثوار.

هذه إضافةإلى عمليات التطهير التي بدأت، على استحياء، في بعض أجهزة الحكومة والإعلام، كبداية لعملية طويلة لتلخص من أدران الماضي.

ولعل نقطة التوافق الثانية بين الطليعة الثورية والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، هي العمل على تحقيق الانتقال السلمي للسلطة، عن طريق انتخابات حرة ونزيهة في ظل توافق على موعد الانتخابات والضمانات القضائية للنزاهة والشفافية.[1]

– ومنه الثورة نحرك شعبي كبير، يهدف إلىإحداث تغيير جذري يهدم القديم ويؤسس لجديد، وهو الأمر الذي يحدث في مصر في ثورة 25 يناير. واقتصار العنف في المرحلة الأولى على استخدام الدولة، بواسطة وزير الداخلية، القوة المفرطة التي ذهبت ضحيتها نحو ألف شهيد، وعرة آلاف جريح. كما حاولت القوى المضادة للثورة استخدام العنف ضد المتظاهرين في ما عرف بموقعه الجمل التي دارت إحداثها في ميدان التحرير يومي 2 و3 شباط/ فبراير 2011 ، وذهب ضحيتها بعض الشباب,إلاأن فشل دعم صمود الشعب في ثورته، وعجل بإسقاط النظام، واجبر الرئيس مبارك منذ الوهلة الأولى على التنحي يوم 11 شباط/ فبراير، بعد 18 يوما فقط من بدء الثورة[2].

في سياق ما تقدم ، أن مرحلة التحول الديمقراطي في مصر مرت بثلاث مراحل انتقالية مختلفة:

- المرحلة الأولى : أدارها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وبدأت عقب تنحي حسني مبارك في 11 شباط (فبراير) 2011، وامتدت حتى انتخابات مرسي في 20 حزيران (يونيو)2012. وقد ارتكبت خلالها أخطاء هائلة، ربما كان أهمها لا لرضوخ

[1]– محمد عبد الفضيل ، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى ،2012،ص18

[2]– معن زيادة ، الثورة والتقدم وحقوق الإنسان، الفكر العربي، العدد 59، مارس ،1990،ص9.

المجلس العسكري لمطالب الجماعة بإدخال تعديلات دستورية تتيح إجراءات انتخابات برلمانية قبل صياغة دستور جديد للبلاد، مع تكليف البرلمان المنتخب باختيار أعضاء الجمعية التأسيسية التي ستتولى صياغة الدستور. وقد ترتب على هذا الخطأ الفادح ليس فقط تمكين جماعة (الإخوان) من الهيمنة على سلطة التشريع ولكن فتح الطريق إمامهاأيضا للهيمنة على السلطة التنفيذية ومن خلالها على كل المفاتيح السلطة في مصر، وتسبب في ارباك عملية التحول الديمقراطي برمتها .

- **المرحلة الثانية:**أدارتها جماعة (الإخوان) وبدأت عقب فوز مرشحها بالمقعد الرئيسي في 30 حزيران ، وامتدت حتى 30 حزيران2012 من العام التالي. وارتكبت الجماعة خلالها أخطاء فادحة، ربما كان أهمهاأقدام مرسي على إصدار (إعلان دستوري) يمكنه من تحصين جمعية تأسيسية ومجلس شورى تسيطر عليهماالجماعة ومعرضين للحل بحكم قضائي، ومن ثم تمكين الجمعية التأسيسية بعد تحصينها من صياغة دستور مطعون في شرعيته، وتمكين مجلس الشورى بعد تحصينه من أداء وظيفة تشريعية لم يكن مؤهلا ولم ينتخب أصلا للقيام بها .

- **المرحلة الثالثة:**وتديرها حاليا سلطةمؤقتة يتولاها رئيس المحكمة الدستورية العليا بحكم منصبه. وبدأت هذه المرحلة عقب إعلان وزير الدفاع (خريطة طريق جديدة) في 3تموز (يوليو)2013 ولا تزال مستمرة حتى الآن. وعلى رغم نجاحها في صياغة دستور جديد وافق عليه الشعب بغالبية اكبر من تلك التي حصل عليها دستور 2012، إلاأن الطريق نحو استكمال بناء مؤسسات النظام الجديد ما زال طويلا ومحفوفا بالمخاطر. ويثير بروز (ظاهرة السيسي)، والتي تعكس حاجة الشعب المصري في هذه المرحلة الى (بطل منقذ)عددا من الإشكاليات التي يصعب تجاهلها[1]

3- الثـــــورة الليبية :

[1] – حسن نافعة، إشكالية التحول الديمقراطي في مصر،20 فيفري 2014 بتوقيت 20:35 على الرابط :
www.alhayat.com/apinion/writers/705736

جاءت انتفاضة السابع عشر من فبراير من ضمن سلسلة من الانتفاضات عرفت بثورات الربيع وكان عدد من الشباب من جميع إنحاء ليبيا اتفقوا منذ مدة عبر شبكات تواصل الاجتماعي على الخروج الى شوارع المدن، احتجاجا في يوم السابع عشر من فبراير (شباط)، إحياء لذكرى أليمة حدثت في مدينة بنغازي في اليوم نفسه من العام 2006.وان ما حدث في كل من تونس ومصر، شجع الشباب على رفع مستوى التطلعات، حيث بادر بعض الشباب، إلى رفع شعار إسقاط النظام وبدلا من الاستماع إلى صوب الشباب المنتفض، طهر رئيس النظام الليبي، العقيد معمر القذافي على الملا، في خطاب ناري توعد فيه المنتفضين بإنزال أقسى العقوبات بهم، وهو الخطاب الذي افتتحه بتلك العبارة التي أصبحت مشهورة ومتداولة: (الجرذان). أدى هذا إلى توسع درجة الغضب والسخط لدي غالبية أفراد الشعب، وتدافع الشباب في كل منطقة لتكوين فرق عسكرية، وخلال أيام، تحولت البلاد الى ساحة حرب دامت 246 يوما، ارتكبت خلالها أفضع ما عرفته الحرب، واتهامات لحقوق الكانسان، وتجاوزت تقديرات الضحايا والجرحى والمفقودين وحاجز الخمسين ألف شخص.[1]

الـتدخل الـدولـي:

في محاولتها لتفسير ما حدث في كل من تونس ومصر وليبيا، (ليزا اندرسون)على عوامل الاختلاف بين الحالات الثلاث. ورأت أن الحالة الليبية، انطلقت من طريق مليشيات قبلية مسلحة[2].لم يكن هذا صحيحا. البداية كانت مظاهرات ليس لها أي وجه قبلي، ولم يرفع فيها المتظاهرين حتى العصي، لكن ردة الفعل الرسمية، هي التي أجبرت السباب على البحث عن السلاح. ومع ذالك نؤكد على ان الظروف التي مرت بها الانتفاضة الليبية كانت متميزة، ومن بين مميزاتها مـايلـي :

[1]–أحمد فرحات وآخرون ، العرب بين ماسي الحاضر واحلام التغيير، اربع سنوات من الربيع العربي، بيوت: مؤسسة الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2014 ،ص56

[2]–lizaanderson,Demystifyinf the arabspring: parsing the differnces bet tunsia,eguept, Lib–ya,val90,n03(foreign affairs: 2011),p813.

1-لم يكن في ليبيا جيش بالمعنى التقليدي للمصطلح، كانت هناك وحدات عسكرية معينة ، لكنها مهمشة، بينما استحوذت على الإمكانيات كافة، مت كان يعرف بالكتائب الأمنية، وهي وحدات عسكرية بقيادة ثلاث من أبناء القذافي، وبعض المقربين من أبناء القبيلة، ومهمتها الأولى حماية العقيد والنظام الرسمي.

2- توسعت الكتائب الأمنية في مجال التعذيب والتنكيل، وارتكب بعض منتسبيها أفظع الأعمال، وأنذلها، كاستباحة الحرمات الشخصية والعائلية.

3- نجح شباب التواصل الاجتماعي، وكذاك بعض وسائل الإعلام الأجنبية، في تسريب صور للأفعال البشعة التي ارتكبت إلى الخارج/ ما أثار غضب الكثيرين على المستويين العربي والعالمي، شعبيا ورسميا .

4- بادر عدد من المسئولين الليبيين في الخارج، وخصوصا منهم أولئك الذين يعملون في الهيئات الدولية والسفارات، إلى الانشقاق عن النظام، والمشاركة في حملات الدعائية ضده.

5- تنامت ظاهرة الانشقاق في الداخل، وخصوصا بين منتسبي الجيش والشرطة، وانضموا للفرق العسكرية الشعبية .

6- تكاثرت إعداد منتقدي القذافي لاستخدامه القوة الفاركة، من طيران ومدفعية وصواريخ، في رده على الفرق العسكرية الشعبية/ ماأدى الى استصدار قرار من جامعة الدول العربية بتاريخ 2011/03/12 يدين هذه الأعمالويطلب بفرض عقوبات، ومهد لصدور قرار مجلس الأمن رقم 1937 بتاريخ 2011/03/17، الذي يفرض عقوبات على النظام الليبيين ويسمح باستخدام القوة لتطبيقها.ولان النظام لا يتقبل أي شكل من أشكال المعرضة، استخدام الرصاص الحي لتفريق المظاهرات التي ظهرت في مدينتي البيضاء وبنغازي، ما أدىإلى سقوط قتلى وجرحى. ولكن بدلا من وئد الانتفاضة في مهدها، توسعت دائرة الاحتجاج، من حيث حجم المتظاهرين، ووصلت حمى التظاهرات إلى اغلب المدن والبلدات، وبدا النظام خلال أسبوعينالأولين، وكأنه فقد السيطرة على معظم أجزاء البلاد، بما فيها موقع انتاج النفط وتصديره. لكن النظام تمكن من التماسك من

جديد، وشن هجوما قويا، مستخدما الطيران ونيران الدبابات وراجمات الصواريخ، استرد خلاله معظم مدن الغرب الليبي، ثم بذا يزحف بجيش جرار، إلىأن وصل إلى مشارف مدينة بنغازي، والتي لو دخلها، لكانت بالتأكيد قد شهدت مجزرة دامية كبرى، ولصنفت من كأضخم مجزرة في القرن الحادي و عشرين .[1]

وجه عدد من المراقبين النقد للثوار الليبيين نتيجة الاستعانة بالقوات الدولية للقضاء على القذافي، ولكن على الرغم من هذا الدعم، فقد تمكنت كتائب القذافي من إطالة مدة الصدام المسلح، بحيث تجاوزت الثمانية أشهر.

الحراك الشعبي الذي ظهرت فجأة في ستة أقطار عربية، جعل الكثير من الكتاب والباحثين يجتهد في تحديد أسبابه، وخصوصا وان العرب استكانوا للحكم الدكتاتوري، وطوروا ما يمكن أن يسمى بالقابلية للاستيعاب أو الاستبعاد. العوامل الاقتصادية من نوع فشل مشروعات التنمية، وتدهور الوضع الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، بمن فيهم من أنهى مرحلة التعليم، وانتشار الفساد، واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، هي التي يتسابق الباحثون على ذكرها وإيرادهاكأهمأسباب على تململ أو حراك شعبي ضد السلطة.[2]

إلاإن البعض سارع في توجيه أصابع الاتهام الى الغرب، فوصف محمد حسنين هيكا ما جرى بأنه نسخة جديدة من سايكس بيكو، بهدف إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط[3]. وهو تفسير يقع من ضمن توظيف نظرية (الفوضى الخلاقة)، التي دعا اليها باحثون غربيون، ابنتها الإدارةالأمريكية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، بينما يقترح الباحث الليبي يوسف الصواني سببا أخر يتعلق بتجاهل الأنظمة الدكتاتورية للآمن الإنساني، وتركيزها على الوسائل التقليدية التي تتوجه نحو المحافظة على الهدوء، بغض النظر هما ترتكبه السلطة من انتهاكات لحقوق الإنسان، وعي سياسة–مهما حققت من

[1]– دينا شحاتة ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، السياسة الأولية، العدد 184، أفريل 2011 ،ص8.
[2]– أحمد فرحات، مرجع سابق،ص57
[3]– محمد حسنين ميعل، الربيع العربي: سايكس بيكو جديد بقيادة ثلاث جبهات اعلى

النجاحات أنية– تقود في النهاية إلى تاكل شرعية النظام وانهياره[1].ومع هذا كله، هل يمكن التفكير بالنسبة إلى ليبيا في أسباب شخصية ؟ بمعنى هل رغب بعض الرؤساء، الذين لعبت بلدانهم دورا رئيسيا في تمرير قرار المجلس الأمن رقم 1973،ومن بعد في الحملة العسكرية في الانتقام من القذافي شخصيا؟ الحماية الزائدة عن الحد، التي أبداها بعض رؤساء الدول للإسراع في التدخل، تسمح للباحث في إلا يستبعد فكرة الانتقام هذه. ومع وجود معلومات مبعثرة هنا وهناك، إلاأن الغياب الوثائق الرسمية، بحول دون تأكيد بيانات بعينها. وقد تفصح الأيام المقبلة عن الكثير من الأسرار، التي ستساعد في إلقاء مزيد من الضوء على مراحل انتفاضية السابع عشر من فبراير (شباط) في ليبيا.

وبغض النظر عما ذكر من أسباب تتعلق بالحراك الشعبي العربي، وعن مدى إسهام بعض الدوائر الغربية في تحريك الريع العربي بشكل مباشر، او من وراء الستار، فان الغرب الذي بدا كأنه يفضل دور المتفرج، كما في حالتي تونس ومصر، سارع للتدخل في المجتمع الدولي، الذي أسهمت فيه الدول عربية وتركيا، لما استمرت انتفاضة 17 فبراير

(شباك)من ضمن ما أصبح يعرف بـ « ثورات الربيع الأول ».[2]

تداعيات الثورة في لـــيبـيـــــا :

- الثورة كانت سلمية في البداية، وخلال ثلاث أيام تحولت الى ثورة مسلحة عندما تدخلت كتائب الأمن لمواجهة شباب الثورة المسلحة. كما أن سرعة انهيار الجيش في المنطقة الشرقية وسقوط كتائب الأمن المكلفة بحماية النظام وايستلاء الشعب على مخازن السلاح وتدمير المعسكرات والإدارات الأمنية ، تسبب في انهيار كامل للجيش والشرطة والأجهزة المخابرتية عموما، مما ترتب على ذالك فراغا امنيا كاملا.

- انهيار مؤسسات الدولة بالكامل خاصة في المناطق المحررة والتي كانت تمثل نصف الإقليم الليبي تقريبا.

[1] – يوسف الصواني، التحديات الأمنية الربيع العربي، من إصلاح المؤسسات الى مقاربة جديدة للأمن، المستقبل العربي، العدد 416، أكتوبر 2013،ص23

[2] – دينا شحاتة، مرجع سابق، ص 12.

- حدوث انفلات امني شبه كامل وظهور تشكيلات مسلحة بدعوى حفظ الأمن والنظام في المناطق المحررة، بدأت بمجموعات بسيطة ثم تنامت إعدادها حتى تجاوزت أعدادها في العاصمة بعد تحريرها أكثر من (100) مجموعة وتحول البعض منها إلى مجموعات جهوية وأخرى تتبع إيديولوجيات معينة أو الغرض فرض السلطة والحصول على المال .

– تحولت مقرات اغلب المجموعات المسلحة إلى سجون غير شرعية وأماكن للتحقيق والضبط وحجز الحريات العامة بادعاء المحافظة على الأمن.

– إنشاءأجسام موازية للشرطة لسد الفراغ الأمني تحت اسم اللجنة الأمنية العليا وفروعها في المدن الليبية كافة، حيث وصل العدد إلى الرقم تجاوز 140 ألف

عنصر. وكان البعض منهم من رجال الشرطة والجيش والموظفين بشرائحهم كافة وغيرهم مساهمة منهم للحفاظ على الأمن مناطقهم أو طلبا للحماية أو الحصول على المنح مالية إضافية.

– إنشاءأجسام موازية لكتائب الجيش تحت مسمى الدروع لسد فراغ عدم بناء الوحدات العسكرية ولعدم وجود هيكلية واضحة للجيش في بداية ثورة 17 فبراير

- امنيـــا :

– في بداية الثورة حصل انفلات أمني ترتب عليه سهولة اختراق الحدود وتدفق عدد كبير من عناصر في دول الجوار خاصة الربيع العربي لمساندة الثوار في قتالهم ضد النظام. عدد كبير من هؤلاء يحملون إيديولوجيات مختلفة وتشددت لعبت دورا كبيرا في عدم استقرار دول الربيع العربي بعد ذالك.

– اثر انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا ووصول العامة للسلاح بأنواعه كافة في مخازن الجيش والشرطة (الخفيف– المتوسط– الثقيل والمتطور)، سلبا على ثورات دول الربيع العربي.

– نشطت المجموعات المشددة إسلاميا في الدول الجوار وليبيا وأصبحتالأراضي الليبية منطقة دعو وتدريب لهذه المجموعات، في غياب السلطات الرسمية الأمنية او الضعف أدائها وكذالك العسكرية .

بسبب الظروف السابقة، تحولت الأراضي الليبية الى منطقة عبور وانطلاق لانواع الجريمة المنظمة كافة (تجارة السلاح – المخدرات– الهجرة الغير الشرعية ..) ماأثر سلبا على ليبيا ودول الجوار والدول الأوروبية ايضا المطلة على البحر الأبيض المتوسط .[1]

المبحث الثاني : التهديدات الإرهابية تنظيم داعش

يعد الإرهاب تهديدا أمنيا يمس كيان الدول خصوصا اليوم ما أصبح يعرف بتنظيم الدولة داعش فهو يمثل جماعات وتنظيمات جهادية تطورت عبر مر التاريخ ولها أهداف تسعى لها من خلال منظومة فكرية وعقائدية خاصة بها.

المطلب الأول:مفهوم الإرهاب

يعتبرالإرهاب من الظواهر التي حظيت بقدر هائل من التعريفات ومع ذالك تم يتحقق حتى الآن الإجماع على أي تعريف من القدر الوفير للتعريفات بالرغم من الجهود الجبارة التي بذات في المؤتمرات والندوات ولم يتعدى تعريفه اللغوي المشتق من الرعب والترويع والذعر والخوف الشديدين.

كما تعني كلمة إرهاب(terror) الطرائق والأساليب التي تحاول بها جماعة منظمة، او فئة أو حزب، تحقيق أهدافها عن طريق استخدام آليات العنف والقوة والقسوة وتوجهها ضد الأشخاص سواء كانوا أفرادا أو جماعات أو ممثلي السلطة ممن يعارضون أهداف الجماعة.

[1]–عاشور شوايل، تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا: واقع ورؤية ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر: تحول قطاع الأمن العربي في مرحلة الانتقالية، مركز كارنغي للشرق الأوسط، جانفي 2014.

ويشير مفهوم الإرهابإلى منهج أو طريق عمل مباشر يرمي إلىإثارة الرهبة والرعب، أيإيجاد مناخ من الخوف والهلع بين السكان. وغالبا مايستخدم الإرهاب في أعمال عنف من قبل مجموعة أو منظمة سرية معينة ضد مدنيين ويتبعون أهدافا سياسة محددة. وان الإستراتيجية التي يتبعها الإرهابيون هي استخدامهم ابسط الوسائل التقنية للاحتلال على الوسائل الردع العسكري ذي الإمكانيات التقنية الأكثر تطورا. وفي الوقتالذي تدعي فيه القوة العسكرية حيازة أسلحة ثقيلة تحميها، يزرع الإرهابيون سلاح الخوف والرعب والدمار في قلب المدن. فالإرهابيجعلاقويالأسلحة غير ذات جدوى في أيدي صناع القرار السياسي والعسكري.

ويستند الإرهابيون الى منظومة فكرية وثقافية تسوغ أعمال العنف وتحاول تبريره وإعطاءه شرعية وتستعين بشعارات ومقولات تخاطب الغرائز وتدغدغ العواطف البدائية دون الوعي والعقل، ولهذا يصبح العنف هو الطريق الطبيعي الذي يقود الى الإرهاب إذ لم يوقف عند حده. وبحسب علم النفس الاجتماعي، الإرهابي هو شخص عصابي، أي انه مريض فقد المرونة وإمكانية التفاهم والحوار والتسامح في التعامل مع الأمور ولم يستطع إيجاد حل أخر لكل قضية تسيطر عليه، ولذالك يكون حله قسرا حتى لو اقتضى ذالك تدمير الذات وإفناءها .

وبالرغم من أن هناك شبه إجماع بين العلماء والفلاسفة والمفكرين على إنالإرهاب هو فعل عنف ينطوي على الانتهاك للقوانين الإنسانية، فإنهم لم يتوصلوا إلى تعريف إجرائي شامل له وذالك لأسباب عديدة في مقدمتها الخلافات الإيديولوجية والسياسية والطابع الدولي للإرهاب، الذي جعل وجهات النظر تختلف باختلاف المصالح والأهداف وكذالك الطابع السياسي للإرهاب وتنوع إشكالهوأساليبه.[1]

ومن بين ابرز التعريفات للإرهاب تعريف ليفا سورlevasseaur : بأنه الاستخدام العمد أو المنظم لوسائل أوأساليب من خصائصها أثارة الرعب بقصد هدف أوأهداف

[1]– إبراهيم الحيدري سوسيولوجيا العنف والإرهاب، بيروت: دار الساقي، الطبعة الأولى، 2015،ص 21.

محددة في نية الفاعل أو الفاعلين، ويرى جينانوفيتش givanovitch " إن الإرهاب هو تلك الأعمال التي من طبيعتها ان تثير لدى الشخص إحساسا بالتهديد الذي يسبقه الإحساس بالخوف تحت اي صورة"، لذالك فالإرهاب الدولي يعني بالفعل أكثر من اي جانب أخر في ظل التناقضات الفكرية المنظرة له.[1]

- بوس هوغمان : افترض أن الإرهاب هو تعمد خلق واستعمال الخوف عن طريق العنف أو التهديد به سعيا للتغير السياسي ويكيف الإرهاب بخصائص :

– استعمال العنف والتهديد به كوسيلة ضرورية لخلق اكبر مستوى من الرعب للضغط على النظام السياسي المستهدف .

اما تعريف كاتين ادج فيصنف الإرهاب الجديد ضمن الموجة الرابعة (fourth wave) ويركز على إيقاع اكبر عدد من الضحايا وحسب الميثاق البريطاني و الأوروبي عامة فالإرهاب يمثل استعمال التهديد بالأفعال للتأثير على الحكومة أو إرعاب الشعب ضد الأهداف سياسية ودينية وايدولوجية، " أماالتعريف الرسمي للحكومة لأمريكية فيعتبره تعمد استعمال العنف ضد أهداف غير قتالية عن طريق أفراد ومجموعات وينتظر دائما منه تأثير على الشعب"[2].

ويعرف الاتحاد الإفريقي الظاهرة كأي اعتداء إجرامي من طرف الدولة او المجموعة يؤدي لتهديد الحياة والوجود البشري ويسبب أضرار العامة الناس والمواد الطبيعية والإرث الثقافي .[3]

[1]– محمد عبد الامطلب الخشن، تعريف الارهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية،الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2008،ص 81

[2]– quan li and deresschaub,economic globalization and transnational terrorin :a poaled time – series analysis, journal afcanflictresaslution,2004,p131.

[3] –pierrebotha , hnited states counter– terrarinpragrammes in africa : an overview,(south Africa ,the African center of the constructive resolution of disputes (accord))2004,p12

– وقد عرف موريس الإرهاب بأنه « استخدم أو التهديد باستخدام العنف بصورة غير اعتيادية أو غير مألوفة لتحقيق غايات سياسية أو أفعال إرهاب عادة ما تكون رمزية لتحقيق تأثير نفسي أكثر منه تأثير مادي » .

– اما أ. ب .شمدت فقد قدم تعريفا يتفق عليه علماء الاجتماع حيث يعتبر الإرهاب أساليب متكررة تولد الخوف والقلق يقوم بها أفراد بإشراف مجموعات داخا الدولة او بإشراف الدولة نفسها وتكون أهدافه العملية سياسة عادة، وتختلف من الاغتيالات بكونها ليست موجهة الى شخص معين ويتم اختيار الأهداف لغرض إرسال إشارات إلى اكبر عدد من الناس والحكومات التي تمثلها .

– غير ان قاموس اوكسفورد السياسي يعتبر الإرهاب مصطلحا لا يوجد اتفاق على معناه الدقيق، حيث يختلف الاكادميون والسياسيون على تعريفه، ولكنه بثورة عامة يستخدم لوصف أساليب تهدد الحياة تستعملها مجاميع سياسة نصبت نفسها في حكم او قيادة مجاميع غير مركزية في دولة معينة.

وقد استخدم مصطلح الإرهاب لأول مرة عام 1795، وأصل الكلمة من اللغة اللاتينية TERRERE، وتعني التخويف، واستعملت الكلمة لوصف أساليب استخدمتها مجموعة اليعاقبة السياسة بعد الثورة الفرنسية. مما كانت تعني أساليب اسكات واعتقال المعارضين لهذه المجموعة السياسية التي نحت منحى يسريا .

وفي بداية القرن العشرين كانت كلمة الإرهابي تستخدم بصورة عامة لوصف الأشخاص او (الوجهات) الذين لا يلتزمون بقوانين الحرب، وفي الأربعينيات من القرن الماضي استخدمت كلمة إرهاب لأول مرة من قبل السلطات الانتداب البريطاني في فلسطين أثناء حملة الواسعة التي قامت بها للقضاء على سلسلة من الهجمات التي استهدفت مدنيين فلسطينيين وقاموا بحملة اعلامية واسعة وأطلقوا تسمية « الحرب على الإرهاب»عليها. أما عام 1977 فقد كتبت مجلة التايمز على الغلاف مجلتها عنوانا لمقال

رئيسي عن المعارضين السياسيين الذين يعارضون حكومة الاتحاد السوفيتي وبعض الدول الأوروبية[1]

تعريف إجرائي للإرهاب:

من الممكن تقديم تعريف إجرائي شامل للإرهاب من خلال ما ينطوي من انتهاك للقوانين الإنسانية، فالإرهاب هو كل عمل عنف مسلح يرتكب بغرض سياسي او اجتماعي او اقتصادي أو إيديولوجي أو ديني ينتهك المبادئ العامة للقانون الإنساني، التي تحترم استخدام وسائل وأساليب وأدوات عنف قاسية أو متهجمة أهداف مدنية بريئة دون ان يكون لذلك ضرورة ماسة. والإرهاب هو الرعب تحدثه أعمال عنف قصديه كالقتل والاغتيال وإلقاء المتفجرات والسيارات المفخخة وأعمال التخريب والإبادة وغيرها. وهو غاليا ما يكون عنفا سياسيا باعتباره سلوكيا غير منضبط يخرج عن القيام والمعايير الإنسانية وكذلك عن وسائل الضبط الاجتماعية العرفية والوضعية.

والتهديد الذي يمثله الإرهاب يشمل اليوم جميع الدول في العالم.

أسباب الإرهاب:

ليس من السهل رد الإرهاب الى عامل واحد، لان هناك عوامل متعددة ومتنوعة ومختلفة بتعدد وتنوع واختلاف المواقف والأهداف والمصالح التي يتخذها الإرهابيون. ومن الناحية السوسيولوجية، فان العنف والإرهاب غاليا ما ينشأن في فترات التغيرات والتحولات الاجتماعية الجذرية والسريعة، وذلك بسبب حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية وتطلعات مستقبلية.

يمكننا تقسيم الأسباب الإرهاب إلى أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة. وتأتي في مقدمة الأسباب المباشرة العوامل السياسية والدينية والعرقية، في حين تكون الأسباب غير المباشرة على شكل عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية.

[1]– إبراهيم الحيدري،مرجع سابق ،ص22

الأسباب السياسية الداخلية والخارجية تقف في اغلب الأحيان وراء أكثر أعمال العنف والإرهاب، خصوصا في الدول الاستبدادية الشمولية، وذالك بسبب الفقر والجهل وعد المساواة وغياب التفاهم والحوار الديمقراطي وعدم مشاركة جميع الطبقات والفئات الاجتماعية في الحكم وبخاصة في أوقات الأزمات والكوارث والحروب والصراعات الطبقية. كما تعتبر الحروب والمنازعات الأهلية أهم أسباب انفجار العنف والإرهاب السياسي .[1]

المطلب الثاني: النسق العقائدي للتنظيمات الإرهابية

تجلت أنشطة الجيل الأول من القاعدة في العام 1998 ، حين تم الإعلان عن التشكيلة " الجبهة العالمية لقتال اليهود والصليبيين "، وحين دشنت القاعدة بداية أعمالها الكبرى التي تجلت في تفجيري " نيروبي "و " دار السلام " من العام نفسه تميزت السنوات الأولى للقاعدة بالاهتمام بهذا البعد العالمي للجهاد (العدو البعيد)،فخطابات ابن لادن كانت تركز على استقطاب عداء المسلمين لأمريكا، وقد لاحظ محللون أن 70% من خطابات بم لادن كانت تركز على الغرب.

مما تميزت هذه الفترة بوجود قيادة مركزية مستقرة للقاعدة في أفغانستان تشرف على عدة مراكز جهادية.

تبدأ فترة الحيل الثاني من القاعدة في العام 203. فبعد حربي أفغانستان والعراق وتضييق الخناق على قيادة القاعدة المركزية في افغانستان وباكستان. ولدت الشبكات

[1]– نفس المرجع، ص 25 .

الجهادية للقاعدة. بقيادات اقليمية في العراق واليمن والمغرب العربي. وقد كان أبو مصعب السوري أكبر المدافعين عن لا مركزية تنظيم القاعدة في كتابه " دعوة المقاومة الاسلامية ، 2004.

لم تكن نشأة الفروع الجديدة، بمعزل عن رفيه الأصل، فالظواهري، وعلى عكس بلادن، ركز على الصراع الإقليمي في المناطق العربية (العدو القريب) أكثر من الغرب (العدو البعيد)، وكان مهتما بأن يحوز كل بلد على نسخته الخاصة من القاعدة تميز الجيل الثاني من القاعدة بخصائص جديدة تتمثل في عمليات تقوم بها بؤر صغيرة وأفراد أحيانا،كما أنشأ إمارات إقليمية يدير عبرها المقاتلين الذين أصبحوا أقرب لبلدانهم مناطق النزاع. شرع قتل المدنيين لاسيما في العراق، وتفجيرات الجيل الثاني من القاعدة (2003-20011) للمجمعات السكنية في الرياض، والفنادق في عمان، والمقاهي في المغرب، زادت من كراهية الشعوب العربية والإسلامية للتنظيم، وصعبت حصوله على الحاضن شعبي، الأمر الذي دفع بلدان لكتابة " رسالة حول القضايا العراقية" في العام 2008، اعتذر فيها عن تطرف القاعدة في العراق واستسهالها " قتل الناس والاعتداء على المخالفين"[1]

بروز الجيل الثاني:

عاش التنظيم القاعدة في الفترة ما بين العام 2009 و 2011 أسوأ فتراته وتعرض بداية الربيع العربي الى هزة كبيرة ، فمفهوم " الجهاد العنفي "الذي وضعه في قلب أولوياته كأيديولوجيا ثورية انقلابية تهدف الى إطاحة بالأنظمة الاستبدادية نتيجة الزحم الشعبي المتحمس للذهاب الى صندوق الاقتراع. كما شكل مقتل بنلادن في نفس العامضربة موجعة للتنظيم وقيادته المركزية. لكن مسار الربيع العربي، وبعد عام من

[1]-عبد العزيز الحي، القاعدة بين اجيال، منتدى العلاقات العربية الدولية، على الرابط:
www.alhazeera.com/indepth/oopinon/2014/02/al-qaidia-third-generation-2014231828448349.html

انطلاقته، أنتج ظروفا مؤسفة، والقاعدة، والقاعدة التي استفادت من اهتزاز البنى السلطوية وسقوط أنظمة معادية لها، استثمرت نشوء مساحات قتال قدمت لها حيزا إضافيا للتشكيل والظهور، كما حدث في ليبيا واليمن وسوريا .[1]

ـأهم المنظمات الجهادية التي تفرعت من القاعدة:

أنصار بيت المقدس:

عرفت على نطاق واسع في مصر في أعقاب 30 حزيران/ يونيو2013 من خلال مجموعة عمليات تفجير قامت يها ضد أهداف ومنشات أمنية. وهي من الجماعات المسلحة التي تركز نشاطها في سيناء مع تنامي صلتها ب "داعش". وقد أعلنت أنها تحارب إسرائيل، ولكن سقوط نظام الإخوان المسلمين في مصر أعلنت أنها تحارب الجيش والأمن المصريين.

أنصار الشريعة:

وهي ميليشيات إسلامية تأسست في نيسان/ أبريل عام 2012، بعد أشهر من نهاية الثورة الليبية، وتدعو الى تحكيم الشريعة الإسلامية في ليبيا. شارك أفراد منها في الثورة الليبية، وهي تضم ليبين وعناصر من بلدان مجاورة خصوصا من تونس. ويعتقد أن تنظيم «أنصار الشريعة في تونس » يشكلان تنظيما زاحدا من حيث " الأفكار الجهادية والتنسيق لعملياتي والدعم المالي واللوجيستي"، وكلاهما أعلن ولاءه لـ"داعش" . وينشط عناصر التنظيم في شرق ليبيا وعلى الحدود الليبية– المصرية وفي تونس والمغرب .

القاعدة في المغرب الإسلامي:

وهو تنظيم إرهابي نشأ عن " الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية" ، التي ولدت بدورها من رحم " الجماعة الإسلامية المسلحة" .

[1]– حمزة المصطفى، جبهة النصرة لأهل الشام من التأسيس إلى الانقسام، مجلة سياسات عربية، العدد5، ص 75.

وفي عام 2006 أعلنت الجماعة السلفية انضمامها الى التنظيم القاعدة "، قبل أن تسمى في العام التالي رسميا باسم " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي ".

ويهدف التنظيم " الى تحرير المغرب الإسلامي من الوجود الغربي وإقامة دول كبرى تحكم بالشريعة الإسلامية ".

وفد انفصلت " جند الخليفة " الجزائرية عن التنظيم المتشدد في شمال افريقيا لتحدد مع " داعش.

جبهة النصرة في سوريا:

وهي منظمة جهادية سنية تتبنى الفكر الفلسفي، وقد تم تشكيلها عام 2011 في تركيا خلال الأزمة السورية وسرعان ما نمت قدراتها بفعل مساعدة دول عربية مساندة لها لتصبح قوة مقاومة واسعة في سوريا. وترتبط جبهة النصرة بالقاعدة أيديولوجيا، وربما تنظيميا بدعمهما من قبل الظاهري. وتعود أصول أغلب عناصر جبهة النصرة الى الاسلاميين السوريين الذين قتلواسابقا في ساحات القتتال في أفغنستان والعراق والشيشان وغيرها، وهي مطعمة بمقاتلين عرب وأتراك واوزبك وشيشان وطاجيك وعدد من الأوروبيين. وتعتبر منظمة ارهابية لقيت رفضا من المعرضة السورية وقادة الجيش الحر. وقد اختلفت مصالحاها مئخرا مع تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش التي شكلها أبوا مصعب الزرقاوي عام 2004) فحدثت مصادمات دموية حادة اضطرت على أثرها داعش الى التراجع والانسحاب من بعض مواقعها في حلب وغيرها، مع أن بعض الجماعات انضمت أخيرا الى داعش .[1]

[1]– إبراهيم الحيدري، مرجع سابق،ص175

المطلب الثالث: البنية التطورية لتنظيم داعش

انتشر فكر (القاعدة) بل انتشرت هي بذاتها وصار لها في كل دولة إمارة، ومن تلك الدول، دول العراق والتي صارت مناخا مناسبا !لظهور فكر القاعدة لاسيما بعد دخول الأمريكان في (1423هـ)الموافق (2003م).

لقد كان أمير القاعدة هو (أبو مصعب الزرقاوي) والذي كان قبل ذلك أميرا الجماعة (التوحيد والجهاد)، ثم بايع أسامة بن لادن، وصار أميرا للقاعدة في بلاد الرافدين، ثم جمع الكتائب والفصائل المقاتلة في العراق تحت (مجلس شورى المجاهدين) حتى مات أبو مصعب في (1426هـ) الموافق (2006)، فخلفه على إمارة القاعدة في العراق(أبو حمزة المهاجر) وهو الذي أعلن عن انخراط تنظيم القاعدة واندماجه مع التنظيم (الدولة الإسلامية في العراق) في هذا العام.[1]

وهنا ولد تنظيم الدولة الإسلامية وانتسب لأب ظنه شرعيا! هو تنظيم القاعدة)، فبايع أبو حمزة المهاجر (أبا عمر البغدادي) أميرا للدولة الإسلامية في العراق !فصارت القاعدة وهذا التنظيم شيئا واحدا، وقد ارسل أبو حمزة المهاجر رسالة الى أميرهم أسامة بن بلادن يبين فيها ان مجلس شورى المجاهدين قد أخذ العهد على أبي عمر البغدادي ان ولاءهلأمير القاعدة أسامة بن بلادن، وان الدولة تابعة لجماعة (قاعدة الجهاد).

ولقد أثنى على أسامة بن لادن ووصفه بأنه شهيد الإسلام– كما يحسبه هو – إمام زمانه وسيد عصره فخر الأمة وتاج عزها الجديد! ظل الأمر في تنظيم الدولة علة هذا الحال، حتى قام ما يسمى بـ (الربيع العربي) واندلعت الثورات في البلاد العربية وكان من بينها (سوريا) يدعو فيها للجهاد في سوريا.

وقد كان (أبو محمد الجولاني) في ذلك الوقت في العراق، واقتراح على أبي بكر البغدادي مشروعا للجهاد في سوريا، فخوله أبو بكر ظلك، ووضع ثقته فيه ليكون قائدا لـ (جبهة النصرة)، وأخذت الجبهة تتوسع في الشام، وأن ابو بكلا البغدادي في (28) جمادي الاول

[1] هشام الهاشمي، عالم داعش من النشأة الى اعلان الخلافة، بغداد: دار بابل للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص132.

(1434)الموافق (2013/4/3) عبر كلمة بعنوان :(وبشرالمؤمنين) أن جبهة النصرة هي فرع لتنظيم الدولة في الشام، وأن أبا محمد هو احد جنود دولة العراق الإسلامية، وانه يناصف معه شهريا ما يأتيهم في (بيت مال المسلمين)، وأعلن عن انضمام جبهة النصرة لدول الإسلامية في العراق، واتحادهما ليكونان شيئا واحدا تحت مسمى (الدولة الإسلامية في العراق والشام) والمختصر إعلاميا في (داعش) ودعا الجولاني وغيره من جنود الشام الى (الارتقاء من الأدنى إلى الأعلى) .

فكان هذا البيان صدمة لكل من الظواهري والجولاني وأتباعهما في كل مكان، وهو الشيء الذي عبر عنه كل من الظواهري والجولاني: لم نتسامر ولم نستشر فيه، وأنه مخالفة للتوجه العام للقاعدة ومخالفة لمراعاة المصالح والسياسة الشرعية.

واعتبروا ذلك فرضا من الدولة لنفيها على الفصائل والجماعات الجهادية، وأنها انشقت وخرجت عن طاعة قادتها في تنظيم (قاعدة الجهاد)، ومن ثم قم أبو محمد الجولاني بإصدار بيان حول بيان ابي بكر البغدادي، وكان مما جاء فيه : أن الدولة تبنى بسواعد الجميع ممن شاركوا في الجهاد، لا بفصل واحدا وانه قد استجاب لطلب أبي بكرالبغدادي (بالارتقاء من الأدنى إلى الأعلى) ولذلك قام بتجديد بيعته لأميره (أيمن الظواهري)أمير قاعدة الجهاد.[1]

ومن هنا قام الخلاف بين جبهة النصرة وبين(داعش) التي تعتبر أن جبهة النصرة فرعا لها في الشام، وأن خطاب جولاني الأخير يعد انشقاقا وخروجا عن طاعة اميره ابي بكر البغدادي وخيانة منه لأميره والخيانة ثمنها معلوم.

حتى جاء بعد ذلك أمر ايمن الظواهري باعتباره أمير تنظيم قاعدة الجهاد وهو التنظيم الام، ووكل(أبا خالد السوري) للإصلاح وفصل النزاع بينهم.

الأمر الذي أغضب أتباع تنظيم الدولة واعتبروا ما فعله الجولاني خيانة لهم وامتد الخلاف وتجاوز جبهة النصرة الى أن وصل تنظيم القاعدة فقد اعتبروه هو وأميره

[1] تنظيم الدولة الإسلامية لتاريخ 2017/06/14، بتوقيت 21:22 على الرابط
http//:aljazeera.net/homr/print/p6451603pp.4ca1

الظواهري قد خالف منهج الأوائل كعبد الله عزان وأسامة بن لادن وغيرهم لما قبل بيعة الجولاني له .

واشتد النزاع وكان بينهم صولات وحولات، ومن ثم لم يعتبر تنظيم الدولة بما قاله الظواهري بدعوى أنه حكم من قاض لا أمر من أمير وأنكروا أنهم أتباع القاعدة، وامتنعوا عن طاعة أمره، أو بتعبيرهم: تنفيذ حكمه، لأن به مخالفات شرعية ومنهجية، كما قال ذلك أبو بكر البغدادي، وفصله أبو محمد العدناني.

ومبنى ما ذكره في بيان هذه المخالفات على أن ما صدر من الظواهري حكم من قاض لا أمر من أمير، ولذلك خرج أيمن الظواهري بين أنهم- أي تنظيم الدولة- إتباع لتنظيم القاعدة، أن قادة تنظيم القاعدة أمراء لهم، من كلامهم وخطباتهم ورسائلهم الى القاعدة، فعند ئذ عليهم السمع والطاعة .

ثم تم قتل (أبي خالد السوري)واتهم أتباع تنظيم الدولة بقتله، فخرج بيان نصي من (داعش) أنها لم تأمر ولم نستأمر في قتل أبي خالد السوري، وأن القرارات لا تؤخذ من الجنود واحاد الرجال، وإنما من القادة واللجنة الشرعية بالدولة، وأخرج أبو محمد الجولاني رثاء لأبي خالد السوري وحذر أتباع تنظيم الدولة إن لم تكف عما تفعل ان يقتلعها من جذورها من العراق.

وتفاقمت الخلافات بينهم جميعا، ثم قام (تنظيم الدولة)- على عادته من العجلة في مواجهة مخالفيه- بإعلان(الخلافة الإسلامية).على العالم كله وإلغاء اسم (دولة العراق والشام)، وان أبا بكر البغدادي هو خليفة المسلمين الذي يجب بيعته في رقاب جميع المسلمين، ونصرته من جميع طوائف المجاهدين وكان إعلان الخلافة في (1 رمضان 1435هـ) الموافـق (29-02-2014).

وكان مما قاله أبو محمد العدناني المتحدث الرسمي باسم الدولة، في إعلانه الخلافة بعد أن ذكر أمورا فارقة بين الخلافة والملك والسلطان:

(تلك حقيقة الاستخلاف، الذي من أجله خلقنا الله، ليست مجرد الملك والقهر والغلبة والحكم... وهذا الاستخلاف بهذه الحقيقة هو الغاية التي لأجلها أرسل الله رسله، وأنزل

كتبه، وسلت سيوف الجهاد). واستمر القتال بين تنظيم الدولة وجبهة النصرة و إثباتا للخلطات وفرضا للقوة وحرصا على الأرض كي تكون الشام تابعة لهم .[1]

في يوليو 2014، فالنائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون العراق و إيران بريت ماكورك إن الدولة الإسلامية " أسوأ تنظيم قاعدة" ولم تعد منظمة إرهابية.. بل أصبحت جيشا كامل العتاد والعتيد" وبالفعل توسعت الدولة الإسلامية بشكل كبير في السنوات الأخيرة من خلال إستراتيجية مدروسة ومنهجية، تشتمل على ذكاء الصراع الطائفي واستغلال الضعف السياسي وممارسة القوة العسكرية الفعالة والوحشية.

في حين سيبقى الهيكل الأساسي للدولة الإسلامية هيكل منظمة إرهابية على الدوام، تجدر الإشارة إلى أن توسعها وأهدافها هي أكثر تطورا من ذلك من خلال بنائها شبه دولة ودفاعها عنها على محو فعال عبر سوريا والعراق ومن وجهة نظر عسكرية أثبت هذا التنظيم انه قادر على القتال كقوة مشاة للأسلحة الخفيفة تدعمها الأسلحة الثقيلة وكمنظمة عصابات تنصهر بالسكان، على غرار الحزب الشيوعي المأوي. لذا ينبغي أن تعامل الدولة الإسلامية وتواجه على أنهاأكثر أهمية على المستوى النوعي من مجرد منظمة إرهابية، ولكن ينبغي أن تشتمل أي إستراتيجية مضادة مناسبة في الوقت عينه على عنصر هام لمكافحة الإرهاب. [2]

استفاد توسع الدولة الإسلامية في العراق و سوريا إلى حد كبير من غياب الاستقرار التام في المنطقة وضعف حدود الدول القومية. ومن خلال استغلال هذه الظروف وتعزيزها، تمكنت المجموعة من اكتساب قوة عسكرية، ومضاعفة عدد عناصرها الأجانب وجمع مواد مالية غير مسبوقة .

نجت التنظيمات التي سبقت الدول الإسلامية من جبروت الجيش الأمريكي وانتفاضة العشائر، كما أن الظروف الاجتماعية والسياسية التي يواجهها التنظيم اليوم مواتية أكثر بكثير، وقد اكتملت الآن الخطوات الخمسة التي تشمل عليها طريقة عمل

[1] هشام الهاشمي، المرجع السابق. ص134.
[2] مازن شندب، داعش (ماهيته، نشأته، ارهابه، أهدافه، استراتيجيته)، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2014، ص21.

التنظيم: الهجرة، والجماعة، وزعزعت الطاغوت، والتمكين والخلافة. ويبقى التحدي الأهم توحيد ما أصبح الآن شبه دولة وحكمها بنجاح من دون أن تقع ضحية للأيديولوجية الخاصة بها.

وقد تضاعف هذا التحدي من خلال التدخل العسكري الدولي، الذي اتخذ حتى الآن شكل غازات جوية وصواريخ كروز. وعلى المستوى العمليات، نجح هذا التدخل باحتواء عمليات الدولة الإسلامية الهجومية إلى حد كبير، وأجبر التنظيم على العمل السري داخل المناطق الخاضعة لسيطرته أو نفوذه.

إن قدرة الدولة الإسلامية على الحفاظ على زخمها العسكري أساسية لنجاحها المستقبلي و تجنيد العناصر في صفوفها. وحتى الآن، كانت الضربات تقدم إستراتيجية احتواء بدلا من إستراتيجية هجوم ضد السلطة الدولة الإسلامية وسيطرتها على الأراضي. ولقد أثبتت القوات المحلية في كل من العراق وسوريا أنها غير قادرة على شن هجمات مضادة واسعة التأثير تستطيع أن تقلب الضربات الدولية لصالحها. وإذا استمر هذا الوضع على حاله، من المرجح أن تسعى الدولة الإسلامية على اعتماد إستراتيجية تعزيز القوة .[1]

المبحث الثالث: الحرب السورية، المسارات والتداعيات

المطلب الأول: مسارات ومراحل الحرب السورية

بعد خمس سنوات على انطلاق الثورة السورية في آذار/مارس2011، والتي جاءت في سياق ما أصبح يعرف باسم ثورات " الربيع العربي" يبدو المشهد مختلفا تماما اليوم. فالثورة التي انطلقت باحتجاجات سلمية، على غرار ثورتي تونس ومصر، وبمطالب إصلاحية اقتصادية واجتماعية وسياسية مشابهة، لم تلبث أن تحولت إلى صراع

[1] أبو رمان ومحمد سليمان، سر الجاذبية (داعش الدعاية والتجنيد)، عمان: مؤسسة فريدريتش، ايبرت، 2014، ص09.

مسلح بامتدادات إقليمية ودولية، بعد ان طغت الأبعاد الخارجية للصراع على دينامياته الداخلية.

ومن بين كل الدول العربي التي قامت فيها ثورات مطلع العام 2011، بدت سورية البلد الأقل احتمالا للتوازن، في رأي الكثيرين. على الرغم من توافر كل أسباب الثورة فيها،– مثلها مثل غيرها من دول الربيع العربي– مثل استشراء الفساد، وعدم التوازن في التنمية، وغياب تكافؤ الفرص، وارتفاع معدلات البطالة، وسيطرة الأجهزة الأمنية على مناحي الحياة، وضعف الخدمات، وتنامي عدد السكان في مقابل محدودية الموارد وغياب الحريات والشفافية، وعدم وجود نظام حكم تمثيلي حقيقي، واحتكار القلة السلطة والثورة. إلا أن سوريا بدت مختلفة في جانبين مهمين: الأول داخلي مرتبطة ببنية النظام الأمنية والعسكرية ، و إما بسبب نظام الزبائنية والريع المسيطر عليه، ما جعل من الصعوبة بمكان توقع حصول ثورة شبيهة بثورة تونس او مصر. والثاني هو موقع سورية الجيوسياسي وعلاقاتها الإقليمية والدولي المعقدة، والتي لم تكن في رأي الكثيرين تسمح أو تشجع على حصول ثورة، واذا حصلت فلن تتوافر لها فرص النجاح .[1]

مرت انتفاضة الشعب السوري، منذ انطلاقها في الخامس عشر من مارس (آذار) العام2011 بأربع مراحل رئيسية متمايزة، بدأت في أولها على شكل تظاهرات سلمية مدنية، ركزت على الوحدة الوطنية وعبرت عن المطالب الشعب القمة في الحرية والكرامة والديمقراطية، واستمرت هذه المرحلة ما يقارب الستة أشهر.

وفي المرحلة الثانية بدأت تزاوجبين المظاهرات السلمية والدفاع عن النفس وحماية المتظاهرين بقوة السلاح في أواخر هذه المرحلة التي استمرتما يقارب التسعة أشهر، بدأت تظهر الانشقاقات عن الجيش لنظام لتشكل ما صار يعرف بـ (الجيش الحر) .

أما في المرحلة الثالثة، فإن الصراع المسلح بين قوى النظام العسكري والأمنية من جهة، والجيش الحر مدعوما من مقاتلين محلين وأجانب من جهة ثانية، صار مسيطرا

[1] – مروان قبلان، الثورة والصراع على سورية: تدعيات الفصل في غدارة لعبة التوازنات الإقليمية، سياسات عربية،الدوحة،بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد1، يناير 2016،ص15

على كامل مشهد الثورة، لتراجع كثيرا المظاهرات السلمية وما يصاحبها من شعارات وطنية جامعة لصالح الشعارات الطائفية .خلال هذه المرحلة، جرى تحول مهم في الدور الجيش الحر والمسلحين المحليين فكثرت كتائبهم لتغطي كامل جغرافية السورية، ولينتقلوا من وضعية الدفاع عن النفس وعن المتظاهرين السلميين إلى الهجوم، هدفه الوحيد المعلن هو إسقاط النظام بالقوة العسكرية.

أما المرحلة الرابعة الجارية، فإنها تتميز بتحولات نوعية على الصعيد جبهة القوى المعارضة المسلحة المواجهة لقوة النظام، اذ توقفت نهائيا الانشقاقات عن الجيش النظامي، واختفى ما يسمى بالجيش الحر أو كاد. وعموما لم يعد له أية فاعلية عسكرية، لصالح هيمنة القوى الجهادية المتطرفة على كامل مشهد الصراع المسلح في سورية في مواجهة قوات النظام، وفي مواجهة بعضها بعضا. الشعارات التي تعلو رايات هذه القوى الجهادية اليوم هي شعارات الخلافة الإسلامية ودولتها. لقد تحول صراع اليوم إلى صراع على السلطة بين قوى الاستبدادالأصولي المتطرف واستبداد النظام.[1]إن جميع التحولات في مسار الثورة هي تحولات موضعية فرضتها مجابهة النظام للثورة بالقوة العسكرية والأمنية والتدخلات الخارجية المشجعة لخيار العنف والداعمة له .

غير أنا تصاعد العنف المتبادل بين قوى النظام و قوى المعارضة المسلحة على الأرض بات يهدد بصورة لم يسبق لها مثيل وجود الدولة السورية والكيان السياسي السوري .

وكان إعلان الوحدة بين التنظيم الدولة الإسلامية في العراق مع جبهة النصرة وتأسيس ما يسمى بـ" تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" ويعرف إعلاميا ب داعش .

[1] – أحمد فرحات وآخرون، العرب بين ماسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات منذ الربيع العربي ، مرجع سابق،ص9.

بمثابة ثغرة دخول داعش الى الأراضي السورية، وبعد تسليم جبهة النصرة ومحافظة الرقة في صيف 2013 إلى داعش برز اسم أخير على ساحة الدولية بشكل كبير.

اعتمدت سياسة داعش في تعامل مع أي منطقة كانت تحتلها بقطع رؤوس أبنائها وسبي نسائها وجلد كل ما يعارض قوانينها وتشريعاتها بهذه الممارسات انتشر الصيتالسيئ له في عموم العالم وسط نبذ ممارساتها من قبل الأوساط السياسية والعسكرية في العالم والمنطقة، وازدادت سيطرة المرتزقة على المناطق بالمحافظة ولم تلقى رادعا لا من قبل جيش السوري ولا من الفصائل المسلحة التي كانت التي تدعي ثوريتها .[1]

وبتاريخ 15 من شهر سبتمبر لعام 2014 حشدت داعش كل قوتها ومعداتها العسكرية والبشرية للهجوم علة مقاطعة كوباني وبعد خمسة أشهر من المعارك الطاحنة بين وحدات حماية الشعب والمرأة من طرف ومرتزقة داعش من طرف آخر، رسمت كوباني خلالها أروع ملاحم المقومة وانتشر أصداء مقاومتها إلى العالم حتى سميت بمقاومة العصر، وتكللت بالنصر بتاريخ 26 من شهر كانون الثاني/ ينايرلعام 2015 على يد وحدات حماية الشعب والمرأة وكبدت داعش خسائر مادية وبشرية كبيرة وكانت الضربة الأولى التي كسرت شوكة داعش حيث وضعت حدا لي توسعها لا بل أجبرتها على التراجع والانحسار وبدأت تخسر مناطق التي احتلتها واحدة تلوى الأخرى .

وتدخلت أطراف العالمية بشكل علنيي لمحاربة داعش حيث تشكل تحالف دولي بقيادة ولايات المتحدة الأمريكية ونفذ أولى ضرباته على داعش بتاريخ 2014/23/9 لتبدأ بذلك مرحلة جديدة أشبه بالتدخل الخارجي في سوريا .

في نهايات عام 2015 فقد النظام البعثي الكثير من المناطق التي كان يسيطر عليها مما دفع روسيا لتدخل فيها بشكل علني ونفذت بتاريخ 30ايلول / سبتمبر من العام نفسه 20 غارة جوية لسوريا ليبدأ بذلك تدخل الروسي في البلاد .

[1] – خمس سنوات من الأزمة والحل تائه ، وكالة أنباء هاوار،بتوقيت: 2016-03-15 ،(11:11) على الرابط: www.hawarnews.com

وفي 11 من تشرين الأول / أكتوبر عام 2015 أعلنت قوات عسكرية معتدلة عن تشكيل قوات سوريا الديمقراطية في منطقة الحسكة، وحققت تلك القوات انتصارات كثيرة على المرتزقة داعش في عدة مناطق منها " شدادي، هول، سد تشرين، مناطق جبل كوزوان وغيرها "[1] .

المطلب الثاني: التداعيات العسكرية والدبلوماسية للحرب السورية

1/- التداعيات العسكرية

تنحو الثورة خصوصا في الدول التي تحضا بمكانة إستراتيجية وموقع جغرافي مميز الى اجتذاب تدخلات الخارجية والتي تحول في بعض الحالات إلى نزاع إقليمي وأحياننا دولي واستدعى ثورات التدخل الخارجي لأسباب مختلفة منها دفاعي ومنها الهجومي.

السلوك الدفاعي التي تنحو دول الجوار الى إتباعه ينبع في الجوهر من مخاوف من تأثير الثورة في أوضاعها الأمنية او الاقتصادية والسياسية، كأن تنتقل اضطراباتهاإليها، خاصة في عصر الصورة والتكنولوجية الرقمية ، او مخاوف من احتمال تفتت الدولة المعنية وانعكاس ذلك على تماسك دول الجوار في حال وجود أقليات أثنية أو طائفية أو دينية مشابهة لديها، وقد يكون تأثير عن طريق قدوم موجات من المهاجرين ولاجئين فيكون العبء هنا اقتصاديا وأمنيا ومجتمعيا وغير ذلك . أما السلوك الهجومي ينبع أساسا من رغبت دول الجوار استغلال اختلال النظام والأمن في البلد المجاور، لملء الفراغ الناجم عن ضعف السلطة المركزية في هذا البلد، وترجمة أطماع ما في أراضيها، او العمل على تنصيب نظام مؤيد لها، أو الحيلولة دون حصول تحول في السياسة الخارجية لذلك البلد أو تغير في التحالفات أو موازين القوى القائمة [2].

[1] –نفس المرجع السابق، ص 4.

[2]– Lawrence Dennis," Revolution, Recognition and Intervention, 'Foreign affairs, no ,9(january 1931).pp.204.221.

ما حصل في سوريا ، ليس فقط أن كل هذه الأسباب مجتمعة كانت قائمة، أيضاإن التدخل الخارجي استدعته بصفة صريحة أطراف الصراع، ذلك ان فشل النظام الاستجابة للمطالب الشعبية مجتمعة كانت قائمة، أيضا التدخل الخارجي استدعته بصفة صريحة أطرف الصراع، ذلك أن فشل النظام في الاستجابة للمطالب الشعبية التي بدأت على الصورة دعوات منادية بالإصلاح، دعته منذ البداية إلى استدعاء الخارج من أجل تبرير استخدامه الأقصى درجات العنف لقمع الحركة الاحتجاجية، فجرى التأكيد على أن ما يحدث لا يعدو كونه مؤامرة "كونية" على سورية بسبب مواقفها الإقليمية وسياساتها الخارجية [1]. وذلك على الرغم من أن معظم الأطراف الإقليمية والدولية كانت تبدي في الشهور الأولى للثورة حرصا لافتا على عدم انزلاق سورية الى الفوضى، أو فقدان السيطرة على الوضع. وكان الفشل الأمريكي في تحقيق الاستقرار في عراق، بعد إطاحة نظام الرئيس صدام حسين، عزز القناعة بضرورة عدم هز المركب السوري بطريقة قد تؤدي الى نتائج مشابهة، خاصة وأن سورية مثل بقية دول المشرق العربي كانت غنية بتنوعها الإثني والمذهبي والطائفي.[2]

لذلك يمكن القول إن النظام أعطى وقتا كافيا للتعامل مع الحركة الاحتجاجية اذ لم تصدر مواقف إقليمية قوية إلا بعد مرور نحو 5 أشهر على بدء الاحتجاجات[3]. أما دوليا فلم تطلب واشنطن بتنحي الأسد غلا في تموز/ يوليو من العام نفيه، في حين أنها فعلت ذلك خلال اقل من أسبوعين عند انطلاق الثورة المصرية. أما مجلي الأمن، فلم يتحرك جديا لمناقشة الأزمة السورية، إلا بعد مرور أكثر مكن ستة أشهر علة اندلاع الانتفاضة –

[1]–patrick seal,"assad Family Values: how the son Learned to Quash a Rebellion fro; His father",Foreign affairs, 20/3/2012,at: http://www.foreignaffairs.co;/articles/137338/patrick-seale/assad-famly-values

[2]–Tony Badren,"Obama's Options in Damascus: why it's Time to rein in Syria – and Turky",Foreign affairs, 16/8/2011,at : http://www.foreignaffairs.com/articles/68129/tony-badran/obamas-in-samascus

[3]– السعودية تستدعي سفيرها في دمشق للتشاور: فلن تتوقف آلة القتل في سورية، الحياة،2011/8/8،في http://bit.ly/lpl.uut

أي في تشرين الأول / أكتوبر– بخلف الحالة الليبية مثلا، إذ تحرك مجلس الأمن في غضون أيام لتشريع استخدام القوة لحماية المدنيين.

المعارضة من جهتها، وعلى الرغم من أنها كانت تفتقر لأي شكل من أشكال التنظيم، فإن بعض الشخصيات والتيارات المعارضة دعت مبكرا إلى تدخل خارجي لوقف عنف النظام، ثم لإسقاطه، تمثلا بالحالة الليبية. كانت المعارضة ضعيفة وتفتقر إلىأي قدرات لمواجهة النظام المدجج بكل أنواع السلاح الناجمة عن سيطرته على الدولة، وامتلاكه لكل وسائل العنف التي في حوزتها، ولم يكن لدى هذه المعارضة أي أمل في تغيير النظام، من دون حصول تدخل خارجين إما مباشر كما حصل في ليبيا، وإما عبر دعم عسكري ومالي وسياسي من الخارج.

حاول الطرفان إذا أقلمة الأزمة، وتدويلها: النظام لاعتقاده أن هذه هي ساحة لعبه المفضل، وحيث توجد معظم نقاط قوته، أما المعارضة، فحاولت الشيء نفسه، لأنها كانت تدرك أنها اضعف كثيرا من إسقاط النظام من دون معونة خارجية، لذلك التقى الطرفان على تدويل الأزمة، كل منهما من زاوية رؤيته الخاصة. وبالفعل، وبالرغم من أن الانتفاضة السورية لم تكن مرتبطة بسياسة سورية لم تكن مرتبطة بسياسة سورية الخارجية او مواقفها الإقليمية والدولية، فغنه ونتيجة الجهد المشترك للنظام والمعارضة بدأت الأزمة، منذ شهرها الخامس، تأخذ طابعا إقليميا ودوليا .فظهرت أولا من خلال الحرب وكالة انخرطت فيها كالأطرف الإقليمية والدولية الفاعلة(تركيا – إيران– السعودية–قطر–روسيا– الولايات المتحدة وغيرها(، ثم تطور الوضع إلى أن وصل إلى مرحلة التدخل العسكري المباشر، عندما قامت واشنطن بتشكيل تحالف دولي لمواجهة تنظيم الدولة في سوريا والعراق في أيلول/ سبتمبر 2014، ثم التدخل العسكري الروسي لمصلحة النظام في أيلول / سبتمبر من العام التالي والنتيجة أن النظام الذي بدا في مرحلة ما وكأنه صانع سياسات وعراب التحالفات الإقليمية الكبرى قد تحول الى ساحة صراع بين القوى عينها التي حاول اللعب على تناقضاتها بعد أن فقد السيطرة على اللعبة التوازنات الإقليمية التي حاول اللعب على تناقضاتها بعد أن فقد السيطرة على لعبة

التوازنات الإقليمية التي أدارها بعناية فائقة مستندا الى وضع داخلي قوي ومستقر ظاهريا على الأقل[1].

المبادرات والمحاولات السياسية الدولية والإقليمية لحل الأزمة السورية

إن التغيرات العسكرية المتسارعة في المنطقة كانت تسير بالتوازي مع المحاولات السياسية والدولية والإقليمية لحل الأزمة في البلاد لكن جميع نلك المحاولات باءت بالفشل حيث تعاقب على الأزمة ثلاثة مبعوثين أمين إلى سورية .

وعين كوفي عنان أول مبعوث أممي إلى سورية في 23 شباك/فبراير لعام 2012، إلا ان جميع جهود عنان طرح مشروع حل مؤلف من ست نقاط إلا ان مشروعه لم يلقى آذانا صاغية مما تسبب بفشل المشروع وانتهى باستقالة كوفي عنان بتاريخ 2012/08/31. وقبل الاستقالة عنان بشكل نهائي تم تحضير الأخضرالإبراهيمي لتولي منصبه وفي 17 من شهر/أغسطس بدا الإبراهيمي عمله في سورية كثاني مبعوث أممي فيها، وخلال سنتين من العمل المتواصل استطاع الإبراهيمي جمع المعارضة والنظام على الطاولة مفاوضات واحدة في مؤتمرين منفصلين عرفا بجنيف 1 وجنيف 2 لكن الاجتماعان لم يفضيا إلى نتيجة تذكرن مما دفع إلى تقديم استقالة بتاريخ 31/ 2014/5 ، بعدها عينت الأمم المتحدة مبعوثا ثالثا إلى سورية وبدا ستيفان ديموستورا عمله على الأرض بتاريخ 10/7/2014 وبعد ما يقارب العامين من العمل المتواصل استطاع ديمستورا وقف إطلاق النار في البلاد بين الأطراف المتنازعة باستثناء جبهة النصرة وداعش بتاريخ 27من شهر شباك المنصرم، وعلى الرغم من أن وقف إطلاق النار شهد الكثير من الخروقات إلا أنه يظل صامدا أمام الانهيار

[1] – مروان قبلان، مرجع سابق،ص17.

إلى الان، كما أن وقف إطلاق النار قيم من قبل المراقبين بالخطوة الأمثل لتمهيد الأرضية والبدء بمفاوضات سياسية ولاسيما بعد استمرار الحرب مدة خمس سنوات في البلاد دون توقف.[1]

نبذة عن الاجتماعات الدولية

جينيف1

كان مؤتمر جينيف 1 المنعقد في حزيران/ يونيو 2012 أول محطة دولية دعمتها الأمم المتحدة لحل الأزمة السورية، واجتمع فيه ممثلون عن طرفي الصراع في سوريا وسط غياب الرد، وخرج المؤتمر بوثيقة نصت على تشكيل حكومة من ممثلين عن النظام والمعارضة بصلاحيات كاملة تتولى المرحلة الانتقالية، وقف العمليات العسكرية، وإدخال المساعدات الإنسانية، إطلاق المعتقلين والحفاظ على مؤسسات الدولة، ولكن مقررات المؤتمر بقيت حتى الان حبرا على الورق.

جينيف 2

لم يكن مؤتمر جينيف 2 الذي عقد في عهد المبعوث الأممي إلى سوريا الأخضر الإبراهيمي في شباط/ فبراير 2014 أفضل من جنيف واحد، حيث لم يحضره الممثلون الحقيقيون للشعب السوري، كما لم يكن هناك للركد في المؤتمر وخرج المؤتمرون فيها صفر اليدين...

القاهرة حاضنة بعض مؤتمرات المعارضة

شهدت العاصمة المصرية القاهرة عدة مؤتمرات واجتماعات للمعارضة السورية بهدف توحيد موقفها من الأزمة في البلاد، وعقدت عدة اجتماعات في القاهرة في عام 2015 ضمت بعض الشخصيات المعارضة السورية، وفي 15/05/2014 اجتمعت للقضية السورية، وبحضور أكثر من مئتي شخصية وطنية وممثلين لقوى وطنية

[1]- مرجع سابق

ديمقراطية ومدنية لحضور المؤتمر وجرى تحديد التاريخ انعقاده في 9- حزيران/ يونيو 2015.

والمؤتمر الثاني جمعت في القاهرة أكثر من 150معارضا سوريا، وبقيت مقررات القاهرة دون تنفيذ لاستمرار الصراع على السلطة.

مؤتمرات موسكو

عقدت في العاصمة الروسية موسكو أيضااجتمعان منفصلان بهدف الوصول إلى حل ففي شهر كانون الثاني/يناير من عام 2015 عقد في موسكو اجتماع ضم بعض أطراف المعارضة مع وفد للنظام، وانتهى دون نتائج، تلاه مؤتمر موسكو2 المنعقد في نيسان/ أبريل2015 والذي شارك فيه 33 شخصية معارضة مع وفد من النظام السوري. ولم يتم التواصل إلى أي تفاهم للأزمة، وبعدها توجهت بعض أطراف المعارضة السورية إلى العاصمة الكازاخستانية الاستانية لتجتمع دون اي نتائج، تلاها عقد مؤتمر فيينا 1 يوم الخميس 29 تشرين الأول/أكتوبر المنصرم اللقاء الرباعي الأول في فيينا بين وزراء الخارجية روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والسعودية حول سوريا. ولم تتواصل الأطراف المجتمعة إلى أية تسوية

مؤتمر رياض

بناء على مقررات مؤتمر فينا عقدت بعض الفصائل المسلحة بينها ممثلين عن أحرار الشام غلى جانب عدة أطراف سياسية ناطقة باسم ذلك المجوعات ومدعومة من الدول التركية والسعودية وغيرها، واجتمعت تلك المجموعات بتاريخ 9-10 من شهر كانون الأول/ ديسمبر2015 في عاصمة المملكة العربية السعودية رياض وتمخض عنه تشكيل ما يعرف باللجنة العليا للتفاوض للمشاركة في مؤتمر جينيف3.

جينيف 3 وخيبة الأمل

بعد تشكيل اللجنة العليا للتفاوض أعلن المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان ديستورا بدء المفاوضات بتاريخ 25 من شهر كانون الثاني/ يناير للعام الجاري إلا أن الإملاءات الخارجية وعدم مشاركة كالأطراف السورية أدى غلى تأجيل بدء عمليات

التفاوض إلى 29 من الشهر نفسه وعلى الرغم من انطلاقها إلا انه كان ضعيفا جدا ولم تتمكن من دفع عجلة المفاوضات نحو حل جاد للأزمة السورية وبعد مضي ستة أيام من اللقاءات العقيمة النتائج خرج مبعوث الأمم المتحدة ستيفان ديمستورا ليعلن تجميد المفاوضات إلى وقت آخر.

الجولة الثانية من جنيف 3 تسير على خطى أخواتها

وبعد اجتماعات متواصلة واتصالات مكثفة من الأطراف الدولية أعلن المبعوث الأممي ديمستورا باستئناف المفاوضات بتاريخ 14 من شهر آذار/مارس الجاري والذي حدد برنامجه بمناقشة مسألة الحكومة الانتقالية وإجراء انتخابات رئاسة لكن ما يلاحظ أن الجولة الثانية من جينيف3 لا تختلف عن أخواتها السابقات استنادا على التصريحات والمواقف التي تبديها الأطراف المشاركة فيها ، ناهيك عن عدم مشاركة القوى الديمقراطية فيه مما ينذر بأن الجولة الثانية من جينيف3 سائرة على خطى أخواتها السابقات .[1]

المطلب الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من الثورة السورية

1/- المواقف الإقليمية:

لبنان:

فرضت وزارة الخزانة الأمريكية في أوت 2012 عقوبات على حزب الله لتوفير التدريب والدعم اللوجستي للحكومة السورية، وأشار مسئولين أمريكيين أن حزب الله قد ساعد قوات المتمردين في بعض المناطق في سورية. هذا وقد اعترف الأمين العام حسن نصر الله علنا تورط حزب الله في سوريا منذ ماي 2013، وأكد ثقته على أن خطر هزيمة نظام الأسد وتقسيم سوريا قد مر حتى لو استمر ما أطلق عليه" حرب الاستنزاف" لكن سوريا الان بحاجة لمبادرات المصالحة لتعزيز دعم السوريين لحكومة الأسد، فمنذ جوان 2014 ومقاتلي حزب الله يشاركون في عمليات في " منطقة القلمون" شمال غرب دمشق.

[1]- نفس المرجع

العراق:

حاولت الحكومة العراقية في تصريحاتها الصحيفة أن تصور موقفها خلال المرحلة السلمية من الثورة السورية بأنها في موقع وسطي بين النظام والمعارضة، هذا وقد حذر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، في 27 فيفري 2013 في مقابلة لوكالة أسوشييتد برس، من حرب طائفية في العراق والمنطقة في حال نجاح المعارضة السورية في إطاحة نظام الرئيس بشار الأسد.

كما شاركت القوات العراقية في القتال ضد مقاتلي المعارضة السورية، في 2و3 مارس 2013 في معبر البعربية على الحدود السورية- العراقية.

إيران:

تطور تورط الميليشيات الشيعية الإيرانية في الأزمة السورية عام 2011 من استشاري إلى دور التشغيلية وفي بعض الحالات القتال جنبا إلى جنب مع القوات السورية، فغيران قد تعتمد تقليديا علة وجود حكومة صديقة في دمشق لتسهيل عبور الأسلحة من إيران غلى حزب الله وغلى الحفاظ على قدراتها على تحدي إسرائيل، فدور إيران في سوريا في حال رحيل حكومة بشار الأسد وأيضا قدمت إيران في نفس العام التقنية والتدريب والمساعدة المالية إلى كل من الحكومة السورية والميليشيات الشيعية الموالية للنظام التي تعمل في سوريا، وفي فيفري 2012 فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على وزارة المخابرات الإيرانية مشيرة إلى أن وزارة المخابرات شاركت أيضا في عدة مشاريع مشتركة مع حزب الله .

تركيا:

يتحدد موقف تركيا من الثورة السورية من خلال ثلاث مراحل:

أولا: مرحلة النصح والإرشاد

تمتد هذه المرحلة من بداية الثورة السورية في منتصف مارس 2011 إلى منتصف أفريل، حاولت الحكومة التركية دفع النظام السوري إلى إجراء الإصلاحات اللازمة، وقد أصدرت وزارة الخارجية التركية بيانا 25/03/2011 شدد على العلاقات الراسخة التي تربط تركيا بسوريا، فتركيا تهتم برفاه واستقرار سوريا الشقيقة والصديقة وسعادة وأمن الشعب السوري .

ثانيا:مرحلة إعادة تقييم الوضع

وتمتد من منصف أفريل حتى أخره، أدلى من خلاله الرئيس"بشار الأسد" من خلال خطابه أمام حكومته الجديدة وقرار رفع قانون الطوارئ الذي تزامن واتساع الاحتجاجات في مختلف إنحاء البلاد، وأدى لارتفاع عدد القتلى وإدانة النظام السوري في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ولجأت الحكومة التركية لإعادة تقييم الوضع فسياسة القتل والقمع تهدد بتفجير داخلي يكون له انعكاس سلبي على تركيا، وسورية تستطيع تجاوز الأزمة من خلال القيام بالإصلاحيات الجذرية التي تحظى بدعم تركي.

ثالثا: مرحلة التحول والضغط :

جاء التحول في موقف تركيا اتجاه الأزمة السورية كنتيجة للمخاوف الناجمة عن عدم الأخذ بالنصائح التركية في ظل زيادة الضغوط الإقليمية والدولية وفرض المزيد من العقوبات الأمريكية والأوروبية ومناقشة الملف لسوري في مجلس حقوق الإنسان، خاصة في ظل سياسة القتل التي يعتمدها النظام السوري. فإذا ما تدخل المجتمع الدولي وانتقلت القضية إلى مجلس الأمن فليس بإمكان تركيا كدولة تحترم القانون ومؤسساته أن توجه المجتمع الدولي خاصة إذا زادت وتيرة القتل والعنف.

2/ المواقف الدولية

أمريكا:

في 29 أفريل 2011 وفقا لأمر رئاسة أمريكا 13572 أعن اوباما : " أن انتهاكات الحكومة السورية لحقوق الإنسان بما في ذلك تلك المتصلة بقمع الشعب السوري والذي تحلى مؤخرا من خلال استخدام العنف والتعذيب والاعتقال والاحتجاز التعسفي للمتظاهرين المسالمين من قبل الشرطة وقوات الأمن وغيرها من الكيانات التي تشارك في انتهاكات حقوق الإنسان ، تشكل تهديدا غير عادي واستثنائي للأمن القومي والسياسة الخارجية واقتصاد الولايات المتحدة.

فهذا الموقف يسمح لنا بالرجوع لمواقف أمريكا اتجاه النظام السوري لسنوات ما قبل الثورة إذ أصدر الكونغرس الأمريكي قانون محاسبة سوريا في ماي علم 2004 وأدلى الرئيس السابق" جورش دبليو بوش أنها شاملة تشمل تجميد أصول الحكومة السورية، وتم إدراجها ضمن قائمة الدول المارقة، كونها من مؤيدي الإرعاب و أسلحة الدمار الشامل. فمن شأن تغيير النظام في سوريا خدمة المصالح الولايات المتحدة الأمريكية في ثلاث نواحي :

اولا:من المرجح هيمنة الأغلبية السنية علة النظام الجديد في البلاد، ما يزيد من حدة التنافس بين السنة والشيعة، فمثل هذا النظام والتنافس الحاصل تستفيد منه أمريكا لكسب النقود في السياسة الإقليمية والوقوف ضد إيران والعراق.

ثانيا: النظام الجديد سيقلب ميزان القوى في المنطقة لصالح إسرائيل، ما يمكنها من تسوية الصراع مع سوريا حول مرتفعات الجولان في إطار عملية السلم.

ثالثا: مع إنشاء أنظمة موالية للولايات المتحدة الأمريكية تكون قد أكملت مرحلتها النهائية من تطويق إيران وإسقاط النظام.

روسيا:

تجددت طموحات روسيا الجيوسياسية أوساط العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في ظل استقرارالوضع السياسي والاقتصادي الداخلي وكانت توجهاتها ضمن المحورين الأسيوي والشرق الأوسط في إطارما روجت له تحت مسمى " العودة إلى

المنطقة"، ضمن المجال العسكري من حلفائها التقليديين خاصة سوريا وهذا ما تجسد في قول وزير الدفاع الروسي السابق" سيرغي إيفانوف :

(بأن الشرق الأوسط في غاية الأهمية للمصالح الجيوسياسية والاقتصادية الروسية، وعلى أن التعاون مع سورية يولد مكاسب اقتصاديةوسياسية ملموسة). فمنذ سنة 1944تاريخ بداية العلاقات السورية مع الإتحاد السوفياتي والتي تعززت أكثر في ماي 2010 في إطار الشراكة الإستراتجية وكذا في إطار الأزمة التي تعيشها روسيا وخاصة موقف روسيا من الحراك الثوري منذ مارس 2011 ومعارضتها للضغوطات الأمريكية الأوروبية على النظام " بشار الأسد في جوان 2011 عبر "ألكسند بانكين alxander pankin نائب السفير الروسي إلى الأمم المتحدة عن موقف روسيا ومن الأزمة السورية قائلا :" لا يشكل الوضع الحالي في سورية ، على الرغم من ازدياد التشنج والمواجهة، تهديدا للإسلام والأمن الدوليين، نحن نعتبر أن ما يمكن أن يشكل تهديدا حقيقيا لأمن المنطقة هو التدخل الخارجي في الشئون الداخلية السورية، ولاسيما المحولات لفرض الحلول جاهزة أو الانحياز إلى هذا الطرف أو ذاك. وفي 18 أوت 2011 زادت الضغوطات الأمريكية الأوروبية على روسية مطالبة برحيل الرئيس " بشار الأسد" وكان رد وزارة الخارجية الروسية في بيان تضمن ما يلي: (يحب منج الرئيس بشار الأسد مزيدا من الوقت لتنفيذ البرنامج الكبير العلن عنه للإصلاحات السياسية والاقتصادية ، ونحن نرى ان هناك إشارة واضحة لا ليس فيها أرسلت إلىالسوريين بشأن وضع حد لمختلف أشكال العنف، وهذه الإشارة مواجهة أيضا إلى المعارضة التي يتعين عليها الدخول في الحوار مع السلطات والنأي بنفسها عن المتطرفين، واستنادا الى هذه الاعتبارات، لا تشاطر الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي رأيهما في ما يتعلق بالرئيس بشار الأسد ، وسنحافظ على خطنا الثابت والمتمسك بالمبادئ في الموضوع السوري).

ما يمكنه استخلاصه من الأزمة السورية أنها:

1- شكلت حالت استقطاب وتنافسإقليمي ودولي غير مسبوق منذ نهاية الحرب الباردة، حيث أظهرت الأزمة تشكيل معسكرين أو محورين يتألف الأول من المعارضة السورية

بشقيها السياسي و العسكري ، ويدعمهم إقليميا كل من تركيا ودول الخليج العربي، ومن ورائهم جميعا يقفز دوليا الغرب بجناحيه الأمريكيوالأوروبي ، أما المعسكر الآخر فيشمل محليا النظام السوري ويدعمه إقليميا كل من إيران وحزب الله في لبنان، ومن ورائهم جميعا يقف دوليا كل من روسيا والصين .

2- أصبحت أحد أهم العوامل الكاشفة لإحداث تغيرات على مستوى النظام الدولي، ولن تعود الولايات المتحدة الهيمنة كما كانت في السابق، إلا أنها ستبقى القوى الأكثر تأثيرا وفعالية على مستويين الدولي والإقليمي .

3- أدى انخراط القوى الإقليمية في مجريات الأزمة السورية إلى خروجها من سياقها العربي لتعد أزمة تهدد الأمن الإقليمي. وقد أدى انتشار التنظيمات المسلحة يشتي انتماءات الفكرية والعقائدية، غلى تسارع وتيرة التداعياتالإقليمية ، وساهمت ممارساتها الوحشية في تحويل القضية من ثورة سليمة تطالب بالحرية والديمقراطيةإلى قضية محاربة الإرهاب، وبات الأمن الإقليمي مهددا ليس في انتشار هذه الجماعات وحسب، بل أيضا بمستقبل الحرب عليها، ناهيك عن الاستقطاب الطائفي الذي أصبح واضحا في التفاعلات العربية التقليمية، وانكشاف النظام العربي سياسيا وأمنيا أمام القوى الإقليمية والدولية.

الفصل الثالث

انعكاسات البيئة الأمنية الجديدة على الامن المتوسطي

تمهيد:

أفرزت نهاية الحرب الباردة العديد من التغيرات في النظام الدولي مما أدى ذلك التحول في مفهوم الأمن والتحول في طبيعة ومدكات التهديد من أمن الدول والتي أخذت طابع العالمية كونها عابرة للحدود والقارات كالإرهاب، الهجرة، الجريمة العالمية المنظمة... وغيرها من التهديدات، ولم يكن المتوسط بمنأى عن التحولات ما بعد الحرب الباردة باعتباره منطقة استراتيجية تتأثر بالبيئة الأمنية الجديدة ما دفع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بتبني سياسات و استراتيجيات لاحتواء التهديدات التي تمس بالمنطقة المتوسطية من جهة والتموقع استراتيجيا في المنطقة من أجل المصالح والنفوذ من جهة أخرى، ففي هذا الفصل نتطرق فيه إلى سياسات الأوروبية والأمريكية في المتوسط وإلى أثر الرهانات الأمنية الجديدة على السياسات الإقليمية المتوسطية.

المبحث الأول : السياسات الأوروبية في المتوسط

بعد نهاية الحرب الباردة جاء مسار برشلونة ليعمق من التعاون بين ضفتي المتوسط في جميع المجالات (سياسية، أمنية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية) خاصة بعد ظهور مفهوم جديد للأمن الذي لم يعد يقتصر على المفهوم العسكري للأمن بل تعداه إلى عوامل اقتصادية، اجتماعية..الخ، ومن خلال هذا المسار نصل إلى أن الدول الأوروبية في علاقاتها مع الدول المتوسطية تغيرت من مجرد التعاون إلى الشراكة الموسعة والشاملة خاصة مع ظهور التهديدات الأمنية الجديدة الآتية من الضفة الجنوبية للمتوسط مما جعل الاتحاد الأوروبي ستبنى سياسات جديدة مكملة للسياسات القديمة منها: مؤتمر برشلونة ثم حوار 5+5 إلى التحاد من اجل المتوسط .

المطلب الأول : مؤتمر برشلونة

1/ النشأة:

جاءت قمة corfouفي جوان 1994 لتجسد فكرة التوسع الأوروبي لسياسته الجديدة وإخراجها من نطاق شراكة مغاربية إلى شراكة أوروبية متوسطية وذلك وفق محوريين هما:

المحور الأول : المساعدة وتكثيف الإصلاحات السياسية وإقرار حقوق الإنسان وحرية التعبير .

المحور الثاني: دعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية من اجل رفع السنوى المعيشي وقد كان اهتمام الاتحاد الأوروبي بارزا بصورة واضحة في قمة لشبونة 26-27 جوان 1992، ثم جاءت قمة أيسن essen في ديسمبر 1994، وفي أفريل 1995 انعقد مؤتمر التعاون الاقتصادي في تركيا ليكون خاتمة هذه اللقاءات لقاء لشبونة في 27-28 نوفمبر 1995 وهو اللقاء الذي تم من خلاله الإعلان عم المؤتمر برشلونة .

يعتبر مؤتمر برشلونة الإطار المجسد لفكرة الشراكة الأورومتوسطية فالشراكة هي نوع من أنواع التعاون بين الشركاء لتحقيق الأهداف المشتركة وتحقيق الربح المشترك الأطراف ونقصد بالشراكة الاورومتوسطية المبادرة التي جاء بها الاتحاد الأوروبي من اجل التعاون في منطقة حوض البحر المتوسط لإيجاد سبل للتكفل بمشاكل والأزمات التي تواجه المنطقة وشعوبها والتي تهدد أمنها واستقرارها.[1]

ضم اجتماع برشلونة الذي أعقد تحت الرئاسة الاسبانية للإتحاد الأوروبي يومي 27-28 نوفمبر 1995 وزراء الخارجية (27 وزير) دول الإغضاء في الاتحاد الأوروبي (15 دولة عضو) :اسبانيا، ألمانيا النمسا، بلجيكا، الدنمارك، فنلندا،فرنسا، بريطانيا، اليونان، ايرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ ، الأراضيالمنخفضة ، البرتغال، السويد.

[1] -مصطفى بخوش، الرؤية الأوروبية البعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، العالم الاستراتيجي، العدد 2،أفريل 2008، ص 494.

ونظائرهم في البحر المتوسط (12دولة) : الجزائر،تونس، المغرب لبنان، سوريا، الأردن، قبرص، تركيا،مالطا،إسرائيل،موريتانيا، السلطة الفلسطينية [1].

2- أهداف مؤتمر برشلونة:

أ- **الشراكة السياسية والأمنية:** تهدف لوقاية من الإرهاب والجريمة المنظمة، كما أكدت على أهمية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي سلميا من خلال الالتزام بقرارات مجلس الأمن رقم 242 والقرار 338،[2] واعتبار إعلان برشلونة أ، تحقيق الأمن في المنطقة المتوسطية يجب أن يكون هو الأساس لأي تعاون، كما تقرر في اجتماع مرسيليا في نوفمبر 2000 التوصل إلى صياغة نص الميثاق الأورومتوسطي كم أجل الاستقرار ، وقد بادرت تونس بالانضمام لها في 17 جويلية1995 ، ثم المغرب الجزائر في 14 افريل 2002، وخصصت المفوضية الأوروبية 10.3% من مبلغ إجمالي قدرة 10 مليون أورو لمشروعات تخص قضايا احترام حقوق الإنسان والديمقراطية.

وهو الأساس الذي طالبت من خلاله بـ: " إقامة تعاون دولي مكثف ضد الإرهاب".[3]

ب- **الشراكة الاقتصادية والمالية** : اتفق الاتحاد الأوروبي في مؤتمر برشلونة على إنشاء منطقة للتبادل الحر في عام 2010، أما المساعدات المالية م بين 1995 و 1999، كما ساهم بنك الاستثمار الأوربي B.E.U في تقديم قروض لدول جنوب المتوسط، لكن المبلغ الفعلي في الواقع لا يتجاوز 0.9 مليار أورو رغم الأرقام الخيالية لكل المساعدات الحدود الشرقية التي تبلغ 28 مليار دولار على مدى 6 سنوات، ونفس الشيء بالنسبة، وتطلب المفوضية أنا تكون المبالغ المقدمة في حدود 3.7 مليار أورو، لكن الإتحاد (MEDA2) لمشروع وافق فقط على 5.3 مليار أورو، إضافة إلى أن المعونات التي كان يقدمها الاتحاد الأوروبي مشروطة بتبني النظام الديمقراطي.

ج- الشراكة الاجتماعية والثقافية: نظرا للاختلافات الحضارية بين الأطراف فقد نادوا بتشجيع التبادلات بين المجتمعات المدنية، والتعاون في المحال الإعلامي، واحترام

[1]- حسن نافعة، الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا،بيروت: الوحدة العربية ، 2003،ص 494.
[2]- سليم محمد، تطور السياسية الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة: دار الفجر، 2002،ص6.
[3]- حسن نافعة، مرجع سابق، ص495.

الهوية الثقافية لكل شريك و تطوير القطاع الصحي ومكافحة المخدرات والجريمة المنظمة وكل أنواع الفساد ومكافحة مظاهر العنصرية والتعصب، كما ركز الاتفاق علة الظاهرة الهجرة المغاربية وطرق مواجهتها والتي تمثل لأوروبا تهديد وتصادم اقتصادي واجتماعي وثقافي بين طرفي الشراكة .

من خلال ما تقدم نلاحظ أن الأهداف المسيطرة في مؤتمر برشلونة لا يمكن إلا أن تخدم مصالح الاتحاد الأوروبي أكثر مما تخدم مصالح دول جنوب المتوسط المغربي.[1]

3- **تطور مسار برشلونة :**

تم عقد مؤتمرات مكملة لمؤتمر برشلونة ومقيمة لأعماله ومتابعة لتنفيذه وتتمثل في ما يلي :

1- **مؤتمر مالطا:** ويطلق عليه أيضا اسم برشلونة الثاني، وقد عقد في 15-16 افريل 1997، فعلى الصعيد السياسي والأمني ركز المؤتمر على عملية السلام في الشرق الأوسط واستقرار المنطقة، وتطبيق ما جاء في مؤتمر مدريد عام 1991م، خاصة فيما يتعلق بمبدأ الأرض مقابل السلام وذلك وفقا لتسوية عادلة وشاملة تركز على قرارات مجلس الأمن.

2- **مؤتمر فاليتا1:** انعقد في 8-9 نوفمبر 1997، وجمع هذا المؤتمر عدد كبير من البرلمانيين من الدول العربية، وقد أكد المجتمعون في هذا المؤتمر على ضرورة تحقيق الأمن بإيجاد سياسات مشتركة لمحاربة الإرهاب ، وضرورة التميز بين الإرهاب والمقاومة الوطنية .

3- **مؤتمر باليرمو:** انعقد في 3-4 جوان 1998 وقد حظي هذا الاجتماع باتفاق الدول المشاركة حول تطبيق ما جاء في إعلان برشلونة لبناء الشراكة الهادفة لتحقيق الأمن بين الشعوب المتوسطية .

[1] – أسامة كنعان، إستراتيجية الاتحاد الأوربي الجديدة لمنطقة البحر المتوسط، التمويل والتنمية، العدد03،سبتمبر1996،ص15.

4- **مؤتمر شتوتغارت الأول:** انعقد في ظل تعثر عملية السلام في الشرق الأوسط، وتفاقم الأوضاع في كوسوفو. وقد تم عقد المؤتمر في 15-16 أفريل 1999 بمدينة شتوتغارت الألمانية، حيث ركز على مناقشة الأوضاع الأمنية والسياسية وذلك لعدة أسباب :

1- تراجع السلام في الشرق الأوسط مع استمرار احتلال إسرائيل للجولاني سوريا وجنوب لبنان.

2- التوترات في منطقة البلقان بسبب مسألة كوسوفو والتوتر التركي اليوناني .

3- معاناة دول البحر الأبيض المتوسط من ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة.

كما طالبت الدولة العربية بضرورة إزالة أسلحة الدمار الشامل التي تملكها إسرائيل، وكذا حرق المقاومة الشرعية ، وبضرورة محاسبة إسرائيل للمخالفات السامة في البحر المتوسط.

5- **مؤتمر شتوتغارت الثاني** : عقد في 21-22 أكتوبر 2000، وركز على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في العديد من البلدان في المنطقة، وخاصة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية .

6- مؤتمر فاليتا2 : عقد في 22-23 أفريل 2002 ونوقش فيه إنشاء برلمان أوروبي متوسطي والتركيز على مسألة الإرهاب خاصة بعد 11 سبتمبر 2001.[1]

7- مؤتمر برشلونة القييمي (2005) : يعتبر هذا المؤتمر تقييم لمؤتمر برشلونة الأول بعد مرور عشرة سنوات، وكان النقاش منصبا على الإرهاب والهجرة القادمة من الجنوب، وتناول المحور الاقتصادي له التعاون الأورمتوسطي، ويتعلق الأمر بمخطط خماسي من بين أهمأهدافه إطلاق مشروع إنشاء منطقة للتبادل الحر العام 2010م وقد فشل بسبب مشروطية المساعدات الأوروبية.[2]

4- تقييم مسار برشلونة :

مؤشرات سلبية :

[1]- مختار شعيب، مؤتمر شتوتغارت: روية تقييميه لمسيرة برشلونة ، مجلة السياسة الدولية، العدد 73 جويلية 1999، ص 219.

[2]- محمد مطاوع، مرجع سابق، ص42.

واجه مسار برشلونة عراقيل متعددة مثل ضعف الاندماج الأفقي على الضفة الجنوبية ومحدودية ناجعة برنامج MEDA وتأثير هذا المسار بقضية الصراع العربي الإسرائيلي، كما أن مسار الشراكة بقي حكرا على المؤسسات الرسمية ولم يتم إشراك الشعوب فيه بشكل فعال، كما ركز مسار برشلونة علىأولويات الطرف الأوروبي، وبالتالي إهمال أولويات دول الجنوب، الأمر الذي أكد أن المسار الأورومتوسطي ليس مسارا تشاركيا مبنيا على تعاون الجميع لمواجهة التحديات، با انه في أحسن الأحوال سيحقق بعض مصالح دول الجنوب إذا ما تقاطعت فقط مع مصالح وأولويات دول الشمال .[1]

لقد أكد الخبراء على وجود فوارق اقتصادية كبيرة بين ضفتي المتوسط، ورغم المعونات المالية التي قدمها الاتحاد الأوروبي لدول جنوب المتوسط ، ولكن نسبة الاستغلال المالي الفعلي من طرف هذه الدول كانت ضئيلة جدا 23 % وتسير عن طريق التبعية أكثر من التطور الذاتي، وهذا ما جعل هذه الشراكة سلبية، ففي عام 1990 لم تتجاوز نسبة حضور الدول الضفة الجنوبية في السوق الأوروبية 6% إضافة إلى أن نسبة التبادلات جنوب– جنوب لا تتجاوز 5 % من كجموع التبادلات الخارجية لدوله، وهنا نسجل إخفاق مسار الشراكة في هدف تنمية التبادلات جنوب – جنوب.[2]

– مؤشرات ايجابية في تقييم مسار برشلونة: لم تمنع جملة التقييمات السلبية من وجود بعض النقاط لايجابية ، فبالنسبة للمحور الأمني فقد جاء في قمة العام العاشر التقييمية لمشار برشلونة إقرار ميثاق سلوكي لمكافحة الإرهاب، والأهم هو إضافة سلة رابعة أو محورا رابعا للشراكة اختصاصاتها تشمل قضايا الأمن والهجرة والاندماج، وكذا مساهمة برنامج التعاون المالي (ميدا1 وميدا2) في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول المتوسط ، اما من الناحية الثقافية فقد قام بنك الاستثمار الأوروبي بجملة من النشاطات كبرنامج التبادل الثقافي الأوروبي المتوسطي .[3]

---

[1]–حسام حسن، في مسار الشراكة الاورومتوسطية بعد عشرات سنوات: 1995–2005، على الرابط :
sample.imge/lolo.jpgwww.elmokhtar.net/themes/

[2] – صلاح دين بم مبارك، تقييم الوضع الحالي للشراكة، مداخلة في الندوة الخامسة للشراكة الأورومتوسطية: الخيبة والأمل، تونس، 31 أكتوبر 2006.

[3] –محمد مطاوع، مرجع سابق، ص37 .

المطلب الثاني : حوار 5+5

إن فكرة اجتماع دول غرب المتوسط، ترجع إلى بدايات سنوات 800، طرحها الرئيس الفرنسي 1986، كل من رئيس الفرنسي F.Mitterrandخلال زيارته للمغرب الأقصى في 1883، ليعود إليها فيما بعد في 1986، كل من رئيس الوزراء الإيطالي Bettino craxi، ثم الإسباني F.gonzales، وقد عرفت هذه الفكرة تجسيدا في الاجتماع الذي تم عقده بمرسيليا في فيفري1988، والذي عرف بحوار 3+3، لأنه ضم فقط الجزائر، المغرب الأقصى، تونس، فرنسا، إيطاليا، و إسبانيا، ليتطور تدريجيا إلى حوار 5+5 بضمة للدول المغاربية الخمسة، وإضافة كل من البرتغال ومالطا.[1]

لينبعث حوار 5+5 من جديد خلال اجتماع وزراء خارجية الدول العشرة يومي 25 و 26 جانفي 2001 بلشبونة البرتغالية، وانتهى ببرمجة أول اجتماع له تحتضنه تونس يومي 5 و6 ديسمبر 2003 .

2- عوامل عودة مبادرة حوار 5+5 :

أ- التحولات العميقة في العلاقات الدولية: غن التحولات العميقة التي شهدتها العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة إلى الآن تسمح باستخلاص جملة من الاستنتاجات الأولية أهماها :

- أن العلاقات الدوليةتمر بفترة انتقالية لا يمكن أن تؤول بشكل دائم إلى نظام أحادي القطبية .
- إن الفراغ الذي تركه المعسكر الشرقي ستملؤه بالضرورة قوة أخرى هي الان في طور التشكيل.
- الميل إلى تكريس مقولة " صدام الحضارات" عبر ممارسة الأمريكية على الساحة الدولية.
- تفاقم بؤر التوتر وظاهرة الإرهاب في ظل فقدان الأمل في نظام دولي عادل.

---

[1] – الاستراتيجية الأوربية في البحر الأبيض المتوسط : من حوار 5+5 إلى حوار شامل، مجلة الجيش، العدد413، ديسمبر 1997، ص30.

ب- توسع الاتحاد الأوروبي : إن إقدام الاتحاد الأوروبيعلى قبول انضمام عشر دول جديدة دفعة واحدة بداية من سنة 2004 لم يشكل مفاجأة لكل من يدرك الرهان السياسي الذي يحمله هذا التوسع، اما الدول المغاربية فقد حفزت دول الحوض الغربي للمتوسط للحوار الجماعي في إطار الفضاء 5+5.

ج- المنافسة الأمريكية في مجال التعاون مع المغرب العربي : في إطار سيادتها الرامية إلى نكريس زعاماتها للعالم، بادرت الولايات المتحدة الأمريكية في جوان 1998 بعرض مشروع شراكة عم طريق كاتب الدولة للشؤون الخارجية إيزنستان، والذي يهدف إلى إرساء تعاون اقتصادي يقوم على التبادل الحر وتشجيع القطاع الخاص، وقد تم في هذا الإطار إبرام اتفاق للتجارة والاستثمار مع الجزائر في جويلية2001، ومع تونس في 2002، أما المغرب فقد انطلق في الإعداد لإبرام اتفاقية للتبادل الحر، وهذا ما يشكل حافزا هاما لأوروبا لإعادة تنشيط مبادرة 5+5 .[1]

د- تراجع نشاط المسار الأورومتوسطي : علقت دول غربي المتوسط أمالا عريضة على "**مسار برشلونة**"، إلا أن هذا المسار قد واجه ولايزال يواجه صعوبات سبق التطرق لها، غير أن هذا التراجع شكل عامل تحفيز لإعادة تنشيط المبادرة (5+5) الذي لا تتناقض مع المسار الأورومتوسطي، بل تمثل دعامة هامة لمسار اورومتوسطي شامل.[2]

4- المنتدى المتوسطي وتطور حوار ال 5+5 من 2001 إلى 2010: ومحاولة لتجاوز فشل المشروع في قمة بالما في عام 1990، قدمت مصر سنة 1991 مشروعا لمنتدى الحوار والتعاون في البحر المتوسط لإعادة الاهتمام إلى شرقي المتوسط، وعقد اجتماع الإسكندرية في 3-4 جويلية 1994، ليأتي مؤتمر برشلونة في 1995، وتوالت اجتماعات هذه المبادرة في السنوات 2001،2002،2003،2005، إلى الآن، ولكن عقبات النجاح استمرت خاصة للدول المغاربي، وتعد مبادرة 5+5 دفاع التي تضم بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي إطارا للتشاور والتعاون في مجال التسيير المشترك للقضايا

[1]- ندوة برشلونة2003، المتوسط وتوسيع الاتحاد الأوروبي، على الرابط: www.euromed.com
[2]- مبادرة 5+5 دفاع، مرجع سابق.

الأمنية، فمنذ انعقاد أول اجتماع في باريس يوم 21 ديسمبر 2004 توالت اللقاءات التي مكنت من دراسة جوانب التعاون الأمني المشترك ، وقد ساعد توسع الاتحاد الأوروبي سنة 2004 بانضمام عشردول جديدة على إعطاء دفعة قوية لهذه المبادرة، كما أن المنافسة الأمريكية للاتحاد الأوربي كان لها تأثيرها حوض حرص الاتحاد الأوربي على إعادة تنشيط مبادرة ال 5+5، ، بالإضافة إلى ان الصعوبات التي واجهت مسار برشلونة دفعت غلى التفكير في بعث هذه المبادرة أين أصبحت مبادرة 5+5 أكثر وعيا وخبرة باعتمادها مبدأ العمل الجماعي المشترك، وقد تطر الحوار لينعقد في سنة 2001 مؤتمر 5+5 مركزا على القضية الهجرة الغير شرعية في المتوسط الغربي، ثم عقد في 9-10 أفريل 2003 مؤتمر آخر باسبانيا، بهدف إدانةالإرهاب ومراقبة الهجرة السرية من خلال تقديم الدعم المالي والفني من طرف أوروبا لدول الجنوب المتوسط، ثم بعدها نشأت مبادرة سميت بمبادرة"5+5دفاع" في 21 ديسمبر 2004، لترقية الجانب السياسي والأمني في الحوض الغربي للمتوسط ، ولقد شهدت سنة 2005 انعقاد مؤتمر توليدو (اسبانيا) من19 إلى 22 سبتمبر 2005، وأيضا ملتقى مدريد من 26 إلى 28 سبتمبر2005 ، وباريس في ديسمبر 2006، ثم عقد اجتماع بطرابلس من 10-13 نوفمبر 2008،[1] والمتعلقة ببحث دعم الأمن والسلام والحفاظ على البيئة في المتوسط، وفي 10 جوان 2008 عرف اجتماع مدراء المصالح العسكرية لمبادرة "5+5دفاع" بالجزائر، وقد استضافت تونس يوم 14-04-2010 اجتماع مبادرة 5+5 بين ضفتي المتوسط الغربي .

4-أهداف مبادرة 5+5 : تتمثل أهداف مبادرة 5+5 في حوض المتوسط الغربي فيما يلي:

1- تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وتطير الحكم القانون والديمقراطية في دول المنطقة .

2- تنمية روح التسامح ومناهضة العنصرية والتطرف، وكراهية الأجانب.

3-التعاون في مجال الأمن الإقليمي من التهديدات الأمنية الجديدة

[1]- بوجمعة نصير، المبادرة5+5 دفاع وتأثيرها على الأمن الوطني، مجلة الجيش، جوان2008،ص135.

في المتوسط [1]

المطلب الثالث : الاتحاد من أجل المتوسط

الاتحاد من أجل المتوسط هو مشروع دعا إليه الرئيس الفرنسي ساركوزي معبرا أن العديد من مشاكل أوروبا الكبيرة تحل بالتنسيق الوثيق مع الدول الواقعة على الضفة الأخرى من المتوسط ، وانطلقت فكرة الاتحاد المتوسطي في مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء إيطاليا، فرنسا، إسبانيا ، يوم 20 ديسمبر 2007 وانعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد من أجل المتوسط في باريس يومي 13 و14 جوان 2008 وقد وافق المجلس الأوروبي في 14 مارس 2008 غلى القيام الاتحاد من اجل المتوسط[2]

هيكل الإتحاد وتنظيمه :

- اتفق المشاركون على تنظيم رئاسة مشتركة دورية للاتحاد عهد فيها بالرئاسة للرئيس الفرنسي ساركوزي بالضفة الشمالية للمتوسط ولنظيره المصري محمد حسني مبارك بالضفة الجنوبية عن الدورة الحالية .

- مدة الدورة سنتان : يجتمع بعهدها الأعضاء مرة في إحدى دول الاتحاد الأوربي ومرة في إحدى الدول الشريكة الأخرى.

- يكون للاتحاد من اجل المتوسط رئاسة مشتركة تتولاها عن الجنوب لفترة سنتين دولة تختارها البلدان الجنوبية أما الشمال فلم يحسم مسألة مدة الرئاسة المشتركة بين ممثل عن الاتحاد الأوروبي ومسئول من الدول المتوسطية غير الأوروبية ،" سيطبق على القمم وعلى المجتمعات الوزارية ولقاءات كبار الموظفين وفي الأمانة العامة واللجنة المشتركة الدائمة واجتماع الخبراء "

- سيكون اجتماع وزراء الخارجية الاتحاد المتوسطي سنويا.

---

[1]–مبادرة5+5:تقدم ملموس،مجلة الجيش،العدد522،جانفي2007،ص24

[2]– أضواء على الاتحاد من أجل المتوسط على الرابط: www.egynews.net

– اختيرت برشلونة مقرا للأمانة العامة للاتحاد في 2مارس 2010 وفي مارس 2012استلم فتح الله السلجماسي مهام الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط[1].

أهداف مشروع الاتحاد من أجل المتوسط

المشروعالجديد هو مشروع رائد بطموحاته وأهدافه بحيث عبر عنه اهتماماته بتطوير اقتصاديات الدول الأعضاء في الإتحاد وخاصة دول الجنوب حوض المتوسط والعمل على تشجيع التبادل العلي والثقافي بين دول الشمال الحوض وجنوبه مما قد يفسح المجال أمام إقامة حوار بين الحضارات، كما قدم هذا المشروع توصيات حول تنظيم الهجرة ومكافحة الإرهابوالى تامين الطاقة والموارد المائية، وأبدى اهتماماته وطرق للنقل، كما تدعم الأمن الوطني ولإسلام والاستقرار في المنطقة وتكريس مبادئ الحرية وحقوق الإنسان وإرساء معالم الديمقراطية في دول تلك المنطقة .[2]

تقييم مشروع الاتحاد من أجل المتوسط

إن قيادة فرنسا لمشروع كبير وبهذا الحجم يجمع بين الدول شمال الحوض المتوسط وجنوبه ويعمق البعد الإستراتيجي لأوروبا في المنطقة ويعني إعلان المنافسة مع مصالح أمريكا ونفوذها هذا التنافس حتما لن يعجب الولايات المتحدة الأمريكية التي ستحاول التدخل في تفاصيل المشروع لمحاولة التحكم فيه قبل أن يتحول إلى قطب جذب هام يخدم مصالح أوروبا بإعطائها وزنا إضافيا في المعادلة الإستراتيجية. ومن جهة ثانية مشروع الاتحاد من اجل المتوسط يعتبر امتدادا لمسار برشلونة الذي لم ينجح في تحقيق الأهداف المسطرة له الأمر الذي أدى غلى إيجاد مبادرات تعمل على إحياء المسار بإنشاء مسار جديد يحقق الاستمرارية الأهداف المنشودة.

إن مشروع الاتحاد الجديد له طموحات كبيرة تعكس أهدافه وايجابياته وفي المقابل وحسب المحللين فانه يواجه صعوبات وتحديات عدة مما يثير الشكوك حول نجاحه .[3]

---

[1] التحاد من أجل المتوسط– المعرفة في الرابط: الاتحاد من أجل المتوسط /www.marefa.ar

[2] –عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع التحاد من أجل المتوسط وآفاقه،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2009،ص87

[3] –محمد الأطرش، المشروعان الأوسطي والمتوسطي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد210،أوت1996،ص14

الصعوبات التي تواجه المشروع :

- الرفض الليبي الدخول غي الاتحاد من أجل المتوسط والتحفظ الجزائري.
- تعتقد الجزائر، ليبيا، تونس أن الاتحاد لايعمل على تضييق الهوة في معدل النمو بين ضفتي المتوسط بل يعمل لمصالح أوروبا وعى إبقاء دول الجوار الجنوبية كسوق استهلاكية لسلعها فقط.
- عدم وجود ما يعرف بوحدة الخطاب إزاء المشاكل الحالية.

التحديات التي تواجه المشروع :

- المشاريع الإقليمية الكبرى بين الأطراف المعنية بالشراكة تمويلها وتنفيذها
- إزالة الفوارق بين أعضاء الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشرقية والجنوبية
- استمرار النزاع العربي الإسرائيلي يعيق الاتحاد
- الدور الأمريكي في وضع العراقيل أمام نجاح الاتحاد المتوسطي على اعتباره انه يتعارض مع مصالحاها في المنطقة وينافس مشروعها العملاق الخاص بالشرق الأوسط الكبير .
- انصب التركيز المشروع علة المشاريع الاقتصادية وتجاهل الصلاحيات السياسية، كما ركز على القضايا الأمنية التي تهتم بالجانب الأوروبي فقط دون الاهتمام لمصالح الأطراف الأخرى
- يرى الكثير أن هذا المشروع يعيد مسألة هيمنة دول الشمال على دول الجنوب .[1]

المبحث الثاني : السياسات الأمريكية في المتوسط

إن الفكر الإستراتيجي الأمريكي لم بغفل لحظة عن الأهمية الجيوستراتيجية لحوض البحر المتوسط، وعن التحولات الإقليمية التي تحدث في داخله جراء التحول الجوهري للنظام الدولي، ولغرض حماية مصالحها الحيوية فيه، تبنت إستراتيجية أمنية جديدة في المنطقة يسعى كل من الأسطول الأمريكي السادس ومنظمة حلف شمال الأطلسي على تطبيقها

[1]–الاتحاد من أجل المتوسط: مصاعب وتحديات،مجلة العصر،على الرابط: http://www.alsar.ws

وانطلاق من هذا لابد من تحليل الأهداف ودورا كلاهما في المتوسط لفهم الإستراتيجية الأمنية الأمريكية التي تبرر وجودها لمواجهة التحديات الأمنية في منطقة المتوسط وتطويق ظاهرة الإرهاب المتوسطي.

المطلب الأول : المهام الأمنية للأسطول الأمريكي السادس في المتوسط

يمثل الأسطول السادس الدرع العسكري الحامي لمصالح الأمريكية في حوض البحر الأبيض المتوسط، وقد وجد جاء هذا الأخير نفسه أمام وضع دولي جديد يرغمه على انتهاج سبيل أمني جديد يفرض عليه التأقلم مع الوضع ذاته. إن للأسطول السادس أهمية جد حساسة في ضل المرحلة الدولية الجديدة، وهذه المهمة لبا تنحصر في مراقبة روسيا التي خلفت الاتحاد السوفياتي فقط بل دوره يتمثل في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة داخل الحوض المتوسطي، وتتمثل عموما مهامه في النقاط التالية :

أ- ضمان عبور الناقلات التجارية والنفطية من البحر الأبيض المتوسط على الشرق الأوسط، تخوفا من المساس بشريكاتها النفطية أو بهذه المادة الحيوية لاقتصادها. فالأسطول سند هام للناقلات التي تعبر قناة السويس او مضيقي البوسفور والدردنيل وكذا البحر الأسود .[1]

ب- مراقبة تحركات القوى النووية (كفرنسا، روسيا، أوكرانيا) بحيث ترى بعض الدول المتوسطية كمثال فرنسا – التي تعتبر الدولة النووية الوحيدة في البحر المتوسط – أن الوضع الدولي يساعدها على استعادة أدوارها العسكرية في البحر المتوسط. هذا الأمر دعاها إلى أن تبقى أسطولها المتوسطي المرابط بـ ." طولون : toulon في حالة ترقب واستعداد دائم. صف إلى ذالك رفضها الانضمام كعضو كامل الحقوق غلى حلف شمال الأطلسي ومواصلتها في إتباع سياسة " الكبرياء العالمي" التي إلتزمتها منذ عهد الرئيس " شارل ديغول" مؤكدة على مقدرتها على ضمان أمناها بنفسها جون اللجوء إلى الدعم قوة النووية أخرى. غلا أن القوى المتوسطية على يقين تام أنه ليس بمقدورها منافسة

[1]- خيرالدين، البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية، شؤون الأوساط، العدد115،2004ص64.

الأسطول السادس عسكرياوامنيا مما دعاها غلى تنسيق والتعاون فيما بينها. إن الأسطول الأوكراني السادس يراقب كذلك بحذر تحركات الأسطول الروسي والأسطولالأوكراني اللذان يطالبان بحر الإشراف على أمن البحر الأسود الذي يعد مدخلا" حيويا" للبحر المتوسط. ويبقى أن هذه الأساطيل الحربية الحاملة لأسلحة تقليدية ونووية فتاكة التي تجوب المتوسط تشكل تهديدا كبيرا للأمن المتوسطي.[1]

ج–دعم القواعد العسكرية في المتوسط بأجهزة للمراقبة والتجسس، فبعد الحرب الخليج ارتأت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة دعم قواعدها العسكرية بأجهزة جديدة للمراقبة والتصنت وبأجهزة للإنذار المبكر اعتقادا منها أن قاعدة " سراغوزا" الإسبانية فشلت في مراقبة الدول المتوسطية التي يحوم حولها شك بناء مفاعل نووية الإسبانية فشلت في مراقبة الدول المتوسطية لبتي يحوم حولها شك بناء مفاعل نووية سرية، وكذا اغتنام تركيا واليونان فرصة حرب الخليج وانشغال الولايات المتحدة الأمريكية، لشراء أسلحة من السوق الأسلحة العسكرية السرية . فنجد أن الأسطول السادس يراقب عدم انتشار مثل هذه الأنواع من الأسلحة تجنبا لمزيد من النزاعات في حوض المتوسط .

د– مراقبة النزاعات الإقليمية وحصر عملياتها العسكرية لمنع امتدادهاإلى دول مجاورة خاصة بعد الحرب الخليج الثانية حيث عرف حوض المتوسط زيادة في حدة النزاعات الداخلية ، التي ترجع أسباب معظمها إلى مشكلة تعدد القوميات، فمعظمها تأثر بموجة الإنفصالات التي عرفتها الجمهوريات السوفياتية. ونعطي هذا المثال ما وقع في يوغسلافيا التي تحوي عدة قوميات وديانات أرادت كل قومية تأسيس كيان سياسي خاص بها، فتولي الأسطول السادس إلى مراقبة النزاع بين تركيا واليونان وقبرص حيث ماري الردع والضغط العسكري على الطرفين لتسهيل الحلول الدبلوماسية.

المطلب الثاني : السياسة الأمنية لحلف شمال الأطلسي في المتوسط

إن مهام حلف شمال الأطلسي المتوسط تختلف مهامه الأسطول الأمريكي السادس، إلا أن الأهداف الإستراتيجية الكبرى تبقى نفسها، وهي المتمثلة في تحقيق الأمن

[1] خير الدين، المرجع السابق،ص96.

والاستقرار والحفاظ على مصالح الأمريكية في المنطقة. ويتضح هذا من خلال التنسيق القائم بينهما حول مراقبة النزاعات الداخلية في حوض المتوسط و مراقبة تحركات القوى الأوروبية المتوسطة .[1]

كان الدور الأساسي لحلف شمال الأطلسي في الماضي منافسة حلف وارسو إلا أن بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الإتحاد السوفياتي يرى البعض عدم جدوى بقاءه ونجد بهذا الصدد تصريح غيرها رد شرويدر هنالك ضرورة لكي يتكيف حلف شمال الأطلسي– الناتو– مع الوضع الجديد، بعدد انتهاء عصر الحرب الباردة، وان يتحول إلى منظمة جديدة تختلف تماما" عما كانت عليه في السابق"، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية أحسنت استغلال الوضع الأمني في حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة بعد اندلاع أزمة كوسوفو و التي عجزت الدول الأوروبية عن حلها لتثبت قدرتها ف بحا ما عجز الأوروبيين عنه، و هنا يرد التصريح الهام للرئيس الأمريكي السابق" بيل كلينتون " حين عبر عن رفض الولايات المتحدة الأمريكية التقيد بأية حدود جغرافية فيما يتصل بإمكانية تدخل الحلف لمواجهة ما يعتبره تهديدا لأمن عضو من أعضاءه، هذا ما يجعل العالم كله مجالا مفتوحا لتدخل الحلف الأطلسي. غلا أن الدول الأوروبية وخاصة فرنسا أبدت معارضتها لهذه السياسة الجديدة للحلف. ومن هنا جاء : المفهوم الإستراتيجي الجديد" والذي مفاده أن تدخل عسكري لن يكون تحت قيادة أمريكية مستقلة، بل يكون هذا التدخل تحت إشراف كل دول الأعضاء. و إن قلنا أن المفهوم الإستراتيجي الجديد يسمح لها بالتدخل العسكري في مناطق خراج المجال الأطلسي ، فذك يعني كذلك أم المجال المتوسطي سيكون أول مجال يثير الاهتمام بين الولايات المتحدة الأمريكيةباعتبار أن المنطقة تمثل أولا جوهر الصراع الدولي الجديد بين الولايات المتحدة الأمريكيةباعتبار أن المنطقة تمثل أولا جوهر الصراع الدولي الجديد بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي. وثانيا إنا المجال المتوسطي أصبح بالمفهوم الأوروبي والأمريكي مصدر تهديد للمصالح الأمريكية والأوروبية (مشاكل الإرهاب، مشاكل الهجرة ...الخ

[1]– نفس المرجع، ص 101.

)وثالثا أن أهمية المنطقة المتوسطيةتزايدت في هذه المرحلة كون الأمن الاقتصادي يشك جوهر السياسات الدولية [1] ،فمصير استقرار النظام الدولي الجديد كله متعلق بعلاقات التعاون والتفاعل الايجابي، لاسيما بين الدول حلف شمال الأطلسي ودول المتوسط عن طريق ربط الجسور الحوار كأداة أساسية لتحقيق المصالح المشتركة ومواجهة تحديات العولمة الأمنية و الاقتصادية وإيجاد حلول حقيقية لمشاكل الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة.[2]

وتتمثل عموما المهام المسندة لحلف شمال الأطلسي في منطقة حوض المتوسط والتي جاءت مدرجة في المفهوم الإستراتيجي الجديد في مايلي:

أ- مساعدة المنظمات الإقليمية على إحلال الأمن في المتوسط، وذلك من خلال مساعدة المنظمات الإقليمية المهتمة بأمن المتوسط عملا على حل الأزمات بداخل الحوض لتفوت فرصة حلها على القوى الأوروبية الفاعلة والمهتمة بالمسائل الأمنية المتوسطية وذلك عن طريق إنشاء قوات مسلحة أطلسية تتاقلن مع الوضع الجديد داخا الحوض المتوسطي وهي:

- قوات الرد السريع LES FAR والتي تتكون من خمس فرق عسكرية فرقتان من بريطانيا وفرقة من قوات المحمولةجوا، وهي متعددت الجنسيات (ألمانيا، هولندا، بلجيكا، بريطانيا) وفرقة إيطاليا تدعمها قوات اليونانية وفرقة تتكون من قوات أمريكية مهامها التدخل في المناطق المتاخمة للجناح الجنوبي للحلف الأطلسي، وهي تعتبر المحرك الأساسي بقوات الأطلسية .

- القوات المتعددة الجنسيات والمهمات، والتي جاءت لتتوجه لمفهوم جديد مبني على بنيات عسكرية مرنة وسريعة الحركة كون المخاطر الجديدة يمكن معالجتها بعمليات انتشار سريعة، وفي هذا الإطار تم الاتفاق في بروكسيل عام 1994 وأثناء القمة الأطلسية

[1]- احمد فتحي سرور، العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة والقانون (نظرات في العالم متغير)، القاهرة: دار الشروق، الطبعة2، 2005،ص 181 .

[2]- نفس المرجع، ص 183.

على تشكيل قوات مشتركة متعددة المهام والتي إليها مهمة التدخل خارج لنطاق الجغرافي الأطلسي.

– الأسطول الحربي الدائم في حوض المتوسط والذي تم الاتفاق على إنشاءه في أفريل 1994 في بروكسل من طرف سبع دول أعضاء في الحلف الاطلسي، ويتشكل هذا الأخير من وحدات حربية ومهمته تقوية الجناح الجنوبي للحف الأطلسي.[1]

ب– فضب الأمن الأوروبي عم الأمن المتوسطي، بحيث تسعى الدول الأوروبية من خلال مشروعاتها الودودة إلى المزج بين أمنها وأمن الدول المتوسطية. مما زاد من التخوفات الأمريكية تجاه المبادرات الأوروبية التي ترى فيها محاولات لإنشاء حلف أمني مستقل من حلف شمال الأطلسي بهدف الدفاع عن المصالح الأوروبية والمتوسطية، مما يعطي للدول الأوروبية استقلالية عن حلف شمال الأطلسي ويحد بذلك من أهمية ومهامه لهذا السبب اخذ هذا الأخير بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يتبع سياسة جديدة لإعاقة الدول الأوروبية التي تقودها ما من فرنسا، إيطاليا ، وإسبانيا، كما فعلت قبلها كل من فرنسا وألمانيا بإعلانهما القوة العسكرية موحدة في الحوض البحر الأبيض المتوسط.

ج– تطويق الخطر الإرهابي المتوسطي، والذي يأخذ حيز كبير وهام من الإستراتيجية المتوسطية للولايات المتحدة الأمريكية، ونجد أن هذه الأخيرة ودول الاتحاد الأوروبي تصنف ما تطلق عليه الإرهاب المتوسطي في ضمن المخاطر الآتية من الجنوب التي لا بد من مراقبتها واحتوائها، بحيث نعتب الولايات المتحدة الأمريكية أم هذه الظاهرة في المنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط أصبحت من التحديات الأمنية اتي تهدد المصالح الأمريكية والأوروبية في الآن نفسه مما يؤكد ضرورة القضاء والتحكم في الظاهرة خصوصا بعد التفجيرات نيويورك وواشنطن [2]

المطلب الثالث: الجديد في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001

[1]–أمينة بوغرارة، واجهة على العلاقات الدولية (الإستراتيجية الأمريكية في الحوض المتوسط)،الأسطول،الجزائر: الامبرالية ، مصلحة الطباعة والنسخ القوات البحرية ، العدد18،أوت 1999،ص 13.

[2]– خير الدين العايب، مرجع سابق، ص105.

مما لاشك فيه أن تاريخ 11 سبتمبر 2001 سجل كمحطة فاصلة بين كل ما سبقها على الصعيد الفكر الإستراتيجي الأمريكي، و أن الهجمات الإرهابية على برجي نيويورك خلقت أوضاعا عالمية جديدة وأفرزت متغيرات من شأنها ان تقلب الموازين وتعيد ترتيب القضايا العالمية وفقا لمعايير ومصالح فرضتها المستجدات والعلاقات الدولية يمكن القول أن بغد 11 سبتمبر 2001، أصبح " العنصر الأمني" السمة المهيمنة على العلاقات الدولية .

يعني هذا المفهوم السياسي أنه تم إعادة تنظيم أجزاء كبيرة من الخرائط الجيو – سياسية كالخريطة كمنطقة المتوسط والشرق الأوسط الكبير، بحيث أصبحت الولايات المتحدة أكثر قربا من منطقة المتوسط. و أصبحت الحرب ضد الإرهاب هي البند الأساسي على جدول أعمالها في العالم كله. بحيث جعلت منه الإدارة الأمريكية حجة إستراتيجية تساعدها علة تحقيق السيادة المطلقة على كل مناطق العالم.[1] عموما الإستراتيجية الأمنية الجديدة التي وردت في نص إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي جاءت للتضمن ولتطبق ميدانيا، مبدأين استراتيجيين أساسيان هما :

1- إستراتيجية الضربة الوقائية (الضربة الإستباقية) : إن التوجه الأمريكي الجديد أصبح في جوهره هجومي وليس احتوائيا او دفاعيا. ومبدأ العمل الوقائي بهدف التصدي لأي نوع من التهديدات، حتى لو كانت تهديدات خيالية لا يوجد أي دليل فعلي على وجودها على ارض الواقع. وكان العراق ساحة الرئيسية لتطبيق هذا المبدأ من جانب إدارة جورج بوش، التي تحدت العالم بأسره تقريبا من أجل شن الحربللإطاحة بنظام صادم حسين، بحجة امتلاكه أسلحة دمارشامل، وارتباطه بعلاقات وثيقة مع تنظيم القاعدة. وهي المزاعم التي تبين أن لا أساس لها من الصحة.

2- إستراتيجية مبدأ تغيير الأنظمة: والتي تسعى إلى تغيرات عميقة في البنية الداخلية للعديد من المناطق والدول في العالم. وهو يستند إلى تغيرات دول عظمى لا منازع حقيقي

[1] – عبد الله تركماني ، تداعيات الارهاب على العلاقات الدولية على الرابط :
www.heme.bredband/net/cdpps337.htm

لها. ويبدو أن زعزعة الاستقرار صار نتيجة متوقعة أو مطلوبة كهدف لذاته من قبل الإدارة الأمريكية الحالية، ليتاح في ظل هذا الوضع السائد إمكانات التدخل لتغيير أوضاع وإعادة تشكيل أوضاع تعزز الخطة الإستراتيجيةالدولية الأشمل والأوسع مدى، بجذب كل الخيوط القيادة العالمية في كل مكان إلى يد الولايات المتحدة. ونجد أن الحرب على العراق شكلت نقطة تطور بالغة الأهمية في العلاقات الدولية تتجاوز دلالاتها السياق الإقليمي إالى محاولة الإدارة الأمريكية إرساء مبادئ جديدة تقوم على تكريس حقها في التدخل العسكري متى وأينما شاءت .[1]

غن الحديث عن الإستراتيجية الأمنية الأمريكية يستدعي التطرق إليها من خلال الحوار المتوسطي الذي بعثه الحلف شمال الأطلسي، ويمكن أن نقسم هذا الحوار إلى حواريين إثنين وهذا نسبة على أطراف الموجه إليه :

1- الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسيالموجه لدول شمال وهو عبارة عن حوار بين حلفاءه، والذي يهدف في لبه إلى محاولة العمل على تقاسم الأعباء والمسؤوليات، ومعناه كذلك حوار حول ما يجب تغييره بين أمريكا الشمالية وأوروبا ومعناه كذلك أن أوروبا مسؤولياتها ، وهو كذلك حوار حول ما يجب تغييره بين أمريكا الشمالية أوروبا ومعناهكذلك أن أوروبا مطالبة بالحفاظ على استقرار هذه القارة وان تتحمل أوروبا مسؤولياتها على المستوي الأمني .

2- الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي الموجه لدول جنوب المتوسط أي مع دول المغرب العربي ونجد أن هذه الدول تلقت مبادرة حوار الحلف الأطلسي كسياسة الالتزام المتناقض، فبالنسبة إليهم مبادرة الحوار تهدف خاصة إلى حماية الغرب من تدفق الهجرة وتهريب الأسلحة والمخدرات والإرهاب .[2]

ومن المحفزات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة جنوب المتوسط، مشروع " إيزناست" الذي يرمي إلى تطبيع التعاون الاقتصادي بين الدول شمال إفريقيا

---

[1]- نفس المرجع السابق

[2]- بو سالم رشيد، حلف شمالي الاطلسي من اجل حوار متوسطي ، الجيش، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، ع454،ماي 2001، ص36

والوليات المتحدة الأمريكية عم طريق تشجيع التبادل التجاري و الاستثمار الأمريكي في المنطقة، إلا انه لا يحمل مساعدات مباشرة لدول شمال إفريقيا، دون أن ننسى مشروع الشرق الأوسط الكبير والذي يشمل بناءا على تقرير للأمم المتحدة ثلاث ميادين هي : نشر الديمقراطية والحكم الصالح، وبناء مجتمع معرفي و توسيع الفرص الاقتصادية. إلا أن الأهداف السياسية منه تغلب الأهداف الاقتصادية ، كونه يهدف أكثر إلى احتواء المنطقة والتحكم فيما سمي " الإرهاب الجهادي"كما أن هذه المبادرة الأمريكية تسعى إلى جعل إسرائيل لعدا ثالثا في العلاقات الأمريكية– العربية. مما لا ينبأ بآفاق حل الأزمة الصراع العربي– الإسرائيلي، والاستقرار والأمن في المنطقة كلها.

المبحث الثالث: أثر الرهانات الأمنية الجديدة على السياسات الإقليمية المتوسطية

المطلب الأول :حدود السياسات الإقليمية في المتوسط

إن البعد الأخير " لمثلث الإقليمية " هو الهوية حيث تعرقل تشكيلات صدام الحضارة أي شكل من الإقليمية أو وجود هوية إقليمية، هذه الأخيرة التي يمكن تصورها كنتيجة نهائية لعمليات بناء الإقليم. ولسوء الحظ فإن الهجمات الإرهابية على البتاغون والأبراج التوأمية في نيويورك في 2001، إلى محطة سكة حديد"Atouocha" في مدريد 2004، إلى قطار أنفاق لندن في 2005، إضافة إلى العديد من الهجمات الإرهابية الأخرى في بلدان الجنوبية، أدت إلى زيادة التعصب وسوء الفهم الثقافي بين الساكنين على صفتي المتوسط، وصل هذا الاتجاه السلبي قمته أثناء ما سمي بـ:"أزمة الصور الكاريكاتورية الدانمركية " في 2006، ثم ما حدث في جوان 2009، الذي اثبت أن ما يميز الوقت الحاضر هو " موجة من التعصب أو عدم التسامح"، باعتبار أن الأحزاب الأوروبية التي لاقت الدعم الأكبر من الناخبين الأوروبيون هي الأحزاب المتطرفة، التي كانت عندها برامج انتخابية مشبعة بالمحادثات عديمة التسامح، والرؤى الخائفة من الأجانب المتعددي الأعراق الموجودين في أوروبا، بينما اغلب الأحزاب اليسارية الأوروبية التي تستحسن التكامل العرقي فقدت إجماع الناخبين. إن هذه القراءة الحضارية

الثقافية والدينية، لاسيما بعد أحداث 11 من سبتمبر التي أعطت مصداقية لأطروحة هنتنغون، وتظهر التصعيد في قراءة التهديد والعداء السياسي، فأصبح العالم الإسلامي يوصف بالعدو فقط لأنه يمثل " الآخر"، كما تعبر عن انخفاض في سقف التسامح الغربي، عن طريق تقديم تهديدات غير عسكرية بمفردات عسكرية[1].

فالاستقطاب الإقليمي سببه تجدد النزاع العربي– الإسرائيلي، والحرب في العراق وآثارها، ما كان له نتيجة جدية حتى على المستوى العلاقات الفردية الأورو–متوسطية، لذا فالخوف من الأجانب (xnophobia)، ورهاب الإسلام (Islamophbia)، وتزايد اللاتسامح حتى يعيق الثقة وتبنى الهوية المشتركة وكل هذه الأحداث تشي بأن منطقى المتوسط في السنوات الأخيرة أثر عليها زيادة التعصب، وهكذا فهي بعيدة عن خلق هوية إقليمية متوسطية، بينما للتحرك على طول استمرارية الهوية نحو" المنطقة الرمادية" من الإقليمية، فالهوية الإقليمية يجب أن تنشأ من قبل الاشتراك في "نحن نشعر" وإحساس الملكية المشتركة للفضاء المتوسطي. لكن السنوات الت16 الأخيرة التي طبعا الركود الاقتصادي، النزاعات السياسية، وسوء الفهم الثقافي الجدين جعلت من عملية بناء إقليم متوسطي مسعى صعبا. إن الهوية السياسية الإقليمية لا تظهر من خلال تقارب مصالح الممثلين فقط لكن من خلال المساومة التصورية والإجماع الجدلي، واستعمال للمعايير و الاتفاقيات ذات الدور الفعال قد يصبحان تراكيب ضمن عمليات أعمق من الاتصال الاجتماعي وتطير للقيم والمعايير الداخلية[2].

إن التشكيل الإقليمي، وقراره لقبول موجة ثانية من مقدمي الطلبات لدخول الاتحاد، ذلك القرار الذي اتخذ تحت ضغط الأحداث التي أحاطت بتعاقب الحروب اليوغسلافية وأزمة كوسوفو، لا تعني بالضرورة أنا ما كان جيدا لـ:15 بلدا أوروبيا سيكون جيدا للغرب والإسلام، أو لإسرائيل وفلسطين، ببساطة لأن الشروط في أوروبا قد لا تكون نفسها في مكان أخر، ما يوضح استحالة اخذ نموذج (مثلOSCE) وتطبيقه أو تحويله

[1]– عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق،ص : 112

[2]–زياني صالح، حجيج امال، مرجع سابق ، ص : 86–87

'ليا إلى مكان آخر، فعلى الخلاف(OSCE) العلاقة الأورو–متوسطية لا تعكس بالكامل فكرة التعاون المتساوي، ويجب أن تنجز مستويات جديدة للتكامل بتقوية إحساس الملكية المشتركة في العلاقة بكل الشركاء المتوسطيين، كما أن الحقيقة بأن"ثقافة الأمن" في بلدان جنوب المتوسط تختلف لدرجة كبيرة عن تلك التي في أوروبا وتجربة مؤتمر الامن والتعاون/منظمة الأمن واتعاون، إضافة إلى أن البيئة السياسية والنفسية مختلفة هي الأخرى، مما يؤثر على بناء الأمن الإقليمي في المتوسط. وبسبب هذه الاختلافات الثقافية والتفاوت الاقتصادي في المتوسط، ستكون عملية التكامل لأكثر صعوبة من عملية التكامل الأوروبي أو التكامل في المنطقة أسيا والمحيط الهادي أين الاختلافات الثقافية الوطنية والتفاوت الاقتصادي أصغر وأقل تقلبا، ففي شمال إفريقيا مثلا الدول الإسلامية والفقيرة بالدرجة الأولى مرتابة بعمق من المحولات الغربية لتفرض عليها " هوية إقليمية"، هذه الهوية التي تعتبر كمكون رئيسي في بناء إقليم ضمن نظريات جماعات الأمن التعددية والتي عي مستمدة بوضوح من مبادئ وقيم التنوير الغربية، وهي لا تعتمد على المعايير المشتركة التي تخلق ثقافة مدنية متسامحة فقط لكن أيضا على المؤسسات التي تجسد هذه المعايير بدعم من الدول القوية ماديا، وفي منطقة المتوسط هذه المعايير والمؤسسات والدول القوية كلها تقع أو تنبع من الغرب. وعلاوة على ذلك فالشركة الأورو–متوسطية كانت كاستجابة لإدراك أوروبي بأن التهديدات لأمنه تنجم عن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) وباعتبار الاتحاد الاوروبي هو الشريك الأقوى فهو قادر على أن يفرض مصالحه ورغباته على جيرانه المتوسطيين ، وتبعا لذلك تنظر العدبد من الدول العربية إلى محاولة الشراكة الأورو المتوسطية "لبناء إقليم" مكيدة استعمارية جديدة مهددة، فلا يمكن أن تثير إلا النزاع [1].

ورغم أن الشمال كانت تجربة عظيمة في بناء الأمن وإمكانية الاستفادة منها لبناء نظام متوسطي، إلا أن عملية هلسنكي تظهر أن بناء نظام إقليمي كنموذج منظمة التعاون والأمن في أوروبا لا يمكن إنجازه بينما القضايا الأمنية في المتوسط ما زالت مهيمنة،

[1]- مرجع سابق،ص : 89

فهيمنة القضايا الأمنة الصلبة في الجنوب تخلق الشكوك بأن القدمة لأنظمة أمنية ناعمة ستؤدي إلى تخليد القضايا الأمنية الصلبة في الجنوب تخلق الشكوك بأن المقدمة لأنظمة أمنية ناعمة ستؤدي إلى تخليدالقضايا الأمنية الصلبة، وتأكيد الاتحاد الأوروبي ومبادرات منظمة حلف شمال الأطلسي على القضايا الأمنية الناعمة لم تساعدلتحسين صورة هذه المؤسسات في الجنوب، لكن مثل هذه الصورة يمكن أن تمر بتحويل رئيسي أذ ما خاطبت مبادرات هذه المؤسسات بصدق القضايا الأمنية الصلبة الجنوبية، وهذا تفتح افاقا جديدة لمقدمة لأنظمة الأمن التعاوني، وتعطي أكثر إلى أنظمة الأمن الناعم.

فالمسعى الصحيح اجدول أعمال أمن المتوسط يجب أن يقترن أيضا بتوسيع الفضاء المتوسطي، فمنذ البداية فضاء عملية هلنسكي شمل الممثلين المعنيين وذوي العلاقة في الشرق و الغرب، إلا ان هذا لم يكن عمليا في كل المبادرات الأمنية الشمالية في المتوسط ، هذه المبادرات كركزت على اختيار بعض الممثلين دون تجديد معايير واضحة باستثناء المصادقة السياسية للشمال ولذلك أبقى الحوار الأورو–متوسطي مفصولا عن الحوار الأوروبي مع الخليج، الأمر لاذي يخلق مخاوف الإنقسامات السياسية في الجنوب، والاتحاد الأوروبي أصر على التفاوض مع ممثلي جنوب المتوسط منفصلين ، وهي المقاربة التي لم تتبع في أي تجمع إقليمي آخر، وحتى حضور جامعة لدول العربية (the league of arab states)التي كانت منذ البداية في عملية برشلونة كغطاء لغياب بعض الدول العربية في العملية، وعلى أي حال فهذا الحضور الرمزي غير كاف ، وتوسيع الفضاء المتوسطي لتضمين الممثلين العرب الاخرون الذين لديهم الرغبة للانضمام إلأى العملية يمكن أن يشكل خطوة هامة فب اتجاه تهدئة المخاوف الأمنية للمثلي جنوب المتوسط [1] .

ليس تحليل الأمن في المتوسط الاقليمية بالمسألة الهينة، فالمتوسط بتعدد أمنه مع مستويات متميزة من المشاكل الاقليمية الفرعية، مع قضايا متعددة كمسألة الصحراء

[1]- حضر بشارة، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى مؤتمر باريس (1990-2008)، مرجع سابق، ص : 228-299

الغربية، الرق الأدنى، بحر إيجة، البلقان، يطرح التساؤل عم المبررات استخدام " مقاربة متوسطية" للتعامل مع هذه الصراعات المحلية التي لا تشكل بؤر توتر إقليمية للمتوسط الجيوسياسي، في حين التغاضي عن أكبر بؤرة توتر إقليمية تنعكس على المنطقة ككل وتتجاوزها إلى النظام الدولي، لأن الصراع العريب– الاسرائيلي لطالما وقف ويحول إلى اليوم دون تقدم في مبادرات الأمن والتعاون المتوسطية، ومع ذلك يبقى الحديث عن المتوسط بصيغة الجمع أقرب منها إلى صيغة الفرد، ورغم أن هذه القضايا الأمنية لا يمكن أحيانا فهمها بمعزل عن بعضها البعض، لأن ما يحدث في شمال إفريقيا أو في الخليج يساهم بدرجة كبيرة في البيئة الأمنية الشرق الأوسطية، ثم أن الاعتماد المتبادل بين البيئات الأمنية المنفصلة تقليديا نتيجة السعي الواسع لامتلاك أسلحة ونظم نعلومات حديثة أوجد" منطقة رمادية" Girey a Area" ذات دلالة.

الأمن الإقليمي للمتوسط معقد جدا ويمكن أن يحلل من العديد من المظاهر الأخرى: مثل السلام من الناحية حضور الديمقراطيات التحريرية، مستوى التنمية الاقتصادية، الاعتماد الاقتصادي، إطار ثقافي مشترك، حضور تجانس إقليمي، تشكيل ميزان قوى إقليمي، تهديد خارجي مشترك بالوضع الاقليمي الراهن.

اذا كانت " المنطقة /الإقليم" من المنظور الأمني تعني وجود نظام وذي دلالة علاقات الأمن بين المجموعة من الدول متقاربة جغرافيا، وبأن تحديد الهوية نظم إقليمية يضع مستويين للتحليل يوجدان بين النظام والدولة، النظم الفرعية نفسها، وأنماط العلاقات بينها، كما شكل ميزان القوى المحلي عاملا مميزا للبيئة الأمنية فإن المتوسط لا يشكل بين مركبين للأمن الغربي (الأورو– أطلسي) والشرق الأوسطي المتميزان بحساسية أمنية شديدة، إلا أن ذلك لا يعني انفصالا تاما بين الشواغل الأمنية في المنطقة[1] .

صفوة القول أ، الاشكالية الأمنية متوسطيا تعاني من غياب موضوعي لتصور مشترك للأمن في ال جهة وبين الدول الجنوبية من جهة أخرى، كما تعاني خللا كبيرا لصالح الضفة الجنوبية، هذا اللاتوازنواللاتماثل مرشح للاستمرار مستقبلا خاصة مع عمل

[1]- مرجع سابق، ص : 230

الغرب على الإبقاء على قدرات الدول العربية محدودة جدا بشتى الوسائل مستعملا في ذلك القوة إن اقتضى الأمر، وصار يؤثر بوضوح في المشهد المتوسطي من خلال صياغة علاقات العرب فيما بينهم ومع الأطراف الأخرى، وفي المقابل فإن الدول العربية تفتقر إلى رؤية أمنية موحدة في المتوسط ولم تستطع التوصل بعد إلى موقع الطرف المؤثر على الأطراف الأخرى. إضافة إلى الاختلاف الواضح الذي يصل حد التناقض في مدركات التهديد على جانبي المتوسط .

المتوسط قد يعتبر كمخبر لتجربة مهمة تأخذ مكانا في العلاقات الدولية الراهنة، هذا يستلزم اختراع" منطقة" غير موجودة لحد الان وهندسة اجتماعية لهوية إقليمية التي لا تؤسس على أساس الدم أو الدين بل العكس أساس المجنمع المدني.

فخلال لسنوات التي انقضت منذ توقيع إعلان برشلونة أثبت مفهوم الأمن مركزيا في النقاش بين الشركاء شملي وجنوبي المتوسط، إلا أن هذا النقاش لم يولد أشتراك في مفهوم الامن، وهكذا لم يسمح تعزيز تلك الأرضية التصويرية والرؤى الأمنيةالشركاء لم يكونوا قادرين على خلق أرضية مشتركة ولا بناء التعاون بحزم، ولذلك لم يكونوا قدرين على التوقيع على " الميثاق الأورو متوسطي للسلام والاستقرار" ما يطرح أهمية استكشاف مفهوم الأمن ضمن الاطار الأورو–متوسطي الذي يجب أن يستمر لكي يضيق الفجوات لبن التصورات والأهداف، ولجعل من الممكن خلق لأرضية مشتركة .

بدلا من المشاريع الأمنية الإقليمية الشاملة الطموحة المتصورة في عملية برشلونة وضعت السياسة الأوروبية للجوار بجدية في المسألة الاقليمية، بتمهيد الطريق للعلاقات الاورو–متوسطية الثنائية، ثم أعاد الاتحاد من أجل المتوسط هيكلة العلاقات الاورو–متوسطية طبقا للتجمعات الاقليمية الخاصة التي خلقت حول مشاريع تقنية، الذي قد يتضمن ممثلين خاصين وفواعل غير إقليمية، ما يمكن أن يعتبر كتجربة للعملية الاقليمية المتغيرة، لكنه بالتأكيد ليس المقدمة إلى الإقليمية المؤسسة، فالمتوسط ليس له" هوية استراتيجية" تعترف بوجود خصوصيات كل الأقاليم والأطراف، هناك هويات أمن تشمل أ/ن اتحاد أوروبا الغربية، زائد أمن الاتحاد الأوروبي، زائد أمن منظمة حلف شمال

الاطلسي، زائد أمن منظمة الأمن والتعاون في المتوسط، لكنهم لم يتوصلوا لحد الأن لأمن متوسطي(أي: أمن +أمن+امن، إن المنطقة بهذا المعنى بعيدة عن تطير منظور أمن متاكمل وشامل للمتوسط[1]

المطلب الثاني: اشكالية المبادرات الأمنية في المتوسط

إن الازدواجية في العمل وغياب التعاضد بين المبادرات ، بمعنى أن المبادرات عديدة ولكنها تعمل في نفس المجالات، مثلا مبادرة حلف شمال الأطلسي تقوم على العمل سويا مع قوات دول الجنوب، وخلق انسجام وتجانس في تعويد القوات على العمل مع بعضها بدون أي إشكال ومجموعة(5+5) تتحدث عن نفس المجال وكلها عضو في المجموعة الأولى ماعدا ليبيا التي تم إعادتها فيما بعد، بالإضافة إلى الاشتراك في التعاون في مجال الحماية المدنية، ومنه تعاون البلدان المنخرطة في الحوار في العمل مع بعضها لمواجهة مشاكل الطبيعة أو انفجار في مصنع المواد الكيميائية مثلا، فهناك مبادرات تتحدث في نفس المجالات بدون فائدة، لأنها جميعها تركز على الجانب الأمني بالأساس، مما يفرغها من محتواها، ثم أن كل إطار سواء الاتحاد الأوروبي أو الحلف الأطلسي لا يريد أن يكون أحداهما منطويا تحت الأخر، إنما يسعى كل إطار إلى التميز والانفراد بمبادرته، وهو السبب الذي دفع بالحلف الأطلسي إلى تسويق المبررات بقائه بعد انتهاء الحرب الباردة. وبخصوص قضية الازدواجية في العمل فقد طلبت الجزائر توضيحات من الأوروبيين بخصوص إضافة جوار أمني مع الدول المتوسطية المنخرطة في الشراكة الأورو متوسطية وذلك في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، والقيمة المضافة التي يوفرها هذا الإطار مقارنة بالحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، وكذلك عن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، ودعت من خلال الندوة الوزارية الأوروبية– المغاربية المنعقدة في جوان2004، إلى ضرورة أن يكون هذا الإطار المتعلق بقضايا الدفاع والأمن كإطار جديد بقيمة إضافية للمبادرات الجارية في مجال الحوار السياسي، لكن دون أحداث ازدواجية في العمل مع الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، والمغرب من جهته ادعى في

[1]- عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص : 115

ماي 2005 أن أهداف وأعمال السياسة الأوروبية للأمن والدفاع أهم من تلك المتعلقة بالشراكة الأورومتوسطية . وهوما سيؤدي إلى خلق أطر جديد التي ستؤدي بدورها إلى أضعاف الحوارات الشاملة وإعاقة إمكانية تشكيل بنية أمنية إقليمية في المتوسط . وأحيانا هذه الازدواجية هي نتيجة داخل مؤسسة واحدة في حالة الاتحاد الأوروبي الذي يعمل من خلال مرحلتين: حوار في إطار الشراكة الأورومتوسطية من خلال مجموعة كبار المسؤولين، وحوار على مستوى خبير بين اللجنة الأمنية والسياسية للإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، وحتى الدول المغاربية تساهم في هذه الازدواجية، كالجزائر في تفضيلها للحوار الأمني والأورو–مغاربي كعملية أمنية لبرشلونة مصغرة، والذي يوجد من خلال الإطار المحصور لمجموعة (5+5)، وكل هذا يشمل الانطلاق المستمر للهياكل الجديدة بعيدا عن أي تصور لبنية أمنية إقليمية، وهذا التجزؤ في الأمن يمكن أن يبرر بتحديد البحر المتوسط على انه مجموعة من المناطق الفرعية، ما يجعل الدينامية الأمنية المتوسطية مفككة المفاصل ومختلفة عن منطقة إلى أخرى[1].

الإشكال الأخر يخص مجالات التعاون، فأصحاب المبادرات هم الذين يحددون أجندة التعاون وفق مصالحهم، بالتالي : فما هو جدواها؟ وما هي القيمة المضافة بالنسبة إلى الهندسة الأمنية في المتوسط؟ غن هذه المحالات هي تجسيد وفرض لمصالحهم مثلا: في مسألة " حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل" وذلك بتشديد اللهجة حول الخطر المحتمل وراء المشروع النووي الإيراني، وفي المقابل غض الطرف عن إسرائيل.وذلك لأن هوية الفاعل هي المحدد الأساسي في هذه العملية، فإذا كان انتشار الأسلحة النووية بتعلق بحليف أو صديق للغرب كإسرائيل مثلا فهو لا يمثل إشكالا أو تهديدا والعكس إذا كان الأمر يتعلق بعدو، وهو ما يعكس الاختلاف في مدركات التهديد بين الدول الشمالية والجنوبية، فما تعتبر هذه الأخيرة تهديدا جامع ومانعا يعتبره الغرب تهديدا جامعا غير مانع. الأمر نفسه ينطبق على منع تطوير الصواريخ طويلة المدى وربطها بامتلاك أسلحة

1-عبد النور بن عنتر ،البعد المتوسطي للأمن الجزائري،مرجع سابق،ص231

الدمار الشامل الهدف منه حظر امتلاك تكنولوجيا الصواريخ باعتبار أنها تؤدي إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل وهب القضية تسويق أو للتهديد عن طريق جعل إيران كتهديد للمنطقة، في حين يمكن اعتبار امتلاك إيران لأسلحة دمار الشامل من منظور واقعي كمقدمة لتوازن نووي في المنطقة. ما يعكس واقع أمني مشتت تميزه الريبة والشك المتبادل.

إن التنافس بين الفاعلين الأساسيين في هذه المبادرات، أي بين أوروبا وأمريكا، بالرغم من أن كل فاعل يروج إلى أن مبادرته لا تستهدف المشاريع المطروحة في المنطقة أو تحاول استبدالها وإنما تكملها، وفي هذا الشأن تؤكد أوروبا من خلال الندوات الأورومتوسطية على أن وجهة المسار برشلونة ليست الحلول مقام المبادرات الأخرى (عملية السلام، مؤتمرات الشرق الأوسط، شمال إفريقيا ..)، ولكن أن تكملها، والأمريكيون بدورهم يقولون بأن المشروع الشراكة مع الشرق الأوسط لا يستهدف عملية برشلونة، في حين أن الواقع يثبت غير ذلك حيث أن التنافس هي السمة المميزة للعلاقات بين الفاعلين في المتوسط.

ومع ذلك فإن هذا لا ينفي لأن للمبادرات الأمنية في المتوسط جملة كم الإسهامات الايجابية نوجزها باختصار فيما يلي:

- تغير المناخ الإدراكي وتحسينه، وجعلت كل الأطراف تقترب في وجهات النظر .
- سمحت لدول المتوسط (الجنوبية بالخصوص)بأن تجد منابر أمنية للتعبير عن مخاوفها، باعتبار تعودت على التلقي ورد الفعل دون المساهمة الفكرية الإستراتيجية الفعالة فيما يخص الأمن الإقليمي .
- خلق مناخ ثقة بين الدول الجنوب نفسها باعتبار أن بينها ريبة، وقد تساعد هذه المبادرات في إدخالها في تفاعلات تبادلية وتقارب نخبوي بينها .
- الاستفادة في تبادل الخبرات، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، ومحاولة إرساء نظام أمني خاص بها.

لكن المشكلة الأساسية التي تبقى مطروحة هي أن هذه المبادرات لم تغير شيئا من واقع الدول الجنوبية في المتوسط، مما يبرز إمكانية عدم قبول مشاريع أخرى سيكون مصيرها نفس مصير المشاريع التي سبقتها، لانخفاض مستوى الطموح الإقليمي. لذا هناك مجموعة من المتطلبات لتفادي الازدواجية ولإعادة تنظيم مسارات المبادرات الإقليمية وترقية البنية للتعاون، هي كالأتي:

- يجب أن تكون التوجيهات لتعديل المبادرات الإقليمية على أساس مبتدئ تقسيم العمل والقيمة المضافة لكل مبادرة، لإنجاز تكملات وكفاءات طبقا لقدرات كل إطار.
- يجب ـن يكون الصراع العربي – الإسرائيلي القضية الرئيسية، والتطبيع ليس شرطا للسلام ولكنه أحد أدوات تعزيزها. لأن أ] إطار إقليمي حقيقي لا يمكن أن يهمل النزاع الرئيسي في المنطقة، ولذلك فإن عملية السلام تحتاج إلى الدهم الحقيقي من المبادرات الإقليمية، ليس مجرد تلميحات للمشكلة في وثائق كل إطار[1].
- إلا أن في المتوسط لا يمكن إنجازه إذ بقيت مناطقه الثانوية غير مستقرة، فالاستقرار الإقليمي الفرعي شرط ضروري من شروط الاستقرار في المنطقة. ثم أن الديناميكيات المحلية (الإقليمية الفرعية) لها مقرريها الخاصين بها، وتتطور بشكل مستقل عن السياق الإقليمي. كما يجب التمييز بشكل واضح بين أمرين في التعامل مع القضايا الأمنية في المتوسط: قضايا مثل الانتشار الأولي والنزاع العربي–الإسرائيلي، والديناميكيات الإقليمية الفرعية، حيث أن تحسين المناخ الإدراكي في المتوسط في المستوى العمودي عامل ايجابي للمنطقة، لكن هذا التطور ليس لديه تأثير الانتشار السريع على السياقات الإقليمية الفرعية المتعددة.
- مستقبل الأمن المتوسط سيكون مبنيا على جنوبه لا على جانبه الشمالي وهكذا سيكون البعد جنوب–جنوب بمستوياته المختلفة (عربية مشتركة، عربيةاسرائيلية، المغرب، دول البقان) هو البعد الأكثر أهمية لبناء الأمن الإقليمي. لذا اللاعبون الأساسيون بجب

[1] - االيامين بن سعدون ، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية ، جامعة باتنة ،2012/2011،ص : 114-115

أن يتصرفوا بناء على التصورات الممثلين الجنوبيين لكي يعيدو تعريف المصالح بأسلوب جديد وتعاوني.

- إن مهمة التنسيق بين عدة مبادرات إقليمية بشكل من الأشكال هي كمسؤولية الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وعلى أي حال فإن التعددية للجهود الإقليمية هي مهمة أكثر صعوبة وتتطلب من البلدان الأجنبية التعاون أكثر فبما بينها، ما يضمن معالجة المشاكل السائدة في المنطقة. لظلك القوى الفاعلة يجب ان تفضل البعد جنوب–جنوب " كورشة إستراتيجية" لبلدتن المتوسط عامة، ولمروجي المبادرات خاصة، كما يجب أن يلعب أصحاب المبادرات دور" بناء نظام إقليمي"[1].
- إن الوسائل الأكثر ملائمة لمنع المسارات الثنائية من إعاقة النظرة المتعددة الأطراف، هي الاستقرار والأمن في المستويات الإقليمية الفرعية.فالإقليمية الفرعية للتعاون الأمني في المتوسط يجب أن تطور في أسلوب تفادي الازدواجية، ولعمل ذلك يجب التوفيق بين هذين المطلين، ويجب إعادة تنظيم العمل الإقليمي بطريقة التركيز على القيمة المضافة لكل مبادرة إقليمية والاستفادة من منافع تقسيم العمل لإدراك الموقف الإقليمي الفرعي كمسارات لتسهيل ودعم المسار المتعدد الأطراف الإقليمي. كما أن التصرف وفق ديناميكيات الأمن الإقليمي الفرعي ستحسن العلاقات جنوب–جنوب وتسهل بناء الأمن الإقليمي. وفي الحقيقة فان هياكل محدودة بشكل جغرافي كمجموعة (5+5) المواجهة إلى غربي المتوسط يمكن أن تكون أكثر كفاءة من الهياكل العالمية بسبب العدد المحدود للممثلين، ولكن بعض القضايا الأمنية مثل انتشار النووي يجب أن تعالج في المستوى الإقليمي. مت يبرز أن التعاون بمستوييه الإقليمي والإقليمي الفرعي هو الطريق الأكثر ملائمة لبناء الثقة والأمن في المتوسط [2].

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن هذا الانتشار للشركات في المنطقة يجمع لاعبين دوليين قد لا تكون لهم مصلحة فعلية في المتوسط ، ويستغلون قضية تعدد الشركات لتحريك

[1]- مرجع سابق، ص : 116
[2] - مرجع سابق ، ص : 117

مركز جاذبية التعاون في المتوسط إلى الشرق الأوسط، مثلما تفعل الولايات المتحدة من خلال مبادرة الشرق الأوسط ومبادرة اسطنبول للتعاون، وحيث لم تكن مصادفة تامة أن يتواكب طرح المشروع المتوسطي غلى جوار المشروع الشرق أوسطي، ما يبرز قضية طبيعة العلاقة الأوروبية بالولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

الخاتمـــة

الخاتمة

لقد أدى التغير في مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة والقائم على أمن الدول غلى تلاشي الحدود وتراجع مفهوم السيادة مما جعل الدول والكيانات تتخذ سياسات أمنية ذات طابع تعاوني لضمان امن الفرد بالدرجة الأولى فكانت السياسات الأمنية الأوروبية والأمريكية في المتوسط إحدى معالم هذا التحول ويمكن ان نستخلص من خلال ما سبق النتائج التالية :

عن ما فرزته نهاية الحرب كان له الأثر البالغ في تغيير حذري وعميق في السياسة العالمية حيث أوجدت دينامية جديدة وفعالة في المسرح الدولي، مما دفع حقل الدراسات الأمنية لإعادة النظر في مفاهيمه الأساسية يأتي في مقدمتها مفهوم الأمن الذي يعد من أبرز المفاهيم التي طرأ عليها التغير إذ انه تحول في مضمونه من الأمن العسكري التقليدي الذي يقتصر على الدفاع عن أراضي وسيادة الدولة ضد الغزو الخارجي غلى الأمن الموسع والشامل الذي يمس كيان الفرد البشري ويشمل عدة قطاعات سياسية، اقتصادية،اجتماعية،ثقافية وبيئية.

- يحضى حوض البحر الأبيض المتوسط بطبيعة جيوسياسية وإستراتيجية حيث يشمل ثلاث قارات (أوروبا، إفريقيا، آسيا) وتفاعلات سياسية والاقتصاد الدوليين يجعلانه يتبوأ الصدارة في الاهتمامات الاستراتيجي للمختلف الدول سواء في علاقاتها السلمية من خلال التعاون والتجارة أو في علاقاتها الصراعية من خلال التنافس والحروب، فهو يشعل مصدرا في دول الضفة الجنوبية خاصة معا لتحولات السياسية

والتغيرات الدراماتيكية مع مطلع عام 2011 (ثورات الربيع العربي)وما ترتب عليها من تهديدات أمنية في المنطقة من إرهاب دولي (تنظيم دولة داعش)، والهجرة الغير شرعية وانتشار الأسلحة والجريمة والمنظمة وغيرها من التهديدات الأمنية التي تمس بأمن واستقرار منططقة المتوسط .

منطقة المتوسط نتيجة للصعود المتسارع للتهديدات المختلفة بعد الحرب الباردة على أكثر من صعيد محلي، إقليمي ودولي كان لابد من تبني سياسات استراتيجيات عدة مرتبطة بقضايا وبأمن المتوسط باختلاف للأطراف المعينة والمهتمة به منها الأوروبية والأمريكية وذلك لمواجهة واحتواء التهديدات، إلا انه يمكن إعطاء هذه السياسات الأمنية الغربية في المتوسط الصيغة المصلحية وذلك لارتباطاتها باهدافا سياسية، أمنية واقتصادية، ويمكن إجمالها في ما يلي:

- التسابق الأمريكي الأوروبي في المنطقة غير الظاهرة للعلن إلا انه موجود وهو ما تأكده التصريحات المختلفة لكل منهما تجاه قضايا المنطقة فهذا التنافس والتعدد في المبادرات الأمنية المنافس لمشروع الشراكة الاورومتوسطية كمبادرة الشرق الأوسط الكبير والهادفة لإقامة منطقة تجارة حرة مع دول الشرق الاهتمام والتواجد الأمريكي في المتوسط ،من جانب آخر يؤكد تواجد الأسطول السادس الأمريكي في حوض المتوسط عن استحالة معالجة قضايا الأمن في أي منطقة دون أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية طرفا فيها سوءا بصفة مباشرة أو غير مباشرة، خاصة بعد ما فرضته أحداث 11 سبتمبر2001 من تحول كبير في العلاقات الدولية الأمر الذي اثر سلبيا على المبادرات الأوروبية في منطقة المتوسط خاصة المرتبطة منها بالأمن

- تشجيع الديمقراطية ودعم الانتخابات الحرة في المنطقة من خلال المساعدات التقنية والتدريب على الصعيد البرلماني وتقديم الاستشارات القانونية من شأنه تغليب النموذج الغربي في المنطقة من جهة ومن جهة اخرى التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

- كسب التأييد العالمي فيما يخص الخرب العالمية على الإرهاب

- الوقوف في وجه العدد المتزايد لما جرى الضفة الجنوبية، كما له من انعكاسات سلبية على أمنهم الداخلي بسبب ما يسببه التعدد الثقافي والإثني من مشكل أمنية .

- الرغبة في الحصول على فرص استثمار السوق المحلية لدول المنطقة لما تحويه هذه السوق من عوامل جذب المتمثلة في عوائد النفط

- الحفاظ على المصالح الإستراتيجية للدول الغربية خاصة الشركات الأمريكية والأوروبية العاملة في مجال الطاقة.

- إن التعاون المطروح من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لا يزيد غلا من فقر المنطقة المتوسطة ، فالتواجد العسكري الدائم لكلاهما وإن كان هدفه حماية وتحقيق أمن المنطقة إلا انه سبب التوتر والتهديد لأمن المنطقة بسبب تنامي روح الكراهية للغرب من طرف الشعوب العربية والمسلمة

- وإذا ما أردنا قراءة السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية نجدها تتغير حسب مصالحها وتحقيق أمنها واستقراره بما تفرضه التغيرات التي تطرأ على المتوسط وكيفية التعامل معها لمواكبة الأحداث الطارئة، ويعمل كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على مواكبة التغيرات التي تطرأ على مفهوم الأمن والتهديدات الجديدة بأسلوب مزدوج اذ من جهة يحاول تكييف سياسات تتوافق مع تغيرات مفهوم الأمن الجديدة ومن جهة أخرى لا يستغني عن الأسلوب العسكري وهذا ما رأيناه في أزمة ليبيا والحرب السورية وذلك للحفاظ على المصالح في المنطقة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع بالعربية:

- القران الكريم

1. أبورمان ومحمد سليمان، سر الجاذبية (داعش الدعاية والتجنيد، عمان مؤسسة فريدريش ايبرت 2014
2. إبراهيم الحيدري، سوسيولوجيا العنف والإرهاب، بيروت: دراسة الطبعة الأولى،2015
3. إبراهيم مصطفى، المعجم الوسط، معجم اللغة العربية(القاهرة: 1969)
4. أبي سفيان، عمر أحمد سادات الشيخ وأبى زياد محمد يعقوب التوبي، حقيقته تنظيم الدولة،داعش، الجزائر : دار المنهج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2016
5. أحمد فهمي، التحول السياسي في مصر: مراحلها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل، مركز البحوث والدراسات، الطبعة الأولى،2012.
6. أحمد مالكي وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات الدوحة قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2012.
7. احمد فرحات وآخرون، العرب بن مآسي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من الربيع العربي، بيروت: مؤسسة الفكر العربي الطبعة الأولى 2014.
8. أعمر احمد قدور، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأرض، القاهرة: مكتبة مديولي، 1994

9. أحمد فتحي سرور، العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة والقانون (نظرا في عالم متغفير)،/ القاهرة: دار الشروق، الطبعة ،2005.
10. أمينة بو غزارة، واجهة على العلاقات الدولية (الإستراتيجية الأمريكية في الحوض المتوسط)، الأسطول، الجزائر: الأمبرالية
11. أبو رمان ومحمد سليمان، سر الجاذبية (داعش الدعاية والتجنيد)، عمان: مؤسسة فريدريتش، ايبرت، 2014.
12. محمود مرسي، دراسات في الجغرافيا السياسية الإسكندرية دار المعرفة الجامعية 1998.
13. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة الحصرية لطباعة والنشر،2005.
14. فهد بن محمد الشفحاء ، الأمن الوطني: تصور شمال، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث،2004
15. جون فوران، مستقبل الثورات، بيروت دار الفل رابي، الطبعة الأولى،2007.
16. نغمة الرباحي، الثورات العربية والإستراتيجية السياسية الراهنة، تونس: دار نفوس العربية الطبعة الأولى، 2013.
17. محمد عبد الفضيل، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الطبعة الأولى، 2012
18. حيت نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، بيروت: الودة العربية، 2003
19. سلي محمد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة: دار الفجر،2002
20. سلمان المنذري، السوق العربية المشتركة في العصر العولمة، القاهرة: مكتبة مديولي 1999 .

21. هشام الهاشمي، عالم داعش من النشأة إلى الإعلان الخلافة، بغداد: دار بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2015 .

22. مازن شندب، داعش(ماهيته نشأته، إرهابه، أهدافه، إستراتجيته،بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الاولى2014

23. عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الاتحاد من أجل المتوسط وافاقه، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

24. مصلحة الطباعة والنسخ للقوات البحرية، العدد15، اوت 1999

25. هشام الهاشمي، عالم داعش من النشأة الى اعلان الخلافة، بغداد: دار بابل للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2005.

26. مازن شندب، داعش (ماهيته، نشأته، ارهابه، أهدافه، استراتيجيته)، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2014.

المراجع باللغة الأجنبية

1. richard n.rasecrance. International relations : peace
2. mayriam Gervais et Stéphane Roussei , de la sécuruté de l'état a celle de l'individu: l4l'évolution du concept de la s"curité au canada (1990–1996), études
3. internationales,volume XXIX, n° 1,(Québec : institut des hautes études internationales, mars 1998).
4. buzan, peopole, states, and fear The national security,problem in inter–national relations.
5. Enceclopedi Des Ssciences Sociales,volume – z, 1988,
6. Claude LIAUZU, L'Europe et l'Afrique Méditerranéenne: de Suez (1869) a nos Jours .bruxelles:Editions Complexe,1994.
7. Femand BRAUDEI. «Les Espagnols et l'Afrique du Nord de 1492 a1577». Revue Africaine. N 69, année 1928.

8. Mohamed boukhabza. Guerre du golf: enjex stratégiques et consé-quences a long terme prospective et stratégie, alger : institut national des études de strégie globale, n1 1991.
9. Alain GRESH,Dominique VIDAI.Golfe clefs pour une Guerre annon-cée.Paris : le monde editions, 1991.
10. Fernand BRAUDEL,La méditerranée, L'espace et l'Histoire. Paris: Flammarion. 1986
11. liza anderson,Demystifyinf the arabspring: parsing the differnces bet
12. quan li and deres schaub,economic globalization and transnational ter-rorin :a poaled time – series analysis, journal afcanflict resaslu-tion,2004.
13. pierre botha , hnited states counter- terrarin pragrammes in africa : an overview,(south Africa ,the African center of the constructive resolution of disputes (accord))2004
14. Lawrence Dennis," Revolution, Recognition and Intervention, 'Foreign affairs, no ,9(january 1931)..

المجلات:

1. محمد أزهر سعيد النماك، الوزنالجيو بوليتيكي لبلدان البحر المتوسط العربية ومستقبله، المستقبل العربي، العدد162، اوت1992
2. محمد صفي الدين ابو العز،" توازن القوى في المنطقة البحر المتوسط"،المستقبل العربي،السنة2، العدد7، كاي 1979
3. أسامة فاروق مخيمر، تعريف الدول المتوسطية، دراسة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية" السياسة الدولية، العدد 129 السنة33يوليو199.
4. محمد صابر عنتر، الأمن العربي للبحر المتوسط، تجديد البحر المتوسط إضافة للأمن العربي، قضايا عربية، العدد4، أفريل 1980

5.مراد إبراهيم الوسوف،" القضايا الإستراتيجية والأمنية في البحر الأبيض المتوسط"، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية العدد18،(جانفي 196).

6. جون بيليس وستيف سميث عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2004،

7.رفعت سيد أحمد، " الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان: دراسة في تطور المفهوم، مجلة شؤون عربية، العدد 194،35

8.د.عبد المنعم المشاط ، تحليل ظاهرة الأمن القومي" استراتيجيا بيروت العدد5(جوان198)

9.قسم الدراسات بمجلة استراليا، مدخل إلى النظرية العسكرية،استراتيجيا عدد41(جويلية195)

10. إستراتيجية الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط : في حوار 5+5 أي....،مجلة الجيش ، العدد413، ديسمبر1997

11. عبد الوهاب الكيلاني، الأمن الجماعي،السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،1988

12. معنى زيادة، الثورة والتقدم وحقوق الإنسان،، الفكر العربي، العدد595،مارس1990

13. دينا شحاتة ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، السياسة الأولوية، العدد 184، آفريل2011

14. يوسف الصواني، التحديات الأمنية للربيع العربي: من اصلاح المؤسسات غلى مقاربة جديدة للأمن، المستقبل العربي، العدد416، اكتوبر 2013

15. حمزة مصطفى، جبهة النصرة لالهل الشام من التأسيس إلى الانقسام ، مجلة سياسات عربية، العدد5

16. مصطفى بخوش، الرؤية الأوروبية للبعد الأمن في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، العالم الإستراتيجي، اللعدد2، افريل200

17. أسامة كنعان، الإستراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديد لمنطقة البحر المتوسط ، التمويل والتنمية، العدد03 ، 1996
18. طه المجدوب، الأمن الأوروبي المتوسطي من وجهة نظر مصدرية، مجلة السياسة الدولية، العد124، افريل 1996
19. محمد مطاوع، أوروبا والمتوسط من برشلونة إلى سياسة الحوار، السياسة الدولية، العدد 163 ن جانفي 2006
20. مختار..،مؤتمر شتوتغارت:رؤية تقيمية لمسيرة برشلونة، مجلة السياسة الدولية، العدد 73، جويلية1999
21. تشارلز ليبشر، تحديد معالم الدولة الإسلامية (دراسة تحليلية) مركز بروكنجر، الدوحة رقم 13، ديسمبر
22. بو جمعة نصير، المبادرة 575 دفاع وتأثيرها على الجيش الوطني، مجلة الجيش جوان 2007
23. مبادرة 5+5: تقدم ملموس، مجملة الجيش، العدد 522، جانفي 2007
24. محمد الأطرش، المشروعات الأوسطي والمتوسطي في الوطن العرب، مجلة المستقبل العربي، العدد2010، أوت 1996
25. خير الدين، البعد الأمني السياسة الأمريكية المتوسطية، شؤون الأوسط ، العدد115، 2004
26. بو سالم رشيد،، حلف شمال الأطلسي من اجل حوار متوسطي ، الجيش، الجزائر:مؤسسة المنشورات العسكرية، ع 454، ماي 2001
27. وليام تمان السياسة الأمريكية الجديدة في منطقة المغرب العربي، الجيش، الجزائر: مؤسس المنشورات العسكرية،ع444، جويلية 200
28. مروان فيلان، الثورة والصراع على سورية: تداعيات الفشل في إدارة ....سياسات عربية، الدوحة بيروت: المركز العربي أبحاث ودراسة السياسات، العدد18، يناير 2016.

الرسائل :

1. نسيمة طويل، الاستراتيجي الأمنية الأمريكية في منطقة شمال اسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر: باتنة، 2009،2010
2. حجار عمار، السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شمال،رسالة مقدمة لنيل الشهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات دولية، كلية الحقوق، قسم علوم سياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، سنة2002
3. خير الدين العايب،" الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير فغب العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 1994-1995
4. بوزيد أعمر،البعد المتوسطي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي الخارجية، تنافس في إطار التكامل (غرب المتوسط نموذجا) أطروحة - مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم علوم سياسية 2009

ندوات والملتقيات :

1. خالد عليوي العرداوي، الربيع العربي: ثورات لم تكمل ، للمشاركة في الندوة: تداعيات ما بعد الدكتاتورية في دول الربيع العربي، وحدة أبحاث القانون والدراسات الدولية في كلية القانون جامعة كوبة، مارس 2013
2. جبران صالح علي، ثورات الربيع العربي،رؤية تحليلية:فروض نظرية الثورات(الواقع وسيناريوهات المستقبل)، الحوار المتمدن ، العدد 4068، 20/04/2013 على الرابط:
www.abouar.og/debat/show.at=asp?aid=35526
3. ريم محمود موسى، الثورات العربية و مستقبل التغيير السياسي ، كلية آداب والفنون جامعة فلادلفيا، مؤتمر فلادلفيا السابع عشر، ثقافة التغير

4. عاشور شوايل، تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا : واقع ورؤية ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر: تحول القطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية ، مركز كارنغي للشرق الأوسط جانفي 2014
5. صلاح الدين بن مبارك، تقييم الوضع الحالي للشراكة الأورومتوسطية: الخبية والأمل، تونس 31 اكتوبر 2006
6. عماري وبو سعدة سعيدة،واقع العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية وافاتها في ظل مشروع الشرق الأوسط الكبير والمبادرة الأوروبية، الندوة العالمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربية كالته لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، الجزائر 8-9 ماي 2004
7. عفاف محمد البار، الترابطيين مفهوم الأمن القومي والأمن العربي والمصالح القومية العربية،، الندوة العلمية عن المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي، القاهرة، 1977.

الروابط الالكترونية :

- تاكايوكها مامورا، ترجمة عادل زقاع

http://bohoth.blogspot.com/210/03-blog-post-26.html

- ملحق: قائمة الدول حسب الاحتياطي النفطي المؤكد على الموقع الإلكتروني

http://ar.wikipedia.arg/wiki

- حفيظ صواليلي آخر تقرير لبريتش بيتروليوم يكشف تراجع انتاج الغاز الجزائري وجمود في الاحتياطات ، جريدة الخبر الجزائرية بتاريخ 2012/07/11 العدد62 على الموقع الإلكتلروني .

http://www.elkhabar.com/ar/economie/2951960html

- عبد النور جحينن ، " الجزائر مرشحة لقيادة سوق الغاز الطبيعي المسال خلال 2013 " ، على الموقع الإلكتروني .

http://www.djazriress.comalfadjr/156634

- ملحق : قائمة الجدول حسب احتياطي الغاز المؤكد على الموقع الإلكتروني:

http://ar.wikipedia.arg/wiki

- حسن تافق ، اشكالية التحول الديمقراطي مصر 20 فيفري 2014.

بتوقيت 20:35 على الرابط .

www.alhayat.com/epinion/wrilers/705736

-محمد حسين هيكل ، الربيع العربي : سايكس بيكو جديد بقيادة ثلاث جهات على الرابط :

http://dgital.alharam.org.eg/articlesasps?seril:643923falid:3261

- عبدالعزيز الحي ، القاعدة بين اجيال ، منتدى العلاقات العربية و الدولية على الرابط :

www.aljazeera.com/ideplh/epinon/02/al-qcidaa/hird-geueration-2014231828448349.htmd

- إعلان برشلونة على الرابط :

www.here-egupt/caunter

- حسام حسن ، في مسار الشراكة الأورو متوسطية بعد عشر سنوات 1995- 2005 على الرابط www.elmohtar.net/hemes/sample.imge/lege-jpg

- مبادرة 5+5 دفاع نموذجا للتعاون الجهوي على الرابط :

online.com www.emabr

-إعلان برشلونة على الرابط :

www.lrer.eygpt/caarter

- تنظيم الدولة الإسلامية بتاريخ 14-06-2014 بتوقيت 21:22 على الرابط :

http://www.aljazeera.net/home/prit/p64516034dff-4ca1

- ندوة برشلونة 2003، المتوسط وتوسيع الاتحاد الاوروبي، على الرابط :

www.eayrneu.dog

أضواء على الاتحاد من أجل المتوسط على الرابط : www.eayneur.net

- الاتحاد من اجل المتوسط- المعرفة على الرابط :

الاتحاد من أجل المتوسط www.marefe-or/

- عبد الله تركماني ، تداعيات الإرهاب على العلاقات الدولية على الرابط :

www.hem.bredbard/net/cdpps337-htm

- خمس سنوات من الأزمة والحل تائه، وكالة أنباء هاوار بتوقيت 15/03/216 على الرابط :

http://www.hawarews.com/90p%ae%d9%85%d8%b3%d9%86%d9%d8

السعودية تستدعي سفيرها في دمشق للتشاور : فلتتوقف آالة القتل في سورية /2011/8 في

http://bitly/imert

- طرودي ليبدة، الثورة السورية ومستقبل الإصلاح السياحي: التداعيات الإقليمية والدولية، المركز الديمقراطي العربي الدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية في :

المصادر باللغة الأجنبية :

-Clae de LIAUZU,L'Europe et l'Afrique Méditerranéenne:de suez(1869) a nos jours

-Français Dou mounenge. Jean auboun,Michel Duranb-belga et enyclopaedia aniuersals.artule"méditerranée(mer).paris: encyclo-peadia universalisa, vol.14

- Fernand BRAUDEL, (les espagnoles et l'Afrique du nord de 1492 a 1577).reune afri caine, N69,année 1928

- Mohamed boukhobza.guerre du golf: enjex stratégiques: institut national des études de strarégie gke-bales.11 1991 annoncée, pa-ris : le monde editions,1991

- Feranrd BRAVDEL,la Méditerranée,l'espace et l'Histoire. Paris: Flammarion 1986.

- Joln panier,games Nations play, 9

- Richared N.rexcrance .International relations : place er word?(newyorli=cruillon,1996)

- nyrian geruais et stéphane Roussel. De la s"curite de l'état a celle de L'éndividu : L'évolution du concept de la sécurité au cana-da(1990-1996) étendes internationales , volure XXIX,N1

-quan line and drew Schauls.Economic globali jation and

الملخص

Abstract

After the end of the cold war changed Map of the world with the invasion of security the wave of globalization led to a shift in the concept of security from the traditional military security to the enlarged Security Council and destruction which affects the human individual entity and includes several political

sectors.social.Economic.cultural and environmental.and the shift in the nature and perceptions of threat against the security of States and taken the global nature being transboundary and continents, such as illegal migration and illegal, organized crime and international terrorism, especially what has become known as the day the Organization of the State 'In the light of the southern bank of the Mediterranean from the popular movement and the wave of uprisings since the end of 2010 in Tunisia, Libya, Egypt and Syria that the importance of and the need to provide an element of security in the Mediterranean is linked primarily to the strategic importance of the dimension The region, the most important thing and the geopolitical and security, economic and civilization, people who had chosen the region that led to the strong attraction of several toward this.

الفهرس

البسملة

التشكرات

الاهداءات

مقدمة.....1

الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة

تمهيد.....10

المبحث الأول : مفهوم الامن.....11

المطلب الأول: تعريف الأمن.....11

المطلب الثاني : مستويات الأمــن.....18

المطلب الثالث: علاقة الأمن بالتهديد.....22

المبحث الثاني : مفهوم المتوسط.....27

المطلب الأول : تعريف منطقة المتوسط وأهميته الجيوسياسية.....28

المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية.....33

المطلب الثالث: الأهمية الحضارية.....37

المبحث الثالث: التفسيرات النظرية للأمن.....39

المطلب الأول : النظرية الواقعية.....39

المطلب الثاني : النظرية الليبرالية.....41

المطلب الثالث : النظرية النقدية.....43

الفصل الثاني: الرهانات الأمنية الجديدة في المتوسط

تمهيد.....46

المبحث الأول : ثورات الربيع العربي المسار والتداعيات.....47

المطلب الأول : التعريف بالثورة والنظريات المفسرة للتحول السياسي.....47

المطلب الثاني : العوامل المفسرة لثورات الربيع العربي(تونس/ مصر/ ليبيا).....49

المقاربات النظرية لتفسير التحول السياسي:.....49

المبحث الثاني : التهديدات الإرهابية تنظيم داعش.....66

المطلب الأول:مفهوم الإرهاب.....66
المطلب الثاني: النسق العقائدي للتنظيمات الإرهابية.....71
المطلب الثالث: البنية التطورية لتنظيم داعش.....75
المبحث الثالث: الحرب السورية، المسارات والتداعيات 79
المطلب الأول: مسارات ومراحل الحرب السورية 79
المطلب الثاني: التداعيات العسكرية والدبلوماسية للحرب السورية 83

الفصل الثالث: انعكاسات البيئة الأمنية الجديدة على الامن المتوسطي

تمهيد.....95
المبحث الأول : السياسات الأوروبية في المتوسط.....96
المطلب الأول : مؤتمر برشلونة 96
المطلب الثاني : حوار 5+5 102
المطلب الثالث : الاتحاد من أجل المتوسط.....105
المبحث الثاني : السياسات الأمريكية في المتوسط.....107
المطلب الأول : المهام الأمنية للأسطول الأمريكي السادس في المتوسط 108
المطلب الثاني : السياسة الأمنية لحلف شمال الأطلسي في المتوسط 109
المطلب الثالث: الجديد في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001 112
المبحث الثالث: أثر الرهانات الأمنية الجديدة على السياسات الإقليمية المتوسطية.....115
المطلب الأول :حدود السياسات الإقليمية في المتوسط.....115
المطلب الثاني: اشكالية المبادرات الأمنية في المتوسط.....121
الخاتمة 127